BBK

بنك البحرين والكويت

القوة الدعم الاستدامة

التقرير السنوي 2020

المحتويات

القسم الأول
بيان عن 2020

2 الرؤية، والرسالة، والقيم
4 لمحة عامة
5 المؤشرات المالية
6 كلمة رئيس مجلس الإدارة
7 تقرير مجلس الإدارة
12 أعضاء مجلس الإدارة
14 تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
20 الإدارة التنفيذية
22 تقرير الاستدامة

القسم الثاني
التقارير والإفصاحات

26 تقرير حوكمة الشركات
37 الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
42 معلومات عن المؤسسة

القسم الثالث
البيانات المالية

46 استعراض النتائج المالية
49 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
القائمة الموحدة لـ:
52 • المركز المالي
53 • الأرباح أو الخسائر
54 • الدخل الشامل الآخر
55 • التغيرات في حقوق الملكية
56 • التدفقات النقدية
57 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
89 الإفصاح العام الإضافي – التأثير المالي لجائحة كوفيد–19
91 إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث

القسم الرابع
محاضر الاجتماعات

102 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
109 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
111 ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة السنوي

للإطلاع على النسخة الإلكترونية من التقرير السنوي 2020، تفضل بزيارة: **www.bbkonline.com/annualreport2020**

بنك البحرين والكويت مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك تجزئة تقليدي

تصميم وطباعة جـروب أورجـن

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

رؤيتنـا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الإبتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية إحتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله، فنحن لن نساوم على إلتزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والاحتراف، فنحن نغرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة اتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق التزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المُجدّين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على استخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تساعدنا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية باستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

قيمنـا

الإبـداع . الحمـاس . الريـادة . الجدارة

تسببت جائحة كوفيد-19 في تحديات غير مسبوقة. وتمثلت استجابتنا في إعطاء الأولوية لصحة وسلامة موظفينا وعملائنا والمجتمع بشكل عام.

تضافرت جهودنا مع جهود الحكومة لاحتواء الجائحة.

قمنا بإعادة توزيع موظفينا بكفاءة وأمان.

ساعدت القنوات الرقمية والفروع عالية التقنية لبنك البحرين والكويت في تلبية الطلب المتزايد من العملاء على الخدمات الذاتية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

قمنا بالإيقاف المؤقت لدفعات السداد بالإضافة إلى إلغاء الفائدة على قروض العملاء من الأفراد والشركات لمساعدتهم على مواجهة تحدياتهم اليومية خلال عام 2020.

في عام هيمنت عليه جائحة كوفيد-19 العالمية، ركز بنك البحرين والكويت على ثلاثة مبادئ رئيسية: سلامة وعافية موظفينا وعملائنا، والحفاظ على وضع مالي مستقر لمساهمينا، ودعم المجتمعات التي نعمل من خلالها، بهدف تحقيق مستقبل مستدام لجميع الأطراف ذات العلاقة.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهها البنك على مدار عام 2020، فقد مضى البنك قُدماً في تركيزه المحدد على الرقمنة والتكنولوجيا، ضمن العام الثاني من دورتنا الاستراتيجية 2019-2021؛ إذ دشن البنك مشروعين رائدين في مجال التكنولوجيا المالية بنجاح: الفرع الرقمي الحديث **BBK**PLUS في قلب البحرين، وتطبيق **BBK**PLUS للهواتف النقالة.

وفي خضم أجواء الأزمة الصحية والاقتصادية الصعبة، والتي لم يشهد العالم مثلها منذ أكثر من قرن، حقق البنك أداءً مالياً مُرضياً، بشكل يؤكد على صحة الإجراءات السريعة والحكيمة التي اتخذتها قيادة بنك البحرين والكويت في ذروة الوباء.

ومع دخولنا عام 2021، تظل أُسس أعمالنا قوية، ويظل البنك في وضع جيد لمواصلة تحوله لمؤسسة مالية رقمية رائدة في المنطقة.

مجموع الموجودات

3.76

مليار دينار بحريني

صافي الربح

52.0

مليون دينار بحريني

ملاءة رأس المال

%21.8

النسبة

المؤشرات المالية

	2020	2019	2018	2017	2016
مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)					
صافي دخل الفوائد	**80.8**	107.3	109.9	90.9	85.8
إيرادات أخرى	**37.8**	51.0	51.2	52.2	47.7
مصروفات تشغيلية	**60.7**	63.2	57.7	54.0	53.1
صافي الربح	**52.0**	75.4	67.1	58.7	56.4
أرباح أسهم نقدية	**%20**	%40	%40	%35	%30
توزيعات أسهم	**%10**	%5	–	–	–
مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)					
مجموع الموجودات	**3,760**	3,865	3,582	3,763	3,703
قروض وسلف	**1,556**	1,671	1,773	1,741	1,767
استثمارات	**1,023**	946	863	796	812
ودائع العملاء	**2,167**	2,170	2,375	2,624	2,494
اقتراضات لأجل	**189**	333	145	199	206
مجموع حقوق الملكية	**515**	547	500	501	474
الربحية					
العائد المخفض على السهم الواحد (فلس)	**39**	56	49	43	42
نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات	**%51.2**	%40.0	%35.8	%37.8	%39.8
نسبة العائد على متوسط الموجودات	**%1.3**	%1.9	%1.8	%1.6	%1.5
نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية	**%11.4**	%14.9	%13.7	%12.1	%13.2
الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)	**37,596**	54,139	50,351	49,902	52,523
رأس المال					
ملاءة رأس المال	**%21.8**	%21.7	%19.6	%20.0	%18.5
نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات	**%13.7**	%14.2	%14.0	%13.3	%12.8
نسبة إقتراضات لأجل إلى الحقوق الملكية	**%36.6**	%60.9	%28.9	%39.7	%43.5
السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية					
نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات	**%41.4**	%43.2	%49.5	%46.3	%47.7
نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء	**%71.8**	%77.0	%74.6	%66.3	%70.9
نسبة الاستثمارات إلى مجموع الموجودات	**%27.2**	%24.5	%24.1	%21.2	%21.9
نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات	**%34.8**	%34.4	%27.6	%34.7	%32.6
هامش الربح الصافي	**%2.1**	%3.0	%3.1	%2.7	%2.5
عدد الموظفين	**1,384**	1,392	1,333	1,176	1,074

كلمة رئيس مجلس الإدارة

المساهمون الأعزاء

أنه لشعورٌ يبعث على الفخر والاعتزاز للجهد الذي بذله البنك خلال فترة جائحة كوفيد-19 والمتمثل في الحفاظ على استمرارية خدماته الأساسية والحفاظ على صحة وسلامة موظفيه وعملائه في الوقت نفسه.

لقد انعكس تأثير الوباء العالمي على النتائج المالية لبنك البحرين والكويت، التي نراها مُرضية في ظل ظروف السوق السائدة. انتهى عام 2020 وكان لدى البنك احتياطيات جيدة وبلغت نسبة ملاءة رأس المال 21.8 في المائة، ما يضع البنك في مرتبة متقدمة بين البنوك الإقليمية الرائدة.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، ارفع خالص تقديري وامتناني إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حيث استطاعت البحرين أن تتجاوز هذه الأزمة بنجاح بفضل قيادته الحكيمة وعطائه الدائم. كما يسرني أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لحضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

كما أعرب عن خالص تقديري وامتناني، نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع موظفي المجموعة، لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على توجيهاته القيّمة وقيادته الرشيدة وتفانيه في قيادة فريق البحرين للتصدي لجائحة كوفيد-19، بما في ذلك جميع العاملين في الخطوط الأمامية الذين خاطروا بحياتهم لحماية البلاد وأهلها وإنقاذ أرواح المواطنين البحرينيين والمقيمين على السواء. وقد حظيت الإدارة المتميزة التي أبدتها المملكة لمواجهة الوباء بتقدير دولي رفيع.

والشكر موصول كذلك للوزارات والمصارف المركزية والجهات الرقابية المعنية في مملكة البحرين ودولة الكويت على توجيهاتهم خلال هذه السنة الصعبة.

لقد شهد شهر نوفمبر 2020 فترة حزينة جدا في تاريخ البحرين الحديث بخبر وفاة المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة أول رئيس مجلس وزراء وباني النهضة الحديثة للبحرين، قاد خلالها الحكومة بكفاءة واقتدار منذ استقلال البحرين في عام 1971. وتحت قيادته، تحولت البحرين إلى دولة حديثة تتمتع ببنية تحتية متطورة واقتصاد متنامٍ يوفر خدماته لجميع المتواجدين على هذه الأرض الطيبة.

كما لا يفوتنا، في هذا المقام، أن نذكر مناقب سمو أمير الكويت الراحل، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي وافته المنية في شهر سبتمبر 2020، وطوال فترة حكم سموه، نال الأمير الراحل كل التقدير والاحترام لدوره القيادي المتميز في المنطقة.

أخيراً، أود أن أعرب عن خالص تقديري لمجلس الإدارة ولجميع الأطراف ذات العلاقة على دعمهم والتزامهم خلال عام 2020. ومع دخولنا مرحلة جديدة من النماء والتطور، فإننا نتطلع إلى فصل جديد من الازدهار ونهاية سريعة لهذه الجائحة لمملكة البحرين ولدول مجلس التعاون الخليجي وللعالم أجمع.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

من الصعب تخيل أي نتيجة إيجابية للجائحة، ولكن هذه الأزمة ساهمت في تسريع تنفيذ استراتيجيتنا للتكنولوجيا المالية 2021-2019

يتشرف مجلس الإدارة بأن يقدم لكم التقرير السنوي التاسع والأربعين والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

بيئة تشغيل فريدة واستجابة البنك لمتطلباتها

لقد شهد عام 2020 أحداثاً غير مسبوقة، ليس في مملكة البحرين والمنطقة فحسب، بل على مستوى العالم أجمع. ولا يزال التأثير الكامل لجائحة كوفيد-19 على البشرية غير واضح بشكل عام، ومع ذلك، وبينما نحن على مشارف عام 2021، فإنه بإمكاننا تقدير تأثيرها على البنك وعلى مختلف الاطراف ذات العلاقة.

استهل بنك البحرين والكويت الربع الأول من العام بقوة نسبياً. ومع ذلك، ونتيجة للإعفاء الذي منحه مصرف البحرين المركزي من إعلان النتائج المالية الربعية بسبب الوباء، فإن البنك لم يقم بنشر هذه النتائج رسمياً لحين الإعلان عن نتائجه المرحلية لفترة الستة أشهر في يوليو. وكما نرى من تلك النتائج، فإن تأثير الجائحة بدأ يظهر على بنك البحرين والكويت اعتباراً من شهر أبريل، مع زيادة المخاطر و تراجع الثقة في الأسواق العالمية.

كانت أولويتنا القصوى، منذ نهاية شهر مارس والفترة التالية، هي الحفاظ على صحة موظفينا وحمايتهم قدر الإمكان. وقد شهدنا بعض حالات الإصابة بالفيروس في البنك، ولكن، ولحسن الحظ، ظلت الأعداد منخفضة للغاية. كما عملنا بجد لدعم موظفينا الذين يعملون من المنزل او عن بعد، ولا سيما السيدات منهم وأولئك الذين يتحملون مسئولية رعاية الأطفال أو كبار السن.

إن التزامنا بالرعاية الصحية الشاملة ثابت لا يتغير، وعقدنا العزم على تحقيق التوازن بين الوضع الصحي الحرج والالتزامات التشغيلية للبنك، وقد تمثل هذا التوازن في حماية موظفينا وعملائنا ومحاولة وقف انتشار الوباء بين أعضاء المجتمع، مع توفير الخدمات المصرفية والمالية التي تشتد الحاجة إليها في الوقت نفسه. ولذلك، فنحن نشعر بالفخر لتمكننا من إتاحة خدماتنا المصرفية الكاملة لعملائنا خلال العام دون انقطاعها ولو ليوم واحد.

لقد أطلقت حكومة مملكة البحرين مشكورة حزمة شاملة من الإجراءات التحفيزية الهادفة إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة، بما في ذلك دفع 100% من رواتب موظفي القطاع الخاص البحرينيين لمدة ثلاثة أشهر، تلتها بدفع 50% من رواتب موظفي شركات القطاع الخاص الأكثر تضرراً، وإعفاء الشركات من مختلف تكاليف الخدمات الحكومية بما في ذلك الكهرباء والماء ورسوم البلدية. ومع ذلك، فقد استمر التأثير الشديد لعوامل أخرى على بنك البحرين والكويت، والتي سنوردها فيما يلي:

أولاً، تعين على كل البنوك تأجيل أقساط قروض عملائها لمدة ستة أشهر دون احتساب فوائد أو رسوم اضافية مع تأخير التدفقات النقدية، ما أثر بالسلب على حقوق المساهمين، وعلى الأداء المالي والسيولة لمعظم البنوك. وفي حالة بنك البحرين والكويت، لم يكن هنالك أي تأثير كبير على العمليات بفضل السيولة المريحة والاحتياطيات الوقائية التي تم تجنيبها.

ثانياً، بينما ظلت السيولة بالدينار البحريني مستقرة، تأثرت السيولة بالعملات الأخرى – بالدولار الأمريكي على الأخص – الذي كان في حالة نقص شديد، ما أثر على قدرتنا على تسويق قروض جديدة بالعملة الأمريكية، ولذلك فقد قمنا بإعادة هيكلة محفظة التمويل والقروض بالدولار الأمريكي لتجنب المزيد من الضغوط على السيولة بالدولار الأمريكي.

ثالثاً، تأثرت نتائج البنك بسبب اضطراب الأسواق العالمية في شهر أبريل؛ وانخفضت استثماراتنا بالقيمة السوقية العادلة بشكل كبير، ما أدى إلى انخفاض نسبة ملاءة رأس المال من 20 في المائة إلى أقل من 14 في المائة. ولكن تعافت هذه النسبة منذ ذلك الحين واستعدنا الآن مستويات ما قبل أبريل 2020.

رابعاً، أثرت لوائح مصرف البحرين المركزي الجديدة على البنك خلال العام على الدخل، والمتمثلة في تحديد الرسوم والتكاليف على خدمات التجزئة وتوجيهاته الأخرى للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19. وقد كان من الممكن في ظل الظروف العادية استيعاب هذا الانخفاض من خلال أنشطة أخرى مدرة للدخل.

الدورة الاستراتيجية

من الصعب تخيل أي نتيجة إيجابية للجائحة، ولكن هذه الأزمة ساهمت في تسريع تنفيذ استراتيجيتنا للتكنولوجيا المالية 2019-2021؛ حيث تمكنت فرق تكنولوجيا المعلومات وإدارة المشاريع بالبنك من قضاء المزيد من الوقت في الإنجاز والتنفيذ، مدفوعة بالطلب المتزايد للعملاء على الخدمات المصرفية الرقمية في الفترة التي فضل فيها الناس عدم الخروج من المنازل لزيارة الفروع وأجهزة الصراف الآلي.

وقد تمكنا من تلبية هذا الطلب من خلال تنفيذ العديد من المشاريع القائمة على التكنولوجيا في عام 2020، بدلاً من 2021-2022، بما في ذلك تطوير وإطلاق تطبيق **BBK**PLUS للأجهزة الذكية لفتح الحسابات وتدشين الخدمات المصرفية المفتوحة.

وشملت مبادرات عام 2020 الأخرى التوقيع في سبتمبر على مذكرة تفاهم بشأن الاستحواذ المحتمل لبنك البحرين والكويت على بنك الإثمار البحرين وبعض الأصول الخاصة لشركة آي بي كابيتال – وهما شركتان تابعتان بالكامل لشركة الإثمار القابضة ش. م. ب.

تتمثل فلسفتنا في توسيع نطاق الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لدينا، من خلال التعرف على احتياجات المجتمع ودور بنك البحرين والكويت في تلبية تلك الاحتياجات.

بنك الإثمار البحرين هو بنك إسلامي يعمل في مجال الأعمال المصرفية للتجزئة ويتخذ من البحرين مقراً له، ويقدم أيضا الخدمات المصرفية للشركات وخدمات الخزينة والمؤسسات المالية وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى، وهو يوفر مجموعة متنوعة من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية للأفراد والمؤسسات.

ولا تزال هذه الخطط، التي تخضع لموافقة المساهمين والجهات الرقابية، في مرحلة النقاش (حتى نهاية عام 2020) رهناً باستكمال العناية الواجبة والتقييم من قبل الطرفين.

التغييرات في فريق الإدارة وإعادة الهيكلة

شهد عام 2020 تقاعُد عدد من المسئولين التنفيذيين البارزين في بنك البحرين والكويت. ففي شهر مارس، وبعد 42 عاماً من الخدمة ساهم خلالها في نجاح مسيرة البنك وتطوره، تقاعد السيد رياض يوسف ساتر الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين والكويت. وكان السيد ساتر رابع رئيس تنفيذي بحريني للبنك، وخلال فترة عمله، عزز موقف بنك البحرين والكويت الاستراتيجي وساهم في دعم خططه للتوسع والتنوع والرقمنة.

وقد تم تعيين الدكتور عبد الرحمن علي سيف الذي انضم للبنك في عام 2008 رئيسا تنفيذيا للمجموعة خلفا للسيد رياض يوسف ساتر. ويرحب مجلس الادارة بالدكتور عبدالرحمن ويتطلع إلى العمل معه لمواصلة تعزيز مكانة البنك محلياً وإقليمياً.

وقد عززنا فريق إدارة البنك من خلال ترقية سبعة موظفين من الكفاءات البحرينية لتسلم مناصب قيادية في البنك، وذلك في إطار نهج البنك الثابت والقائم على استقطاب وتدريب البحرينيين، وتأهيلهم في مختلف التخصصات، والاستثمار في صقل قدراتهم وبناء خبراتهم. ونحن فخورون بشكل خاص أن يكون للمرأة تواجد قوي في هذه السلسلة من الترقيات ما يعكس التزام البنك نحو تمكين المرأة والدفع بها للمناصب القيادية وفق مبدأ تكافؤ الفرص.

كما يرحب مجلس الادارة بالسيد أحمد سيادي كرئيس تنفيذي جديد للشركة التابعة كريدي مكس، بعد تقاعد السيد يوسف علي ميرزا.

ومع ابتداء مرحلة جديدة وطاقم اداري جديد بعد اعادة هيكلة وظائف الأعمال الرئيسية للمجموعة في أوائل أبريل، ننتهز هذه الفرصة لنتقدم بالشكر الجزيل لجميع المدراء التنفيذيين السابقين على مساهماتهم المتميزة وجهودهم التي كان لها الأثر الكبير في تدعيم ركائز البنك ونموه.

المؤشرات المالية

في عام 2020، حقق بنك البحرين والكويت ربحاً صافياً بلغ 52.0 مليون دينار بحريني، أي أقل بنسبة 31.0 في المائة مقارنة بعام 2019، بما يعادل عائد اساسي للسهم قدره 39 فلساً (2019: 56 فلساً)، وبلغ صافي دخل الفوائد 80.8 مليون دينار بحريني، في حين بلغت حقوق المساهمين العائدة إلى ملاك البنك 511.8 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 543.9 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2019.

ويعزى الانخفاض العام في الأداء بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم (ما أثر سلباً على صافي دخل الفوائد)، وانخفاض صافي الرسوم وإيرادات العمولات بسبب التدابير المتخذة استجابة لجائحة كوفيد-19، وتطبيق اللوائح الجديدة بشأن تحديد الرسوم والتكاليف. كما تراجعت حصة البنك في أرباح الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، من 6.8 مليون دينار بحريني في عام 2019 إلى خسارة قدرها 0.1 مليون دينار بحريني في عام 2020، بسبب تأثير جائحة كوفيد-19 وظروف السوق غير المواتية.

وبناءً على النتائج المالية الإيجابية لهذا العام، أوصى مجلس إدارة بنك البحرين والكويت بدفع أرباح نقدية سنوية بقيمة 20 فلساً للسهم الواحد، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 10 في المائة - أي ما يعادل سهماً واحد مقابل كل 10 أسهم للمساهمين المسجلين لدى البنك في تاريخ الاستحقاق شريطة موافقة الجهات الرقابية والجمعية العامة العادية للبنك.

الاستدامة

لطالما مثلت القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة جزءًا هامًا وأساسيًا من أولويات مجلس الإدارة. وتتمثل فلسفتنا في توسيع نطاق الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لدينا، من خلال التعرف على احتياجات المجتمع ودور بنك البحرين والكويت في تلبية تلك الاحتياجات.

في عام 2020، استثمر البنك بشكل أكبر في سياسة الاستدامة وإطارها، متجهاً نحو إعداد تقارير مفصلة عن تلك المقاييس والأنشطة بشكل منتظم. وسيواصل بنك البحرين والكويت تطوير استراتيجية سنوية تركز على دعم ورعاية احتياجات المجتمع الأكثر إلحاحاً والتأكد من استجابتنا لها.

وقد وجه بنك البحرين والكويت دعمه، بالتعاون مع أكاديميات دولية رائدة، ضمن استراتيجية 2020، نحو التعليم والتدريب من خلال برامج مختلفة تستهدف مئات البحرينيين.

تظل الصحة، دائماً وأبداً، أولوية بالنسبة لبنك البحرين والكويت، وهو ما تمثل في التزامه ببناء مركز صحي ثانٍ في منطقة قلالي بالمحرق، وذلك بالتعاون مع وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني ووزارة الصحة.

ينصب تركيزنا الاستراتيجي بالدرجة الأولى على رقمنة منتجاتنا وخدماتنا. وتم تسريع تنفيذ عدد من مشاريع التكنولوجيا المالية خلال عام 2020.

تم افتتاح فرع بنك البحرين والكويت **BBK**PLUS الرقمي الجديد في سيتي سنتر البحرين في يناير 2020، حيث يوفر الفرع أحدث تقنيات الخدمة الذاتية.

تم إطلاق تطبيق **BBK**PLUS للهاتف النقال الذي يتيح للعملاء فتح حساب مصرفي لدى بنك البحرين والكويت بأمان وسهولة.

تم تكثيف التركيز على البيانات والأمن السيبراني، مع زيادة الاستثمار في خدمات تكنولوجيا المعلومات.

ستبقى التكنولوجيا دومًا في صميم أعمالنا فيما نخطو نحو الدورة الإستراتيجية التالية للبنك في غضون عام واحد.

الاستدامة تتمة

خلال الأزمة، اتخذ البنك أيضا العديد من الإجراءات لدعم الأفراد والشركات الأكثر تضرراً من الأزمة. وفي هذا السياق، ساهم البنك بمبلغ 3.0 مليون دينار بحريني كتبرع لحملة "فينا خير" الوطنية.

وبالنسبة للحوكمة لايزال التزامنا ثابتاً فيما يتعلق بتطبيق حوكمة الشركات، باعتبارنا من رواد هذه الممارسات، وعبر السنوات العشر الماضية يتناول مجلس الإدارة أي مناقشات ذات صلة بحوكمة الشركات من خلال لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وللعلم، تم الإفصاح عن تفاصيل الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تقرير حوكمة الشركات من هذا التقرير السنوي وكما تم اضافة فقرات جديدة تتعلق بتضارب المصالح وساعات التدريب والتطوير لأعضاء المجلس.

من ناحية اخرى، يُعد الالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص جزءاً هاماً من نظام الحوكمة في البنك، وقد شعرنا بالفخر في عام 2020 بتعيين خمس سيدات في مناصب قيادية في مجالس إدارة بنك البحرين والكويت والشركات التابعة له. إن تمثيل المرأة على مستوى مجلس الإدارة سيؤدي إلى إثراء الأداء وتنويع وجهات النظر وتحسين فهمنا لعملائنا وموظفينا. ونظراً لأن النساء يمثلن أكثر من 38 في المائة من موظفي المجموعة، فإننا نتطلع إلى زيادة هذا العدد بشكل أكبر في المستقبل من خلال سياسة تعكس التزام البنك نحو تمكين المرأة والدفع بها للمناصب القيادية.

التوزيعات

يوصي مجلس الإدارة بالتوزيعات التالية من صافي أرباح البنك للموافقة عليها من قبل المساهمين:

	مليون دينار بحريني
أرباح مستبقاة كما في 1 يناير 2020	144.6
أرباح عام 2020	52.0
صافي الخسارة الناتجة من تأجيل الأقساط بعد خصم المنح من الحكومة	(20.9)
التغيرات الأخرى في الأرباح المستبقاة	0.5
تحويل إلى الاحتياطي القانوني	(5.2)
أرباح مستبقاة في 31 ديسمبر 2020 قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة)	**171.0**
توزيعات مقترحة للتبرعات الخيرية	(2.2)
توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (20% من رأس المال المدفوع) بعد خصم أسهم الخزينة	(27.0)
أسهم منحة مقترحة (10% من رأس المال المدفوع)	(13.6)
تحويل مقترح إلى الاحتياطي العام	(2.6)
أرباح مستبقاة كما في 31 ديسمبر 2020 (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)	**125.6**

التصنيفات

وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل	B+
تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل	B
معدل الجدوى (VR)	b+
معدل الدعم	4
الحد الأدنى لمعدل الدعم	B
الديون ذات الأولوية والغير مكفولة بضمانات	B+
النظرة	مستقرة

تاريخ إصدار التقرير: 9 ديسمبر 2020

مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني

ودائع مصرفية	B2/NP
تقييم الائتمان الأساسي	b2
تقييم الائتمان الأساسي المعدل	b2
تقييم مخاطر إعسار الأطراف الأخرى	B1/NP
الديون ذات الأولوية والغير مكفولة بضمانات	B2
النظرة	مستقرة

تاريخ إصدار التقرير: 15 ديسمبر 2020

وكالة فيتش الدولية للتصنيف الائتماني

تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل

B+

مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني

الودائع المصرفية طويلة الأجل

B2

تعيين مدققي الحسابات

في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للبنك المنعقد في 24 مارس 2020، تم إعادة تعيين السادة إرنست ويونغ كمدقق خارجي على حسابات بنك البحرين والكويت للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

التصنيفات

في 9 ديسمبر 2020، أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني على أن قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل (IDRs) لبنك البحرين والكويت جاءت مدفوعةً بالجدارة الائتمانية المستقلة للبنك، كما يعبر عنها تقييم الجدوى (VR). بنك البحرين والكويت هو أحد أهم بنوك التجزئة في البحرين مع تعرضه الكبير لبيئة التشغيل السيادية والمحلية، وهو تصنيف محدود بالبيئة التشغيلية في البحرين والتصنيف السيادي لمملكة البحرين.

ويأخذ تقييم الجدوى (VR) في الاعتبار عدة عوامل منها تركُز عمليات بنك البحرين والكويت في بيئة التشغيل الصعبة بالبحرين، وضعف جودة أصول البنك، والامتياز المحلي القوي، والربحية المعتدلة، بالإضافة إلى رأس المال والسيولة والتمويل المناسبين.

في 15 ديسمبر 2020، أكدت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل (IDRs) لبنك البحرين والكويت عند (B2) وتقييم مستقر Not-Prime/ للودائع طويلة الأجل وقصيرة الأجل بالعملة المحلية. وتعكس هذه التصنيفات القوة الائتمانية المستقلة للبنك، وتنعكس في تقييمه الائتماني الأساسي عند B2، وهو نفس التصنيف السيادي لحكومة البحرين.

يمثل هذا التصنيف الامتياز المحلي القوي لبنك البحرين والكويت الذي يدعم ربحيته القوية، والسيولة الوقائية القوية، والتمويل المرن، وكفاية رأس المال. من وجهة نظر وكالة موديز، يتم التحكم في نقاط القوة هذه من خلال التركيز العالي للودائع والائتمان لدى البنك، بالإضافة إلى الضغوط على جودة الأصول من مكانة مرتفعة بالفعل، حيث يظل بعض المقترضين عرضة للمخاطر.

في 10 ديسمبر 2020، تمت ترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل بالعملات الأجنبية لبنك البحرين والكويت من B3 إلى B2. وجاءت إجراءات التصنيف بدعم من التحديثات لأسقف العملة المحلية والأجنبية القُطرية المطبقة على البنوك في أعقاب نشر المنهجية المحدثة للأسقف من مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني في السابع من ديسمبر 2020.

يشير سقف التصنيف القُطري عادةً إلى أعلى مستوى تصنيف يتم تخصيصه بشكل عام لأقوى الالتزامات المالية للمُصدرين المقيمين في بلد ما، في غياب اعتبارات استثنائية مثل الدعم الخارجي من خارج الدولة.

تتميز منهجية الأسقف القُطرية المحدثة بأسقف موحدة للودائع مع أسقف ديون أعلى عادة، حيث انتفى التمييز بين أسقف العملة المحلية والعملة الأجنبية وبين أسقف الودائع والديون. إن هذه التغييرات تعكس وجهة نظر مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني أن المخاطر التي تؤثر على الوصول إلى الودائع المصرفية لا تختلف جوهرياً عن تلك التي تؤثر على قدرة البنوك وغير البنوك على الوفاء بالتزامات ديونها.

نظرة مستقبلية

كلنا أمل أن يزول هذا الوباء العالمي قريباً وأن تصبح تحدياته جزءاً من الماضي. إن الميزانية العمومية القوية لبنك البحرين والكويت والرؤية المتحفظة للبنك في المخاطرة يضعانا في وضع جيد لتحقيق الازدهار في عام 2021. وسيكون للتكنولوجيا والتحول الرقمي دور حاسم في استراتيجيتنا 2019-2021، كما سنقوم بتوفير مزيد من التفاصيل عن خططنا في الوقت المناسب.

مع مراعاة دراسات العناية الواجبة وتقرير تقييم الاستشاريين وموافقات المساهمين و الجهات الرقابية، اضافة بنك الإثمار البحرين في مجموعة بنك البحرين والكويت ذات جدوى وسيكون التكامل هو التركيز الرئيسي لفريق الإدارة، حيث نسعى إلى الجمع بنجاح بين اثنين من البنوك الرائدة في السوق تشغيلياً وثقافياً. كما تمثل هذه الصفقة لحظة محورية وهامة في تاريخ بنك البحرين والكويت، ما سيسمح لنا بمزيد من النمو والتنوع في علامتنا التجارية في السنوات القادمة.

شكر وتقدير

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، أتوجه بخالص الشكر والتقدير لمساهمي بنك البحرين والكويت على دعمهم المستمر وثقتهم الكبيرة، لا سيما خلال هذه الفترة من التقلبات المحلية والإقليمية والعالمية. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لعملائنا على ولائهم المستمر ورعايتهم الدائمة، والشكر موصول لفريق الإدارة والموظفين على القوة والمرونة اللتين أظهروهما خلال العام غير المسبوق. لقد استطعنا، وبفضل تفانيهم ودعمهم، من مواصلة خدمة عملائنا كل يوم وعلى الدوام.

نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة.

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

125.6

أرباح مستبقاة
مليون دينار بحريني

كلنا أمل أن يزول هذا الوباء العالمي قريباً وأن تصبح تحدياته جزءاً من الماضي. إن الميزانية العمومية القوية لبنك البحرين والكويت والرغبة المتحفظة للبنك في المخاطرة يضعانا في وضع جيد لتحقيق الازدهار في عام 2021.

أعضاء مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيين والمزايا والحوكمة
رئيس لجنة التدقيق والالتزام
رئيس لجنة الأعضاء المستقلين

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 21 مارس 1999 (مستقل)

الشهادات والخبرات

شهادة الزمالة (معهد المحاسبين الإداريين)، لندن، المملكة المتحدة. أكثر من 48 عاما في القطاع المصرفي و 18 عاماً في العمل الخاص.

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 2 مارس 2008 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. 20 عاماً في القطاع المصرفي والاستثماري.

محمد عبدالرحمن حسين
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 2 مارس 2008 (مستقل)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس في الاقتصاد والشؤون المالية، جامعة حلب، سوريا. أكثر من 43 عاماً في القطاع المصرفي.

ادريس مساعد أحمد
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 29 مارس 2017 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

ماجستير اقتصاد، جامعة الكويت، دولة الكويت. أكثر من 15 عاماً في القطاع الاستثماري.

أشرف عدنان بسيسو
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في 29 مارس 2017 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس العلوم في الهندسة المدنية جامعة ساوثرن ميثوديست، الولايات المتحدة الأمريكية، ماجستير في الإدارة ونظم المعلومات، كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة. أكثر من 20 عاماً خبرة في إدارة الاستثمارات وما يزيد على 30 عاماً في قطاع التأمين والخدمات المالية.

عضو معين يمثل:
شركة إثمار القابضة

مشعل علي الحلو
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضو ية مجلس الإدارة في 13 مارس 2019 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماليزيا المفتوحة، بكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة البحرين. لديه خبرة تزيد على 20 عاماً في القطاعين العام والخاص، حيث تقلد عدداً من المناصب في الهيئات الحكومية والمالية والاستثمارية.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

هاني علي المسقطي
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 29 مارس 2017 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة هال، انجلترا.
أكثر من 32 عاماً في المعاملات المصرفية.

عضو معين يمثل:
شركة إثمار القابضة

جاسم حسن علي زينل
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 22 نوفمبر 1994 (مستقل)

الشهادات والخبرات

ماجستير في الهندسة المدنية، جامعة الكويت، دولة الكويت. 36 عاماً في القطاع المصرفي، 4 أعوام في القطاع الحكومي، 9 أعوام في شركات التمويل، 27 عاماً في شركات الاستثمار، 12 عاماً في العمل الخاص.

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة
في 27 فبراير 2005 (مستقل)

الشهادات والخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جونس هوبكنز، الولايات المتحدة الأمريكية.

ماجستير في السياسة الاجتماعية والعامة، جامعة جورج تاون، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. 12 عاماً في القطاع الحكومي (قطاع الاستثمار) و 14 عاماً في القطاع الدبلوماسي.

ناصر خالد الراعي
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في
13 مارس 2019 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

مدقق داخلي معتمد من معهد المدققين الداخليين المعتمدين، الولايات المتحدة الأمريكية، بكالوريوس إدارة الأعمال - التمويل، جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية.
أكثر من 11 سنة من الخبرة في مجال التدقيق والاستشارات للمخاطر مع مجموعة متنوعة من العمليات في مجالات متنوعة تشمل القطاعين المصرفي والاستثماري.

عضو معين يمثل:
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

الدكتورة غنية الدرازي
عضو مجلس الإدارة

انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في
24 مارس 2020 (مستقل)

الشهادات والخبرات

دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة دورهام، المملكة المتحدة. أكثر من 20 عام خبرة في القطاع المصرفي و 1.5 عام في العمل الخاص.

نور نائل الجاسم
عضو مجلس الإدارة

انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في
24 مارس 2020 (غير تنفيذي)

الشهادات والخبرات

بكالوريوس المحاسبة والتمويل، جامعة الكويت، دولة الكويت. أكثر من 12 عاماً في قطاع الاستثمار وإدارة المخاطر.

لطالما حرص بنك البحرين والكويت، سنة تلو الأخرى، على زيادة العائد للمساهمين والعملاء ودعم موظفيه وتطويرهم، وإثراء المجتمعات المحلية التي يعمل من خلالها. وعلى الرغم من التحديات الاستثنائية التي شهدها عام 2020 بشكل عام، فقد حافظ البنك على تركيزه القوي على تحقيق تلك الأهداف ومواكبة كل التحديات والتغلب عليها بثقة واقتدار.

وبالنظر إلى بداية العام، نجد أن مشهد الاقتصاد الكلي العالمي - ما قبل الجائحة - كان يمر بالفعل بفترة من التباطؤ الاقتصادي. لقد شهدنا انخفاضاً للتوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة والنمو العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين والأسواق الناشئة الرئيسية، واقترن ذلك بركود أسعار السلع الأساسية وتصحيحات لأسعار الطاقة.

وفي مطلع عام 2020، كانت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي قد بدأت بالفعل في مواجهة تباطؤ اقتصادي، مع اتساع عجز الميزانية بعد فترة طويلة من الحسابات المتوازنة. ولذلك فقد جاءت جائحة كوفيد-19 في وقت غير مناسب بالمرة بالنسبة للمنطقة.

يتقدم فريق إدارة بنك البحرين والكويت بخالص الشكر والتقدير للحكومة الرشيدة على دعمها السخي للقطاع الخاص، إذ لم نشهد عمليات تسريح جماعي للعمالة في البلاد خلال العام بسبب تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة.

وعلى الرغم من وضع الخطط والاستراتيجيات المكثفة لضمان استمرارية الأعمال التي وضعها بنك البحرين والكويت على مدار السنوات الماضية لمواجهة مختلف الأزمات، إلا أن هذه الجائحة جاءت بتحديات غير متوقعة وغير مسبوقة، وتسببت في صدمة للنظام العالمي بأكمله. وخلفت تحديات استثنائية وعدم وضوح للرؤية بسبب حداثة هذا الفيروس وكيفية الوقاية منه.

لقد تعين على بنك البحرين والكويت إعادة ترتيب أولوياته لمواجهة هذه التحديات الجديدة، والتحرك السريع في غضون وقت قصير، وإعادة توزيع الموظفين، بالإضافة إلى المعالجة السريعة والمرنة لعدد من المسائل الاستراتيجية والتشغيلية.

وجاء في مقدمة تلك الأولويات تعزيز السيولة لدينا، التي أصبحت ضرورية وبشكل خاص خلال هذه الفترة. ولحسن الحظ، كان وضع السيولة في البنك جيد للغاية؛ إذ تجاوزنا المتطلبات التنظيمية، ما وفر لنا غطاء حمائي في وقت الأزمة.

وتمحورت الأولوية الثانية حول ملاءة رأس المال لبنك البحرين والكويت. ففي أوائل أبريل، كانت النسبة عند مستوى مريح بنحو 20 في المائة وكنا محظوظين لوجود مثل هذه النسبة القوية لرأس المال. ومع ذلك، فإن تأثير وتدهور أسعار جميع الأصول العالمية يعني تعرض نسبة رأس المال لضغوط.

وعلى أثر ذلك، تحركنا على الفور للتأكد من تلبية بنك البحرين والكويت للمتطلبات التنظيمية والرقابية في كل الأوقات وتعزيز الأداء؛ فعلى سبيل المثال، أعاد البنك تشكيل أصوله ومطلوباته، وهو إجراء تم وضعه بهدف المحافظة على هامش تشغيلي سليم، وقمنا بتأجيل بعض التمويلات إلى آجال استحقاق أطول (سنة واحدة وأكثر)، ونفذنا عدد من اتفاقيات إعادة الشراء مع الأطراف الدولية المقابلة، فضلاً عن إعادة تسعير المطلوبات.

من جانب آخر، قمنا بالحد من التعرض لقطاع الجملة والأصول عالية المخاطر لتحسين جودة أصولنا، ولضمان هامش جيد. بالإضافة إلى ذلك، كانت بعض الأسواق الناشئة تظهر مستوى مخاطر أعلى نتيجة لجائحة كوفيد-19، ولذلك قللنا تعرضنا لها.

كما واجهت عمليات الفروع الخارجية لبنك البحرين والكويت مخاوفاً مماثلة. و لكنا حرصنا على استمرارية الاعمال طوال تلك الفترة ودعم العملاء من الافراد والمؤسسات.

بنك البحرين والكويت - البحرين

في شهر مارس، أقدمت حكومة البحرين على تطبيق عدد من الإجراءات للمساعدة في تخفيف الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، وشمل ذلك دفع رواتب موظفي القطاع الخاص البحرينيين بالكامل لمدة ثلاثة أشهر، وتواصل ذلك الدعم ليشمل القطاعات الأكثر تضرراً (50 في المائة من الرواتب) حتى نهاية العام.

وأشادت منظمة الصحة العالمية بجهود البحرين في هذا الصدد، ويتقدم فريق إدارة بنك البحرين والكويت بخالص الشكر والتقدير للحكومة الرشيدة على دعمها السخي للقطاع الخاص، إذ لم نشهد عمليات تسريح جماعي للعمالة في البلاد خلال العام بسبب تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة.

وعلى الرغم من أن البحرين لم تشهد إغلاقاً كاملاً أثناء الجائحة، إلا أن بعض القيود ظلت قائمة لبعض الوقت. و كان القطاع المصرفي من القطاعات الأساسية التي يتطلب عملها ولذلك حرص البنك على الحفاظ على كامل عملياته طوال العام على الرغم من القيود والعوائق الاستثنائية للجائحة و هذا يُعد انجازاً نسعد ونفتخر به.

طوال فترة الأزمة، عملنا بكل جد لحماية ودعم موظفي بنك البحرين والكويت، حيث تم نقل نحو 35 في المائة إلى مواقع أخرى أو للعمل من المنزل، مع توفير جميع الاحتياجات العملية والأساسية لتسهيل العمل.

بالطبع مر عملاء البنك بفترة صعبة للغاية، وكان تقديم المساعدة لهم أمراً محورياً بالنسبة لنا، وتماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي، قدمنا لهم مجموعة من التسهيلات التي صممت لدعمهم، شملت تأجيل سداد القروض والإعفاء من سداد الفوائد عليها.

أما فيما يخص مجتمع الأعمال، فقد حرصنا على دعمه بشكل خاص، لا سيما وأن العديد من الشركات كانت تعمل عند مستويات متدنية للتشغيل ولا تحقق الإيرادات الكافية. لقد حرصنا على العمل بشكل وثيق مع تلك الفئة من العملاء لإعادة جدولة وإعادة هيكلة تسهيلات القروض الخاصة بهم.

مثلت استراتيجية التحول الرقمني الإنجاز الرئيسي لبنك البحرين والكويت في عام 2020. وفي الواقع، ساهمت الجائحة في تسريع عمليات الرقمنة وتنفيذها، حيث عملنا وبسرعة على تلبية طلبات العملاء المتزايدة على الخدمات الرقمية.

كما شهد العام إطلاق عدد من الخدمات الرقمية؛ حيث تم في شهر يناير طرح مفهوم البنك الجديد للفرع الرقمي في مجمع سيتي سنتر البحرين، حيث يوفر الفرع الرقمي المبتكر **BBK**PLUS للعملاء أحدث تقنيات الخدمة الذاتية مثل: السحب النقدي وإيداع الشيكات ودفع الفواتير وطباعة بطاقات الخصم الجديدة والبديلة فورياً عبر أجهزة الخدمة الذاتية، بالإضافة إلى طباعة كشوف الحسابات المصرفية. كما يمكن للعملاء من إجراء المعاملات المصرفية من خلال أجهزة الصراف الآلي التفاعلية، حيث تتيح للعملاء التفاعل المباشر عبر الفيديو أو الصوت لتقديم الدعم المناسب الذي قد يحتاجونه.

مصروفات تشغيلية

-4%

60.7 مليون دينار بحريني

وفيما حظي تصميم ومفهوم الفرع الرقمي الجديد بقبول واستجابة رائعين، فإننا نخطط لافتتاح فرعين آخرين في عام 2021، أحدهما يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع ضمن أحد مجمعات بنك البحرين والكويت المالية الحالية.

ومن الإنجازات الرقمية الأخرى للبنك، إطلاق تطبيق **BBK**PLUS للهواتف النقالة، الذي يقدم خدماته للعملاء عن بعد وفي أي وقت، وشهدنا تجاوبا مميزا مع هذا التطبيق منذ تدشينه في شهر يوليو هذا بالإضافة للخدمات المصرفية المفتوحة التي تم تدشينها خلال العام.

كما شهد العام أيضًا إطلاق منصة BBK BanKey، وهي منصة رقمية حديثة تقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من خدمات إدارة النقد لعملاء البنك من الشركات ومؤسسات الأعمال. وتستخدم المنصة أعلى معايير وبروتوكولات الأمان المتاحة لضمان حماية معلومات العملاء وبياناتهم، مع توفير طريقة أسرع وأكثر ملاءمة للشركات لإدارة شؤونها المالية.

كما كان أداء BBK Privé، الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لدينا جيداً، وبشكل يتماشى مع استراتيجية البنك وتوقعاته. لقد أكملنا عمليات تحويل جميع الحسابات ذات الثروات العالية منذ إطلاقه في عام 2018، وبدأنا في إنشاء علاقات جديدة، وقدمنا فرصاً استثمارية رائعة لصفوة النخبة من عملاء البنك.

الفروع والمكاتب الدولية

في الكويت، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات خلال العام لتخفيف العبء المالي على المستهلكين والشركات. وشمل ذلك السماح للمقترضين بتأجيل أقساط القروض ودعم عملائنا الكرام.

على الرغم من التباطؤ الاقتصادي في الهند بسبب الجائحة، حافظ بنك البحرين والكويت - الهند على جودة الأصول على مدار العام، إلى جانب الميزانية العمومية القوية. كما تضمنت الإنجازات التشغيلية دمج معاملات السويفت الدولية مع المقر الرئيسي في البحرين.

واصل المكتب التمثيلي للبنك في دولة الإمارات العربية المتحدة تسهيل التواصل بين بنك البحرين والكويت وعملائه في الإمارات السبع هناك. كما دعم المكتب الفرع في مومباي، من خلال الاتصال والتنسيق مع العملاء الهنود غير المقيمين في دولة الإمارات.

على الرغم من تأثر الاقتصاد التركي بشدة بجائحة كوفيد-19، إلا أن حزم التحفيز النقدي والمالي الحكومية ساعدت البلاد على تحمل وطأة الأزمة. وعمل المكتب التمثيلي لبنك البحرين والكويت، الذي تم افتتاحه في عام 2017، على التخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة، وواصل أعماله مستقطباً المزيد من العلاقات المؤسسية.

كريدي مكس

حافظت كريدي مكس على مكانتها الرائدة في السوق، على الرغم من التحديات الجسيمة التي شهدها العام؛ و تأثر الأداء المالي للشركة جراء الإجراءات التنظيمية التي حددت رسوم التجار وفرضت آجال للسداد دون احتساب الفوائد على حاملي البطاقات.

وخلال الجائحة، تم توفير خدمة الترميز لتمكين التجار من إتمام مدفوعاتهم بشكل لا تلامسي، مع تسهيل قبول المدفوعات عبر منصات التجارة الإلكترونية للعديد من التجار، لضمان خدمتهم بأكثر الطرق أماناً.

كما عُرض على مزودي الخدمة والتجار طرق دفع جديدة - الدفع باستخدام الرابط أو الفواتير - ما يسمح بإعداد المدفوعات عبر الإنترنت بشكل فوري تقريباً.

إنفيتا

شهدت إنفيتا عاماً تمكنت فيه من النمو ومن تعزيز علاقاتها مع العملاء، بما في ذلك ترسية مناقصة مركز الاتصال التابع لهيئة الكهرباء والماء (EWA) للعام الثامن على التوالي.

وتماشياً مع رؤية بنك البحرين والكويت، واصلت الشركة الاستفادة من قنواتها الرقمية؛ حيث أطلقت الشركة في عام 2020 خدمة المساعد الافتراضي "chatbot"، وذلك ما عزز من سمعة الشركة كمزود لحلول مركز الاتصال متعدد القنوات.

مثلت جائحة كوفيد-19 فرصة مثالية لاختبار الإمكانيات الكاملة لأنظمة إنفيتا؛ حيث تمت إعادة اعتماد شهادة DSS-PCI لأمن البيانات، وساعدت تقنيات إنفيتا على تمكين 40 في المائة من الموظفين من العمل عن بُعد.

ما زلنا على التزامنا بدعم الشركات، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، حيث نوفر لهم مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات.

خلال هذا العام الحافل بالتحديات الفريدة لمجتمع الأعمال، انصب تركيز بنك البحرين والكويت على مساعدة رواد الأعمال البحرينيين والمؤسسات الصغيرة، والمساهمين الأساسيين في إيجاد فرص العمل والتنمية الاقتصادية في البلاد.

كما نقوم بتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القنوات الإلكترونية، ويسرنا لهم سبل الوصول إليها طوال فترة الجائحة.

كما شهد العام أيضاً إطلاق BBK BanKey، وهو حل متطور يقدم خدمات إدارة النقد الرقمية المتنوعة للعملاء من الشركات والمؤسسات.

تمت ترقية سبعة موظفين من الكفاءات البحرينية لتسلم مناصب قيادية في بنك البحرين والكويت، ممن خاضوا سلسلة طويلة من التدريب والتطوير خلال عملهم في البنك وأثبتوا الجدارة والكفاءة كلٌ في مجال اختصاصه.

أجيلا

في بيئة الاستثمار الصعبة لقطاع العقارات، كان أداء الأصول التي استحوذت عليها شركة أجيلا خلال السنوات الأخيرة جيداً، مع تحقيق عوائد إيجابية بشكل عام. يتم الحصول على غالبية إيرادات الإيجارات من المستأجرين من المستثمرين، ممن تبقى لهم عدة سنوات في عقود إيجاراتهم.

ومع تركز معظم رأس المال الدولي في العقارات الأوروبية، ترى شركة أجيلا أن التوقعات للاستثمار العقاري الانتقائي مواتية. وهي في وضع جيد يؤهلها للاستفادة من هذا الانتعاش خلال الفترة القادمة.

موظفونا

تتمثل رؤية البحرين الاقتصادية 2030 في الاستدامة والعدالة والتنافسية، وهي مبادئ تتماشى تماماً مع قيم بنك البحرين والكويت. ونظراً لأهمية دور البنوك كجهة توظيف رئيسية للكفاءات المحلية، فإننا نعمل بجد لتطوير هذه الكفاءات داخل مجموعتنا، فالكفاءات الواعدة اليوم هم قادة المستقبل، ونحن نفخر برعاية ودعم الجيل القادم.

في عام 2020، تمت ترقية سبعة موظفين من الكفاءات البحرينية لتسلم مناصب قيادية في بنك البحرين والكويت، ممن خاضوا سلسلة طويلة من التدريب والتطوير خلال عملهم في البنك وأثبتوا الجدارة والكفاءة كلٌ في مجال اختصاصه. ويسعدنا حرصهم على النمو والتطور معنا كقادة والعمل بروح الفريق الواحد في السنوات القادمة.

في عام 2019، أطلق البنك أول برنامج لتطوير المتدربين الإداريين في مجال التكنولوجيا المالية "فنتك"، بهدف تطوير الجيل القادم من الكفاءات البحرينية في هذا المجال الحيوي، وقد احتفلنا بتخريج الدفعة الأولى منهم في عام 2020، وكما نتطلع إلى التوسع في البرنامج خلال السنوات المقبلة.

الإجراءات الخاصة بالوقاية من جائحة كوفيد-19

اتخذ بنك البحرين والكويت عدداً من الإجراءات لحماية الموظفين والعملاء والمساهمين والمجتمعات المحلية، شملت:

- تنفيذ اجراءات التباعد الاجتماعي وعقد الاجتماعات والدورات التدريبية الافتراضية؛
- تقديم خيارات العمل عن بُعد للموظفين ممن يعانون أمراضاً مزمنة والموظفات الأمهات والحوامل؛
- تعقيم أماكن العمل بشكل دائم ومستمر؛
- نقل الموظفين لتقليل عدد الأشخاص في كل مكان عمل على حدة؛
- التواصل الفعال مع الموظفين والعملاء والأطراف المعنية الأخرى؛
- زيادة القنوات الإلكترونية والخدمات الآلية التابعة لبنك البحرين والكويت؛
- دعم العملاء من خلال إعادة هيكلة تسهيلات الإقراض الخاصة بهم؛
- التبرع بمبلغ 3 ملايين دينار بحريني لحملة "فينا خير" الوطنية؛ و
- اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة لتعزيز السيولة لدى بنك البحرين والكويت وملاءة رأس المال وتقليل التعرض للأصول عالية المخاطر.

التكنولوجيا

في عام 2020، ضخ بنك البحرين والكويت استثمارات ضخمة لتطوير من البنية التحتية التكنولوجية للبنك وتحسين الأمن السيبراني، ورقمنة القنوات التي يتعامل معها العملاء.

من جانب آخر، بدأ البنك برنامجاً واسع النطاق لإرتقاء وتحديث النظام المصرفي الأساسي والأنظمة الأخرى للبنك، ودعم قواعد البيانات، والبنية التحتية. كما تم إجراء عدد من التحسينات لتعزيز دفاعات الأمن السيبراني لدينا، إلى جانب اختبارات الاختراق الدورية ومحاكاة الهجمات الإلكترونية. وتماشياً مع استراتيجية البنك، تم إطلاق عدد من الخدمات الرقمية المصممة لتسهيل تجربة العملاء، بما في ذلك فتح حساب رقمي بالكامل، والخدمات المصرفية المفتوحة، وترميز البطاقات، وتحديث بيانات الهوية الشخصية عبر أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة الإيداع للشركات.

دشّن بنك البحرين والكويت، وبرعاية كريمة من مصرف البحرين المركزي، مؤتمر ومعرض الاقتصاد الرقمي 2020، بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) كشريك معرفي، وذلك بمشاركة أكثر من 500 ممثل من أبرز القطاعات في المملكة لدعم خطة التحول الرقمي واستثمار الفرص المتاحة التي ستشكل ملامح مستقبل الاقتصاد الوطني. كان بنك البحرين والكويت فخوراً بقيادة النقاش حول هذا الموضوع الهام بصفته مؤسسة مالية رائدة تركز على التكنولوجيا.

2,167.4

مجموع ودائع العملاء
مليون دينار بحريني

الرقابة الداخلية

يواصل بنك البحرين والكويت تطبيق نظام رقابة داخلي سليم في جميع دوائره وفروعه وشركاته التابعة بهدف حماية أصول المجموعة. وقد قامت وحدة الرقابة الداخلية المختصة بتطبيق أنظمة وإجراءات شاملة صممت بشكل يساعد على تحديد وإدارة المخاطر التي قد تنشأ في سياق مزاولة أعمال البنك. وتتم مراجعة تلك الضوابط وتحديثها بشكل دوري وعند الحاجة.

الجوائز

في أوائل عام 2020، حصد بنك البحرين والكويت جائزة جلوبال بيزنس أوت لوك لفئة خدمة العملاء (البحرين) لعام 2019، تقديراً لتميزه في خدمة العملاء. وقد ساهمت خبرات البنك المتعمقة على مدار السنوات في تلبية أهم متطلبات العصر الجديد للعملاء والتأكد من تلبية احتياجاتهم المصرفية من خلال توفير أحدث التقنيات.

وفي عام 2020 كذلك، حصل بنك البحرين والكويت على جائزة النخبة لتقدير الجودة من جيه بي مورغان، وذلك تقديراً لريادة للبنك في عمليات تحويل الأموال، ويأتي تقديم هذه الجائزة اعترافاً بالأداء المبهر للبنك في معدلات عمليات المعاملات المباشرة لتحويل الأموال (STP) الأفضل في فئتها في عام 2019 بالكامل.

استمرارية الأعمال

يواصل بنك البحرين والكويت تطبيق برنامج قوي لاستمرارية الأعمال للمجموعة، ما يساهم في حماية مصالح العملاء والمساهمين والموظفين مع الحفاظ على سمعة البنك واستدامته المالية.

يتولى قسم إدارة استمرارية الأعمال في البنك إدارة الخطط ومحاكاة وإدارة الأزمات والتعافي من مجموعة واسعة من الأوضاع والظروف الإستثنائية غير المتوقعة. وفي عام 2020، تم تنفيذ خطتنا لاستمرارية الأعمال بنجاح لمواجهة مخاطر جائحة كوفيد-19، واستمر في تقديم جميع الخدمات دون انقطاع ملحوظ. كما أجرى البنك أيضاً اختباراً ناجحاً لأنظمته الأساسية في موقع التعافي من الكوارث.

هذا، وتتم مراجعة إجراءات وخطط استمرارية الأعمال وتحديثها سنوياً، كما تتم مراجعة مدى كفاءة مركز استمرارية الأعمال للتأكد من جاهزيته بشكل مناسب للوفاء بهذا الغرض.

نظرة مستقبلية

لطالما كان بنك البحرين والكويت رائداً في مجال الابتكار المصرفي، لذا، فإن التركيز الأساسي لخطتنا الاستراتيجية 2019-2021 كان منصباً على التحول الرقمي. وقد قمنا بالفعل بتنفيذ ذلك من خلال إدخال تقنيات مصرفية جديدة وتقديم خدمات عبر الإنترنت، مثل فروع الخدمة الذاتية BBKPLUS وتطبيق الهاتف النقال، كما هو موضح في هذا التقرير. وفي العام المقبل، سنواصل تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية، مع مزيد من المرونة اللازمة للتكيف مع "التحديات الجديدة" التي قد تنشأ عن التأثيرات العالمية للجائحة.

كما سنعمل على تطوير استراتيجية جديدة لفروعنا، ستشتمل على المراجعة الشاملة والرؤية والاستراتيجية الجديدة. وستظل مبادرات التوسع والتنوع في صدارة قائمة أعمالنا نحو تقديم تجربة مصرفية أفضل وأكثر تفرداً.

شكر وعرفان

بالنيابة عن جميع زملائي في فريق إدارة البنك، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري لمجلس الإدارة على دعمه المستمر وتوجيهاته السديدة، التي مثلت مصدر قوة للفريق التنفيذي بأكمله على مدار هذا العام الاستثنائي.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الجهات الرقابية والتنظيمية في المملكة - مصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة والشكر موصول كذلك إلى الجهات التنظيمية في كل من دولة الكويت وجمهورية الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التركية والمملكة المتحدة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص تقديري وامتناني لعملائنا الأوفياء وموظفينا المخلصين، الذين ساهموا بجهودهم وإصرارهم خلال هذا العام الحافل بالتحديات في استمرار نجاح بنك البحرين والكويت وتطوره.

د. عبدالرحمن علي سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الإدارة التنفيذية

عبدالرحمن علي سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة *

المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في الاقتصاد، جامعة ليستر، المملكة المتحدة (1992).
38 عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2008.

حسّان محمد بورشيد
رئيس تنفيذي
مجموعة الموارد البشرية والشئون الإدارية

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الموارد البشرية، جامعة ديبول، الولايات المتحدة الأمريكية (2006).
26 عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 1998.

محمد عبدالله عيسى
رئيس تنفيذي
مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

المؤهلات والخبرات:
محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية (2001).
29 عاماً من الخبرة في مجال الإدارة المالية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2001.

رشاد أحمد أكبري
مدير عام
العمليات

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في التسويق، جامعة ستيرلينغ، المملكة المتحدة (1997).
34 عاماً من الخبرة العملية، 19 عاماً منها في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2000.

راج كومار دوغار
مدير عام
التدقيق الداخلي

المؤهلات والخبرات:
ACA، معهد المحاسبين الماليين المعتمدين في الهند (1987).
31 عاماً من الخبرة العملية، 20 عاماً منها في التدقيق الداخلي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2000.

إيوان ستيرلينغ
مدير عام
الخدمات المصرفية الدولية والفروع الخارجية

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس في القانون، جامعة ويلز، المملكة المتحدة (1985).
34 عاما من الخبرة المصرفية.
انضم الى بنك البحرين والكويت في عام 2020.

* اعتباراً من 1 أبريل 2020

حسن أحمد أبوزيد
رئيس تنفيذي
مجموعة تقنية المعلومات والعمليات

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس في الهندسة المعمارية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية (1987).
31 عاما من الخبرة المصرفية
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2019.

عادل سالم
مدير عام
الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في الإدارة، كلية مونراج لإدارة الأعمال، سويسرا (2015).
33 عاماً من الخبرة في الخدمات المصرفية للأفراد ومجال البطاقات والإتصالات.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2017.

نديم عبد العزيز الكوهجي
مدير عام
الخدمات المصرفية للشركات

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال الدولية، جامعة تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية (1988).
23 عاماً من الخبرة المصرفية و12 عاماً من الخبرة في التدقيق.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 1999.

أجاي كومار جاشوال
رئيس إدارة المخاطر بالوكالة
إدارة المخاطر

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الله أباد، جمهورية الهند (1983).
37 عاما من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام 2001.

حسين عبدالمجيد توراني
رئيس الخزينة

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في ادارة الاستثمار، جامعة ريدنغ، المملكة المتحدة (2009).
10 اعوام من الخبرة المصرفية.
انضم الى بنك البحرين والكويت في عام 2010.

محمد احمد الريس
رئيس الاستثمار
والخدمات المصرفية الخاصة

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في التمويل، جامعة أوتاغو، نيوزيلاندا (2008).
12 عاما من الخبرة المصرفية.
انضم الى بنك البحرين والكويت في عام 2013.

استمرت المسؤولية الاجتماعية للشركات في تبوُّء مركز الصدارة في بنك البحرين والكويت، ما يؤكد التزامنا تجاه المجتمعات التي نعمل من خلالها.

استفاد 400 طالب بحريني من التدريب عبر الإنترنت، ما ساهم في خلق فرص مصممة لمساعدتهم في الجامعة أو في مكان العمل.

يهدف برنامج محو الأمية الرقمية الخاص بنا - الذي يستهدف النساء في المنازل - إلى تطوير قدراتهن الرقمية، لا سيما بالنظر إلى الحاجة إلى استخدام القنوات الرقمية بشكل متزايد أثناء فترات التباعد الاجتماعي خلال جائحة كوفيد-19.

سيوفر مركز الرعاية الصحية الجديد، الذي موله بنك البحرين والكويت ويتم بناؤه في قلالي حالياً - خدمات طبية متكاملة لسكان المنطقة.

نواصل نهجنا الرائد في الالتزام بممارسات قوية لحوكمة الشركات، مع التركيز الشديد على الحفاظ على أعلى المعايير الدولية.

حافظ بنك البحرين والكويت خلال عام 2020، بالإضافة إلى الاستجابة الطارئة لجائحة كوفيد-19، على دعمه لمجموعة متنوعة من مبادرات الاستثمار المجتمعي، وبدأ في تطوير إطار الاستدامة الخاص به الذي سيبدأ تنفيذه في عام 2021، وبشكل يعزز من التزام البنك تجاه المجتمع وبما يتوافق مع تراثه الطويل في رد الجميل للمواطنين البحرينيين.

تعزيز الصحة والعافية أثناء جائحة كوفيد-19

شكلت جائحة كوفيد-19 عبئاً صحياً غير مسبوق على بنك البحرين والكويت والمواطنين والمقيمين في مملكة البحرين والناس في كل أرجاء العالم.

وفي أوقات الأزمات تأتي القيادة الجيدة في الطليعة، وقد أظهر بنك البحرين والكويت ذلك خلال حالة الطوارئ الوبائية، مستنيراً بتوجيهات القيادة الرشيدة في مملكة البحرين والإجراءات السريعة والحاسمة التي اتخذتها الحكومة.

وتمثلت أولويتنا في البنك في حماية موظفينا وعملائنا وكل من هو على اتصال بفروعنا ومكاتبنا. وفي أثناء تنفيذ تلك الإجراءات، بادرنا على الفور بتوسيع جهودنا لتشمل كل أفراد المجتمع, وساهمت مبادرات البنك المختلفة - كما هو موضح بالتفصيل في مكان آخر من هذا التقرير السنوي - في احتواء انتشار الفيروس.

وقد تبرع بنك البحرين والكويت بمبلغ 3.0 ملايين دينار بحريني لحملة "فينا خير" الوطنية، التي تُعد إحدى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة جائحة كوفيد-19 التي هدفت إلى مساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمة. وبالإضافة إلى دعمه للمبادرات الوطنية، دعم البنك المنظمات غير الحكومية المحلية لمساعدة الأسر المحتاجة والعمالة الأجنبية في توفير الغذاء والضروريات الأساسية لهم.

لم تكن استجابة البنك للوباء بديلاً للعديد من التزاماته الأخرى واسعة النطاق لدعم الصحة والرفاهية في البلاد؛ ففي واقع الأمر، جعلت أزمة جائحة كوفيد19- الدعم المستمر لهؤلاء المستفيدين أكثر أهمية من ذي قبل.

بدأ بنك البحرين والكويت في تخطيط وتصميم المركز الصحي الثاني بالتنسيق مع وزارة الصحة ووزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني. وسيخدم المركز الجديد شريحة كبيرة من سكان الجزء الشمالي من المملكة. ويجسد هذا المشروع الجديد إيمان البنك بتوفير أعلى مستويات الرعاية الصحية لكل مواطن بحريني.

الاستثمار في نمط حياة صحي

في عام 2020، حافظ بنك البحرين والكويت على سجله الحافل بالتبرعات والرعاية، واستفادت من ذلك مجموعة من الفرق الرياضية الوطنية. وكما في السنوات السابقة، قمنا برعاية كأس جلالة الملك ودوري ناصر بن حمد الممتاز لكرة القدم، بالإضافة إلى دعم فريق البحرين للدراجات الهوائي في طواف تور دي فرانس. كما دعم البنك الفريق الوطني لكرة القدم من خلال اللجنة الأولمبية البحرينية. وتشجيعاً للصحة والرياضة، أقام بنك البحرين والكويت يوماً رياضياً حافلاً بالفعاليات لموظفيه تزامناً مع يوم البحرين الرياضي السنوي.

الاستثمار في التعليم

خصص البنك جزءاً كبيراً من ميزانية التبرعات للمبادرات التعليمية في عام 2020، بالإضافة إلى البرامج المستمرة التي تسد الفجوة بين التعليم والقوى العاملة.

شكلت أربع مبادرات تعليمية عنصراً أساسياً في استراتيجية المسئولية الاجتماعية للشركات لبنك البحرين والكويت ولا سيما في السياق أهمية التعلم عن بُعد:

برنامج تي جيه ووكر التدريبي
تي جيه ووكر خبير عالمي ليس فقط في تمكين الشباب، بل وفي تدريب مجموعة كبيرة من الرؤساء والوزراء وكبار المسئولين حول العالم.

أكاديمية Udemy الأمريكية
توفر هذه المنصة التعليمية الاحترافية محتوى تعليمياً وتدريباً إبداعياً عبر الانترنت.

برنامج بناء القدرات الرقمية للسيدات
أطلق بنك البحرين والكويت دورة لتزويد المرأة البحرينية بالمهارات اللازمة للتعامل مع العصر الرقمي ودعم التحول الرقمي في المجتمع البحريني.

بناء القدرات المالية للصحفيين
وبالشراكة أيضاً مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وجمعية الصحفيين البحرينيين، تم إجراء برنامج تدريبي لصقل المعرفة والمهارات المالية للصحفيين البحرينيين.

وبالإضافة إلى المبادرات التعليمية، واصل البنك دعمه لبرنامج سمو ولي العهد للمنح الدراسية العالمية ووقف عيسى بن سلمان التعليمي.

الاستثمار في الشراكة المجتمعية و الاستدامة

بلغ إجمالي الاستثمارات المجتمعية للبنك مليوني دينار بحريني في عام 2020، حيث تم توزيع مبلغ كبير على شكل تبرعات لدعم الأعمال الخيرية والثقافية والبحثية والتعليم والأعمال الخيرية والرياضة.

وتم تصميم أنشطة الاستثمار المجتمعية بحيث تلبي احتياجات مختلف قطاعات المجتمع ودعم النمو الاقتصادي المستدام وتشجيع النهوض بأهداف الأمم المتحدة العالمية للتنمية المستدامة، وهي سلسلة من 17 هدفاً طموحاً تهدف إلى القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والظلم والتصدي للتغير المناخي بحلول عام 2030.

الاستثمار في الاستدامة الاقتصادية

بنك البحرين والكويت لاعب رئيس في دفع النمو المستدام للقطاع المصرفي في البحرين مع دعم وتعزيز مكانة المملكة كمركز مالي إقليمي ومركز للتكنولوجيا المالية. ويُعد برنامج تطوير المتدربين الإداريين الرائد، الذي يركز على التكنولوجيا المالية من بنك البحرين والكويت، الأول من نوعه ويزود الشباب البحريني بالمهارات التي يحتاجونها للنجاح في الاقتصاد الرقمي.

في يناير 2020، نظم البنك معرض ومؤتمر الاقتصاد الرقمي الثاني تحت رعاية مصرف البحرين المركزي وبالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية كشريك معرفي.

ويؤمن بنك البحرين والكويت بالمواهب البحرينية، ويحرص على استقطاب ورعاية أذكى وأفضل المواهب في البلاد ويوفر لهم بيئة عمل داعمة ومفعمة بالتحديات.

ويفخر بنك البحرين والكويت لكونه أحد البنوك الأعلى من حيث مستويات البحرنة في المملكة، ويلتزم بتمكين موظفيه لتحقيق النجاح المنشود. وتشكل عمالة الشباب في البنك الآن ما نسبته 31 في المائة من كادر البنك المهني. وحصل نحو 100 موظف على جوائز الالتزام والخدمة الطويلة.

نحن، في بنك البحرين والكويت، نُكافئ ونُقدّر إنجازات موظفينا ولائهم من خلال تقديم الحوافز المختلفة لهم. هذا الالتزام بالامتنان، بالإضافة إلى برنامج خريجي بنك البحرين والكويت، يغذيان ثقافة عائلة بنك البحرين والكويت، وهو مفتاح نجاحنا في المستقبل ويؤكد على مكانتنا كصاحب عمل مُفضل.

الاستثمار في المساواة بين الجنسين

إن تعيين سيدتين في مجلس إدارة البنك وثلاث سيدات في مجالس فرعية، يؤكد على التزام بنك البحرين والكويت بتمكين المرأة، وبدعم من أحدث إحصائيات التوظيف يتبين أن المرأة العاملة تُشكل ما نسبته 38 في المائة من القوى العاملة في البنك.

ومن خلال لجنة تمكين المرأة، يتم تشجيع الموظفات في بنك البحرين والكويت على تحقيق أهدافهن المهنية والوصول إلى إمكاناتهن الكاملة والحفاظ على توازن صحي بين العمل والحياة.

الاستثمار في الاستقلال المالي

بنك البحرين والكويت بنك رائد في تقديم خدمات مبتكرة تدعم الاستقلال المالي للعملاء ذوي الاحتياجات الخاصة. فانه يواصل الاستثمار في تحسين وصولهم إلى مرافقه المصرفية ويقدم لهم إعفاءات خاصة من الرسوم والأتعاب والحد الأدنى لأرصدة الحسابات.

ويجدد البنك التزامه تجاه المجتمع سنوياً من خلال تقديم الدعم للعديد من الصناديق والمبادرات مثل صندوق المنظمات غير الحكومية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية والبرامج الهادفة إلى الارتقاء بدور رعاية المسنين والأيتام وغيرهم من جمعيات خيرية أخرى.

الاستثمار في تراثنا الغني وجعل مدننا آمنة ومستدامة

يفخر بنك البحرين والكويت بثقافة البحرين الغنية ويشجع على تعزيز واستدامة تراثنا من خلال دعم الفنون والثقافة والأدب. كما يساهم البنك في العديد من المبادرات للحفاظ على التراث الثقافي وترميم المرافق التاريخية من خلال هيئة البحرين للثقافة والآثار ومركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث.

الاستثمار في مستقبل أكثر اهتماماً بالبيئة

تشمل رؤية البنك للاستدامة الحفاظ على بيئتنا الطبيعية. يلتزم بنك البحرين والكويت بتقليل بصمته البيئية، حيث سيحقق في عام 2020 خفضاً بنسبة 15 في المائة في استهلاك الكهرباء، و11 في المائة في استهلاك المياه، وإعادة تدوير الورق بنسبة عالية. كما سيتخذ بنك البحرين والكويت مزيداً من الإجراءات لتقليل البصمة الكربونية وضمان بيئة أكثر مراعاة للبيئة لصالح الأجيال القادمة.

القسم الثاني

التقارير والإفصاحات

26 تقرير حوكمة الشركات
37 الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
42 معلومات عن المؤسسة

يفخر بنك البحرين والكويت بوفائه بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات المتوافقة مع أفضل المعايير الدولية. وتعتبر الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وفي الحفاظ على مكانته الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

رؤية حوكمة الشركات لدى البنك

إن البنك و الشركات التابعة له بالكامل سوف تواصل حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك و سيظل ذلك دوماً من أولوياته ، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالإلتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، (بما في ذلك ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين ودليل المسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي)، بل وسيهتم كذلك بمعايير الحوكمة في الشركات. إن البنك والشركات التابعة له بالكامل ستعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية لحوكمة الشركات

يضمن البنك الالتزام بميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين، ومتطلبات مصرف البحرين المركزي في هذا الصدد. وكانت هناك قضايا إجرائية في مرحلة ما تحتاج إلى تعزيز للامتثال الكامل فيما يتعلق بتحسين جدول أعمال الجمعية العامة العادية والإفصاحات الإضافية للمساهمين خلال انتخابات مجلس الإدارة، وتعزيز شروط مرجعية بعض اللجان التابعة للمجلس، والتي تم معالجتها على الفور. كما أن تشكيل لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة يحتاج إلى تعديل لإضافة المزيد من الأعضاء المستقلين.

المبادرات في عام 2020

قام بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام 2020 لتنفيذ استراتيجية حوكمة الشركات لديه ومتطلبات أخرى خلال العام كالتالي:

- اكتملت بنجاح عملية التقييم الخاصة بالمجلس ولجانه، وقدمت توصيات للتطوير. وخلال العام تم تنفيذ عملية التقييم من قبل طرف خارجي وهذه هي الممارسة المتبعة في البنك في بداية كل دورة جديدة للمجلس. أما الجهة الخارجية، وهي مكتب استشاري متخصص في شؤون حوكمة الشركات، فقد أعدت تقريرا وقدمته إلى المجلس. وكانت المؤشرات المتعلقة بمختلف أوجه عمل المجلس وتنوع الخبرات إيجابية. ويرد ذكر التوصيات الرئيسية في إطار الجزء المتعلق بتقييم المجلس ولجانه في هذا التقرير.
- استعرض المجلس استقلالية أعضاءه من خلال عملية تقييم سنوية تأخذ في الاعتبار المتطلبات التنظيمية، وقرارات المجلس، فضلا عن أفضل الممارسات في مجال الحوكمة.
- حقق المجلس تنوعاً أفضل بين الجنسين وفي مجال تعزيز دور المرأة في المجتمع من خلال انضمام عضوتين جديدتين في مجلس الإدارة. وتم تعيين اثنتان من أفراد الإدارة لدى البنك كعضويتين في مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك.
- تم تطوير عقود خدمة جديدة لأعضاء مجالس إدارة البنك وشركاته التابعة له بالكامل بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية وتم توقيع ذلك من قبل جميع السادة الأعضاء. وشملت العقود مدونة قواعد السلوك، والمسائل المتعلقة بتضارب المصالح، وحقوق والتزامات الأعضاء ومكافآتهم.
- وقد وافق المجلس على توكيل جديد يفوض الرئيس التنفيذي للمجموعة لتفويضه بإدارة البنك وعملياته وخلق علاقة قانونية مع الرئيس التنفيذي.
- تمت مراجعة جميع أطر وسياسات المجلس والحوكمة وشروط مرجعية اللجان والإجراءات المرتبطة بذلك والموافقة عليها من قبل المجلس مع إدخال تحسينات عليها خلال عام 2020. وتنشر نصوص هذه المستندات على الموقع الإلكتروني للبنك.
- تم ترتيب برامج توعية للمجلس والإدارة التنفيذية بهدف التطوير المستمر ومواكبة التحديثات في السوق. ويتضمن هذا التقرير قائمة كاملة للبرامج التي تم عرضها خلال عام 2020.
- حضر المجلس والإدارة التنفيذية دورة تدريبية عن الاستدامة والبيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة وطلب إعداد إطار عمل لهذه المهمة في البنك.
- تم ترتيب برامج تعريفية شاملة لأعضاء مجلس الإدارة المعينين والمنتخبين حديثاً بما في ذلك العروض التوضيحية، والاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة، وأمين سر المجموعة، والإدارة التنفيذية.
- اعتمد المجلس وطبق نظام آلي جديد ومتطور باستخدام الحوسبة السحابية التزاما منه بالتقليل من استخدام الاوراق وحفاظا على البيئة كما تأكد المجلس من إستخدام الإدارة أساليب مماثلة لتحقيق ذات الغرض.
- اتخذ البنك جميع التدابير اللازمة لحماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، وأعطيت الأولوية لموظفي البنك خلال جائحة COVID-19 كما هو مُبيّن في تقرير الرئيس التنيذي للمجموعة.
- وقع البنك اتفاقية إدراج جديدة مع شركة بورصة البحرين للالتزام بمتطلبات الإدراج الجديدة شاملا إجراءات إفصاح معززة بما في ذلك الإعلانات ذات الصلة لجميع الجهات المعنية.
- امتثل البنك بقرار مجلس إدارة بورصة البحرين بشأن ترحيل الأرباح غير المطالب بها إلى الصندوق المخصص لهذا الغرض بعد التأكد من المتطلبات القانونية والتنظيمية.
- راجع البنك سياسته الخاصة بالأشخاص الرئيسيين (المطلعين) مع بعض التعديلات وتطوير الإجراءات ذات الصلة لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتمشيا مع أفضل الممارسات.
- تم تبسيط إجراءات التبليغ عن المخاطر لتشجيع الموظفين على التعبير بحرية عن آرائهم حول المخاطر غير المعلنة.

بيان قابلية تحمل المخاطر

يتم تحديد قابلية تحمل البنك للمخاطر سنوياً من قبل مجلس الإدارة بهدف مواءمة المخاطر مع المتطلبات القانونية وأهداف العمل الاستراتيجية وتخطيط رأس المال. ويلعب مجلس الإدارة دوراً محورياً ورئيسياً في تنفيذ مدى تحمل المخاطر للبنك من خلال توجيه استخدام أشكال مختلفة من التمويل والأسواق الجغرافية للبنك والتمويل وإدارة السيولة. كما يراقب مجلس الإدارة مدى التزام بنك البحرين والكويت ببيان قابلية تحمل المخاطر ويضع التغييرات الضرورية لتحديد التغيرات في الأولويات الاستراتيجية للبنك وبيئة التشغيل وبيان المخاطر.

تُحدد وثائق الرؤية والاستراتيجية السنوية، ومدتها ثلاث سنوات، والسياسات الداخلية للبنك وإطار التفويض والقواعد والمبادئ التوجيهية الإطار العام لقابلية البنك للمخاطر. ويكمل بيان قابلية تحمل المخاطر تلك الوثائق الأساسية من خلال تحديد الاعتبارات الرئيسية لقابلية تحمل البنك للمخاطر وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر.

الغرض من بيان قابلية المخاطر هو توضيح المبادئ العامة للمخاطر في البنك، لزيادة الوعي بالمخاطر عبر المجموعة، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول. ويتم تنفيذ بيان قابلية المخاطر من خلال السياسات والإجراءات التشغيلية للبنك ومقاييس المراقبة ونظام الحدود، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) والضوابط الداخلية. وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر متضمن في العمليات الأساسية للبنك ويؤثر على عمليات البنك بطريقة شاملة.

يخضع بنك البحرين والكويت للجهات الرقابية والأنظمة التحوطية. تتم مراجعة أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر بالبنك وتنقيحها بشكل مستمر لضمان الامتثال الصارم للوائح في جميع السلطات القضائية التي يعمل من خلالها؛ وكذلك مع ما يحدده البنك على أنه معايير السوق ذات الصلة، والتوصيات وأفضل الممارسات. ينطبق هذا المبدأ أيضاً على إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

تتمثل الأهداف الأساسية لبيان قابلية تحمل المخاطر فيما يلي:

- تقديم تحديد واضح للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر وتحديد المخاطر بشكل اجمالي. ويشكل بيان قابلية تحمل المخاطر أساساً للتواصل الفعال لإبلاغ الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بالمخاطر؛
- زيادة فهم بنك البحرين والكويت للمخاطر المادية وزيادة الوعي بالمخاطر عبر المؤسسة.
- التأثير بشكل إيجابي على ثقافة المخاطر المحددة للبنك.

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل أساسي في نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض. يمول بنك البحرين والكويت أنشطته من خلال الأسهم وخدمات التجزئة وودائع الشركات وإصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية والاقتراض من الأسواق. تتنوع قاعدة التمويل عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يعتمد النموذج التشغيلي لبنك البحرين والكويت على قدرته على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة ما يتيح الإقراض بشروط جذابة لعملائه. كما تعتمد ميزة التمويل في بنك البحرين والكويت على محفظته المالية القوية والدعم القوي من المساهمين.

لدعم عمليات الإقراض والتمويل، يحتفظ البنك بمحفظة من الأصول السائلة. يتمثل الهدف الأساسي للمحفظة السائلة في التأكد من أن البنك قادر على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. ويتماشى تكوين محفظة السيولة في البنك مع هذا الهدف.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل المخاطر في عمليات بنك البحرين والكويت ضمن قدرة البنك على تحمل المخاطر. تعتبر حدود المخاطر وتقييم ملف المخاطر من العناصر الرئيسية الأخرى في تنفيذ إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

القدرة على تقبل المخاطر محدودة بالموارد المالية وغير المالية التي يمتلكها البنك وتقع في نطاق سيطرته. تم تحديد قابلية تحمل المخاطر في البنك إلى مستوى يقع ضمن نطاق قدرة المخاطر لضمان استمرار تعرض البنك للمخاطر.

تتكون الموارد المالية للبنك من رأس المال المدفوع للبنك والأرباح المستبقاة، إلى جانب ودائع العملاء، الأموال المجمعة من خلال السندات وقروض من المصرف المركزي ومن مؤسسات مالية أخرى. تتمثل الموارد غير المالية في مهارات وكفاءات الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الداخلية والأنظمة الرقابية. تعتمد قدرة البنك على تحمل المخاطر على عملية اختيار العملاء الدقيقة ومراجعات التفويض الائتماني الفردي وعملية منح الائتمان الشاملة. لذلك، تساهم الموارد المالية والحوكمة القوية في الحفاظ على المركز التنافسي للبنك والمركز المالي القوي والسيولة.

تُستخدم حدود المخاطر لتحديد التفويض الخاص بقابلية تحمل المخاطر لخطوط الأعمال والمحافظ. تم وضع حدود المخاطر الرئيسية ضمن سياسات إدارة المخاطر بالبنك وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يضع نظام الحد حدوداً للمستوى المقبول للائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ضمن قابلية تحمل المخاطر المحددة. تتم مراجعة الوضع الفعلي من خلال حدود المخاطر على مستويات مختلفة (لجنة مخاطر التابعة لمجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة إدارة الأصول والخصوم، الإدارة العليا... إلخ) اعتماداً على طبيعة الحدود وكما هو محدد في سياسات المخاطر ذات الصلة. يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، والتي يتم قياسها ومراقبتها على مستوى خطوط الأعمال العمودية في أنشطتها التشغيلية.

يهدف تقييم ملف تعريف المخاطر إلى التأكد من أن ملف مخاطر البنك يقع ضمن حدود المخاطر وبالتالي ضمن قابلية تحمل المخاطر والقدرة على المخاطر. تقييم ملف المخاطر هو تقييم دقيق لمستوى وأنواع تعرض البنك للمخاطر. يشمل التقييم تقييم المخاطر الجوهرية للبنك، مثل الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

مخاطر الائتمان

يتعرض بنك البحرين والكويت للمخاطر في المقام الأول في نشاطه الأساسي المتمثل في إقراض الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة/المتوسطة والحكومات وكيانات القطاع العام والمؤسسات المالية، إلخ. يُعَرّض الإقراض البنك لمخاطر الائتمان والتركيز والتغيرات في دورة الأعمال. يتم تحليل كل إقراض بدقة من عدة زوايا (على سبيل المثال: مخاطر التخلف عن السداد والمخاطر المالية والعناية الواجبة للعملاء والمخاطر القانونية ومخاطر العملة وما إلى ذلك) للتأكد من أن قرارات التمويل تستند إلى أسس سليمة. الهدف العام لإدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على جودة عالية للمحفظة مع تنويع مناسب للمخاطر لتجنب التركز المفرط للمخاطر. يتم تعيين ومراقبة تصنيف درجة الحساب وحدود تركز الصناعة وتسعير المخاطر وما إلى ذلك.

مخاطر السوق والخزينة

يعتبر التمويل وإدارة الأصول والخصوم وإدارة محفظة الأصول السائلة جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك التجارية.

تتنوع قاعدة التمويل في بنك البحرين والكويت عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يدير البنك بشكل فعال تعرضات المخاطر الناشئة بشكل رئيسي من عدم تطابق تواريخ الاستحقاق بين الأصول (القروض واستثمارات الخزانة) والمطلوبات (الودائع والقروض وحقوق الملكية). يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية لضمان قدرته على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

يدير بنك البحرين والكويت مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التمويل/الاستثمار في مجموعة من الأصول ذات السعر الثابت والمتغير، ما يسمح للبنك بتوليد أرباح ثابتة والحفاظ على قاعدة رأس المال على المدى الطويل. تُستثمر محفظة السيولة في بنك البحرين والكويت في أصول عالية الجودة، وبذلك، يتحمل بنك البحرين والكويت مخاطر ائتمانية محدودة (مخاطر التخلف عن سداد الائتمان وانتشار المخاطر).

يعمل بنك البحرين والكويت على التخفيف من مخاطر العملة ومعظم مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن عمليات التمويل والإقراض عن طريق التحوط بالمشتقات. يؤدي استخدام المشتقات إلى تعريض بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر التشغيلية. يستخدم بنك البحرين والكويت اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بالضمانات لإدارة مخاطره تجاه شركاء المشتقات المالية.

يتم وضع المشغلات/حدود السياسة وفقاً لسياسات وإجراءات المخاطر الداخلية للبنك. يتضمن ذلك المركز المالي المفتوح لصافي العملات الأجنبية وصافي القيمة المعرضة للمخاطر ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة (الفجوة وإيقاف خسارة القيمة المعرضة للمخاطر) وغيرها.

الأرباح

تتضمن الأعمال المصرفية قابلية تحمل المخاطر بشكل جيد، حيث يجب أن توفر جميع المعاملات هامشاً معقولاً تعويضاً عن المخاطر التي يتكبدها البنك. يقدم بنك البحرين والكويت التمويل بشروط السوق التنافسية ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة، ما يتيح للبنك تكوين احتياطيات رأسمالية ونمواً عضوياً وعائداً معقولاً على رأس المال على المدى الطويل.

يجب أن توفر عمليات الإقراض، التي تُعد مصدراً رئيسياً لمخاطر الائتمان، عائداً مناسباً لمستوى المخاطر التي تكبدها البنك.

يجب أن تساهم عمليات الخزينة، من خلال التمويل الفعال من حيث التكلفة والإدارة الحكيمة للأصول والخصوم، في العوائد الإجمالية للبنك بما يتماشى مع أهداف العمل المحددة والهدف الأساسي المتمثل في حماية السيولة لدى البنك.

يتم وضع وتحديد أهداف تحقيق الأرباح ومراقبتها على المستوى العالمي ومستوى القسم ووحدة الأعمال.

رأس المال

يُعد إطار عمل إدارة رأس المال المناسب، إلى جانب عملية تقييم ملاءة رأس المال (ICAAP)، جزءاً أساسياً من عمليات بنك البحرين والكويت. يلتزم بنك البحرين والكويت بالحفاظ على وضع رأسمالي قوي قائم على المخاطر.

يُكمل البنك إجراءات ملاءة رأس المال المبنية على المخاطر مع مقياس نسبة الرافعة المالية على أساس الحجم لحماية البنك من المخاطر المتعلقة بالنمو المفرط للميزانية العمومية.

يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على مركز رأسمالي قوي فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر في جميع الأوقات. يستخدم البنك نهج قائم على المخاطر لتقييم احتياجات رأس المال، بما في ذلك اختبار الضغط، ويمتلك البنك احتياطيات قوية لرأس المال بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

يجب أن يكون نمو الميزانية العمومية للبنك مستقراً على المدى الطويل، فيما يتم قبول بعض الاختلافات على المدى المتوسط لمراعاة التغيرات الطبيعية في دورات الأعمال.

السيولة

يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية. يتمثل الهدف الأساسي لمحفظة السيولة في ضمان قدرة البنك على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية دون انقطاع، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. يحتفظ بنك البحرين والكويت بمحفظة سيولة تضم في غالبها أصولاً ذات جودة عالية لدعم عمليات البنك ووضع السيولة. إن امتلاك مركز سيولة قوي يمكننا من القيام بأنشطتنا الأساسية في ظل ظروف السوق الشديدة التوتر دون الحصول على تمويل جديد.

نحن نقوم بتنويع التمويل من حيث العملات وآجال الاستحقاق والأدوات وأنواع المستثمرين لتجنب الاعتماد المفرط على الأسواق الفردية ومصادر التمويل.

تم وضع معايير السيولة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المستويات وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية.

التنفيذ والمراجعة

تظل المسؤولية الأساسية عن التنفيذ الصحيح لبيان قابلية تحمل المخاطر على عاتق قسم إدارة المخاطر.

تتم مراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر سنوياً على الأقل.

بيانات المساهمين

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في بورصة البحرين. وقد أصدر البنك 1,361,736,332سهماً عادياً بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

خلال عام 2020، وزع البنك أسهم منحة على مساهميه بنسبة 5 في المائة من رأس المال المدفوع، ما يعادل 5 أسهم لكل 100 سهم، أي ما مجموعه 6,484,459 دينار بحريني وبالتالي، ارتفع رأس مال البنك المدفوع إلى 136,173,633 دينار بحريني مقسوماً على 1,361,736,332 سهما حسب التفاصيل التالية:

- مبلغ 6,422,556 دينار بحريني أسهم منحة على رأس المال المدفوع (غير متضمنة أسهم الخزينة)
- مبلغ 61,903 دينار بحريني أسهم منحة على أسهم الخزينة

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي واجتماع الجمعية العامة غير العادية

عُقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي (AGM) واجتماع الجمعية العامة غير العادية (EGM) في 24 مارس 2020 في ظل تدابير احترازية عالية المستوى كما هو مطلوب من قبل السلطات المعنية بسبب تفشي وباء COVID 19 وفي قاعتي اجتماعات منفصلتين متصلتين عبر الفيديو وبحد أقصى 20 شخصًا في كل قاعة ، مع الأخذ في الاعتبار التباعد الاجتماعي والتدابير الأخرى للحفاظ على سلامة جميع المشاركين.

وناقشت الجمعية العامة العادية واتخذت قرارات بشأن البنود المذكورة أدناه:

- إعادة تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لمراقبة المعاملات الإسلامية في البنك، ويكون التعيين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
- الموافقة على توصية لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بشأن تعيين خمسة أعضاء في مجلس الإدارة يعينهم المساهمون الرئيسيون في البنك للدورة (2020-2022) بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
- انتخاب سبعة أعضاء في مجلس الإدارة لاستكمال التعيينات في مجلس الإدارة للفترة (2020-2022) بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

اجتماع الجمعية العامة غير العادية

ووافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 24 مارس 2020 على ما يلي:

- توصية المجلس إلى الجمعية العامة غير العادية لزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 129,689,175 دينار بحريني مقسماً على 1,296,891,746 سهم إلى 136,173,633 دينار بحريني مقسما على 1,361,736,332 سهما نتيجة لتوزيع أسهم المنحة.

ويتم نشر النص الكامل لمحاضر اجتماع الجمعية العامة العادية واجتماع الجمعية العامة غير العادية والقرارات المتخذة في الاجتماعين في هذا التقرير السنوي.

الإفصاحات السنوية في اجتماع الجمعية العمومية العادية:

يقدم البنك تقريراً عن حوكمة الشركات إلى الجمعية العمومية سنوياً، يغطي حالة الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

في اجتماع الجمعية العامة العادية، يقوم البنك بالإفصاح عن التفاصيل وتقديم التقارير للمساهمين بموجب نموذج الإفصاح العام لكتيب قواعد مصرف البحرين المركزي. تتضمن هذه الإفصاحات إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين والإفصاحات الهامة الأخرى كما هو موضح أدناه. كما تم تضمين المبلغ الإجمالي المدفوع للمديرين والإدارة التنفيذية في هذا التقرير السنوي.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
المواطنون البحرينيون وجنسيات أخرى	–	296,514,407	21.77
شركة إثمار القابضة	مملكة البحرين	354,833,086	26.06
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي			
- الهيئة العامة لصندوق التقاعد سابقاً	مملكة البحرين	262,441,331	19.27
- الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سابقاً	مملكة البحرين	186,527,785	13.70
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	261,419,723	19.20

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من 1%	298,587,912	2501	21.92
1% إلى أقل من 5%	–	–	–
5% إلى أقل من 10%	88,448,705	1	6.49
10% إلى أقل من 20%	619,866,629	3	45.52
20% إلى أقل من 50%	354,833,086	1	26.06
50% فأكثر	–	–	–

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية. كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له.

ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس 2020 وتنتهي في مارس 2023.

ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. ويجوز انتخاب عضو من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المؤسسين للبنك أو المساهمين فيه.

ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بمباركة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس أخرى.

أمين سر المجموعة

يقدّم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر المجموعة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة. ويخضع تعيين أمين سر المجموعة لموافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام 2009. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996 حائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من 23 عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواذ الموجودات والتخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، تعيين المدققين الخارجيين ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الإلتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرة من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، لمدة يوم عمل كامل. كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك، وتم ترتيب البرنامج لأعضاء المجلس الجدد خلال شهر أبريل من عام 2020.

التطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية. وفقا لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل (يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال 15 ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام. يرجى الاطلاع على البرامج التي أعدت لهذا الغرض خلال عام 2020 في الفقرة المخصصة للإفصاح عن البرامج التدريبية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

وقد قام بالتقييم في عام 2020 مكتب استشاري متخصص في مجال الحوكمة، وكانت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملية التقييم كما يلي:

- تحسين دور المجلس في صياغة الاستراتيجية ومتابعة التنفيذ.
- تخفيف العبء على المجلس عن طريق تقليل مواعيد اجتماعات المجلس ومراجعة سلطات موافقة اللجنة التنفيذية إذا لزم الأمر.
- النظر في تطوير برنامج لتعاقب أعضاء المجلس.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لقد تبنى مجلس الإدارة سياسة مكافآت لأعضاء المجلس مع إجراءات واضحة جداً من أجل تطبيق الاستحقاقات والتعويضات المختلفة لأعضائه، انعكاساً لمشاركتهم ومساهماتهم في أنشطة المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة.

إن التوجه الأساسي لهذه السياسة هو أن المشاركة في الاجتماع يكون بحضور شخصي بقدر الإمكان، ويعتبر حضور الاجتماع عن طريق الهاتف/ الفيديو كحضور شخصي في الاجتماع. وتتم مراجعة السياسة المهنية بشكل دوري للتأكد من توافقها مع أفضل الممارسات في المنطقة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وبالتالي فإن المدفوعات متطابقة مع أحكام القانون.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية لأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك. كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسؤولين عنها. إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقرّ مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك المواثيق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل. وهي كما يلي:

1. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
2. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير تنفيذي أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
3. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك سياسات واضحة مبنية على القوانين واللوائح المحلية وافضل الممارسات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. كما ينص ذلك في عقد عضوية المجلس الموقع بين عضو المجلس والبنك. وهذه السياسات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وتراجع بشكل دوري او كلما دعت الحاجة.

وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة واثناء مناقشة مواضيع ترتبط بمعاملات مصرفية او استثمارية او اية عمليات اخرى قد تكون فيها تضارب المصالح، يطلب من عضو المجلس مغادرة قاعة الاجتماع ولا ترسل اليه/اليها اية مراسلات او مستندات خاصة بالطلب.

وتتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة دون وجود العضو المعني وتسجل تلك المعاملات بهذا المعنى في محضر اجتماع المجلس او لجانه.

بالإضافة الى ذلك انه من مسؤولية عضو المجلس ويتوجب عليه الافصاح فوراً للمجلس بوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطته والتزاماته مع جهات اخرى وبعدم المشاركة في النقاش والتصويت وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

وخلال عام 2020 ناقشت اللجنة التنفيذية عددا من الطلبات الائتمانية والاستثمارية التي تتعلق بحسابات لبعض كبار المساهمين. كما ناقش المجلس بعض المشاريع التي تتعلق بشركة أجيلا وهو مشروع مشترك مع شركة أصول وأيضا عقدت عدد من اجتماعات المجلس لمناقشة الفرصة المتاحة للاستحواذ على بعض أصول شركة الإثمار القابضة وهي من كبار مساهمي البنك وفي كل هذه الحالات تم تطبيق هذه السياسة في جميعها دون استثناء.

البرامج التدريبية التي نظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2020

1. دورة تدريبية عن النظام الآلي لاجتماعات مجلس الإدارة 2020/2/16
2. دورة بخصوص مكافحة غسيل الأموال والالتزام 2020/2/16
3. المصرفية المفتوحة 2020/7/23
4. التدريب العملي على النظام الآلي لشركة ديليجنت 2020/7/23
5. الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات 2020/10/27
6. الرقمنة وتأثيرها على الاستراتيجية 2020/10/27

عدد الساعات التدريبية التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة سواء عن طريق حضور الدورات التدريبية التي نظمها البنك أو بحضور دورات تدريبية أخرى.

أعضاء مجلس الإدارة	الساعات الإجمالية
مراد علي مراد	26
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	35.5
محمد عبدالرحمن حسين	23.5
هاني علي المسقطي	31
جاسم حسن علي زينل	18
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	20
إدريس مساعد أحمد	15
أشرف عدنان بسيسو	26
مشعل علي الحلو	21
ناصر خالد الراعي	40
نور نائل الجاسم	15
غنية محسن الدرازي	15

البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة ESG

تعتبر مساهمة بنك البحرين والكويت تجاه الرقي بالمجتمع البحريني جزءاً لا يتجزأ من الدور الاجتماعي للبنك، ويخصص البنك اعتمادات سنوية للتبرعات تهدف إلى تمويل المشاريع ذات الصلة بالمجتمع البحريني.

يتبع البنك سياسة تبرعات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويمثل هذا المستند سياسة رفيعة المستوى لميزانية التبرعات، ويلخص المبادئ الأساسية والمعايير المنصوص عليها لتقييم واختيار طلبات التبرعات، ويتمثل الهدف منه في تعظيم العائد للطرفين، وتحديداً الصورة الاجتماعية للبنك والمصلحة العامة للمجتمع. للحصول على تفاصيل حول أنشطة المسئولية الاجتماعية للشركات التي يقوم بها البنك، يرجى الرجوع إلى قسم استعراض الاستدامة في الجزء الأول.

يعمل مجلس الإدارة على تعزيز دور البنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. كما يعمل البنك على تطوير إطار عمل للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والبدء في تنفيذه في عام 2021.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة

التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

مـــراد علـي مـــراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
رئيس اللجنة	لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة – الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس اللجنة	لجنة التدقيق والمخاطر – معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
الرئيس التنفيذي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الأوراق المالية والأستثمار (سيكو) ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	مملكة البحرين

محمد عبدالرحمن حسين		
نائب الرئيس ورئيس اللجنة التنفيذية	بنك الإسكان	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	فندق "K" ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة مستقل	شركة علي ومحمد يتيم ذ.م.م.	مملكة البحرين

هاني علي المسقطي		
المؤسس المشارك والشريك الإداري	شركة كاش منجمنت ماترس	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة بلو سولوشين ليمتد	المملكة المتحدة

جاسم حسن علي زينل		
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	بنك ادكس الاستثماري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الكويت الدولي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	الولايات المتحدة الأمريكية

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة		
رئيس	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	النخيل كابيتال ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة الفكر العربي	جمهورية لبنان
رئيس مجلس الإدارة	جمعية البحرين للمتداولين في الاسواق المالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	بنك البحرين والشرق الاوسط	مملكة البحرين

إدريس مساعد أحمد		
مدير	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

أشرف عدنان بسيسو		
الرئيس التنفيذي للمجموعة	شركة مجموعة سوليدرتي القابضة	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي الأولى للتأمين	المملكة الأردنية الهاشمية
نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي البحرين	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	الشركة المتحدة للتأمين	مملكة البحرين

مشعل علي الحلو		
عضو مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
مدير إداري	مجموعة آركابيتا	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	جمعية التكنولوجيا والأعمال	مملكة البحرين

ناصر خالد الراعي		
رئيس التدقيق الداخلي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

غنية محسن الدرازي

نور نائل الجاسم		
مدير استثمار	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى31 ديسمبر 2020 كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
مراد علي مراد	عادية	**1,415,843**	1,348,422
جاسم حسن علي زينل	عادية	**278,550**	265,286
محمد عبدالرحمن حسين	عادية	**187,322**	178,402
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	عادية	**145,242**	138,326
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	**6,352**	127,050
يوسف صالح خلف	عادية	**–**	249,693
أشرف عدنان بسيسو	عاديه	**44,004**	41,909

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة

1. شركة الجنبية ذ.م.م وتملك 1,279,947 سهماً من أسهم البنك (وهي شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	400,000 دينار بحريني	1% أعلى من فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	100% ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	66,000 دولار أمريكي	LIBOR + 3%	حسب الطلب	حسب الطلب	أسهم بنسبة 43% بالإضافة إلى 3% من وديعة ثابتة
			115,000 دينار بحريني	BIBOR + 3%			

ملاحظة: 1) المبلـغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق 100,000 دينار بحريني.

2) لدى أحد عشر عضواً بطاقات ائتمانية (كريدي مكس) بحد ائتماني إجمالي 147,892 دينار بحريني ومبلغ متبقي 23,345 دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2020.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام 2020

حسب الجدول "ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة" أعلاه.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس (أو نائبه عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

منذ عام 2012، بدأ مجلس الإدارة بعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

وفقاً لدليل عمل مجلس الإدارة، فإن صغار المساهمين يعتمدون في تمثيلهم على الأعضاء المستقلين.

لهذا الغرض يسبق اجتماعات مجلس الإدارة اجتماع للأعضاء المستقلين، ما لم يقرروا أنه لا توجد قضايا للمناقشة.

إن جدول أعمال الاجتماع هو نفس جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة. خلال هذه الاجتماعات يقدم الأعضاء المستقلين آرائهم حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين. إن ملخص هذه الاجتماعات يتم تسجيلها من قبل أمين سر مجلس الإدارة بالمشاركة مع أعضاء المجلس المستقلين وهناك لجنة تابعة للمجلس تتكون من الأعضاء المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2020، عقد المجلس اثنى عشر اجتماعاً عقد في مملكة البحرين، حيث كان الحضور لاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊘ لم يكن عضوا في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة ⊖ لم يدعى للاجتماع لتضارب المصالح.

اجتماعات المجلس خلال 2020

الأعضاء	الاجتماعات الربع سنوية				الاجتماعات الأخرى							
	17 فبراير	27 أبريل	22 يوليو	26 أكتوبر	8 يناير	1 أبريل	14 يونيو	9سبتمبر	14أكتوبر	17 نوفمبر	12نوفمبر	1ديسمبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
هاني علي المسقطي	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊖	⊖	⊙	⊖	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
إدريس مساعد أحمد	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
أشرف عدنان بسيسو	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊖	⊖	⊙	⊖	⊙
مشعل علي الحلو	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
ناصر خالد الراعي	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊘	⊘	⊘	⊙	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
مروان محمد الصالح	⊙	⊘	⊘	⊘	⊙	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
غنية محسن الدرازي	⊘	⊙	⊙	⊙	⊘	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
نور نائل الجاسم	⊘	⊙	⊙	⊙	⊘	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2020

(المواضيع التي تندرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

تاريخ الاجتماع	المواضيع
8 يناير 2020	1. أعمال البنك بجمهورية الهند 2. الميزانية التقديرية لعام 2020
17 فبراير 2020	1. التوصية للجمعية العامة العادية بشأن تعديل النظام الأساسي وفقا للتعديلات على قانون الشركات التجارية 2. تقرير حوكمة الشركات 3. تقرير عن السيولة لدى البنك 4. تقرير أداء الاستثمار 5. النتائج المالية والتوزيعات 6. تعيين مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية 2020 ليرفع المجلس بالتالي توصيته للجمعية العامة وتفويض لجنة التدقيق بتحديد أتعابهم 7. التقرير السنوي لنشاط البنك في مكافحة غسيل الأموال لعام 2019 8. خطة التعاقب الإداري 9. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
1 إبريل 2020	1. تشكيل رئاسة مجلس الإدارة وتشكيل لجانه التابعة
27 أبريل 2020	1. نتائج تقييم مجلس الإدارة واعضاء المجلس واللجان التابعة للمجلس 2. مراجعة دليل عمل مجلس الإدارة 3. مراجعة سياسة التبليغ عن المخاطر 4. استراتيجية الاستثمار 5. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
14 يونيو 2020	1. المستجدات بخصوص عمليات البنك ووضع السيولة وملاءة رأس المال
22 يوليو 2020	1. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الثاني من عام 2020 متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به 2. تقييم استقلالية أعضاء المجلس 3. شروط مرجعية لجنة الأعضاء المستقلون 4. مراجعة سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيون 5. استراتيجية الاستثمار 6. الميزانية التقديرية المعدلة 7. المبادرات الاستراتيجية لعامي 2020 و 2021 8. تقرير عن السيولة لدى البنك 9. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
9 سبتمبر 2020	1. الاستحواذ على مصرف إسلامي
14 أكتوبر 2020	1. الاستحواذ على مصرف إسلامي
26 أكتوبر 2020	1. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2020 متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به 2. إستراتيجية شبكة فروع البنك في مملكة البحرين 3. تقرير المتابعة لأنظمة المعلومات لدى البنك 4. تقرير السيولة 5. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
2 نوفمبر 2020	1. أعمال البنك بجمهورية الهند 2. جدول اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه التابعة لعام 2021
17 نوفمبر 2020	1. عروض الشركات الاستشارية لمشروع استحواذ
1 ديسمبر 2020	1. اعمال البنك بجمهورية الهند 2. ميزانية البنك التقديرية لعام 2021

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها. كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. وأنشأ المجلس لجنة مؤقتة لدراسة الفرص المتاحة للاستحواذ ورفع التوصية المناسبة للمجلس.

وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا والحوكمة ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسؤولياتها

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
محمد عبد الرحمن حسين رئيس اللجنة الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة نائب رئيس اللجنة أشرف عدنان بسيسو عضو مشعل علي الحلو عضو نور نائل الجاسم عضو	• يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثماني اجتماعات (تم فعلياً عقد تسع اجتماعات في سنة 2020) • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض/ طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك

لجنة التدقيق والالتزام

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) جاسم حسن علي زينل نائب رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة عضو (مستقل) إدريس مساعد أحمد عضو	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة • ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضا • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة 2020) • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه • مراجعة فعالية نظام البنك لرصد ومتابعة الالتزام بالقوانين والمتطلبات الرقابية ذات الصلة والتدابير التي اتخذتها الإدارة	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين

لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة نائب رئيس اللجنة (مستقل) ادريس مساعد أحمد عضو محمد عبدالرحمن حسين عضو (مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء للجنة التعيين والمزايا والحوكمة بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً • تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء • يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعليا عقد خمسة اجتماعات في سنة 2020) • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه	تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النمو المناسب

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
هاني علي المسقطي رئيس اللجنة (غير تنفيذي) **جاسم حسن علي زينل** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **ناصر خالد الراعي** عضو **غنية محسن الدرازي** عضو	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربع اجتماعات (تم فعلياً عقد ستة اجتماعات في سنة 2020) • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجدا في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقا لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه	مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. أيضا، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس مجلس الإدارة (مستقل) **جاسم حسن علي زينل** عضو (مستقل) **الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة** عضو (مستقل) **محمد عبدالرحمن حسين** عضو (مستقل) **غنية محسن الدرازي** عضو (مستقل)	• تتألف اللجنة من أعضاء المجلس المستقلين • تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل • يحضر الاجتماع الأعضاء المستقلون وأمين سر المجموعة فقط • الحضور يجب أن يتم بشكل شخصي • تناقش اللجنة المواضيع المطروحة على المجلس ضمن اختصاصها	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين

ملاحظة: النص الكامل لشروط مرجعية اللجان التابعة للمجلس منشورة على الموقع الالكتروني للبنك www.bbkonline.com

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊘ لم يكن عضوا في اللجنة خلال الفترة المذكورة ⊖ لم يحضر الاجتماع لتفادي تضارب المصالح

اجتماعات اللجنة التنفيذية 2020

الأعضاء	10 فبراير	8 مارس	20 أبريل	31 مايو	23 يونيو	16 يوليو	9 سبتمبر	19 أكتوبر	29 نوفمبر
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
أشرف عدنان بسيسو	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
مشعل علي الحلو	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
رياض يوسف ساتر	⊙	⊙	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
نور نائل الجاسم	⊘	⊘	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام 2020

الأعضاء	9 فبراير	19 أبريل	15 يوليو	18 أكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙
إدريس مساعد احمد	⊙	⊙	⊙	⊙

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة 2020

الأعضاء	20 يناير*	9 فبراير	27 فبراير	16 يوليو	19 أكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
مروان محمد الصالح	○	○	○	⊘	⊘
ادريس مساعد أحمد	⊘	⊘	⊘	⊙	⊙

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة المخاطـر 2020

الأعضاء	10 فبراير	19 أبريل	10 يونيو*	15 يوليو	18 أكتوبر	28 ديسمبر*
هاني علي المسقطي	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
إدريس مساعد أحمد	⊙	⊘	⊘	⊘	⊘	⊘
ناصر خالد الراعي	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
غنية محسن الدرازي	⊘	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين 2020

الأعضاء	17 فبراير
مراد علي مراد	⊙
جاسم حسن زينل	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙
يوسف صالح خلف	⊙

اجتماعات أخرى

حضر السيد مراد علي مراد، رئيس مجلس الإدارة الاجتماع الدوري مع المسؤولين بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 27 يناير 2020.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

منذ عام 2016 والبنك قد شكل هيئة الرقابة الشرعية، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقا للشريعة الإسلامية وشكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية، كما وافقت الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بتاريخ 29 مارس 2017 على تشكيل اللجنة وعلى الأسماء المقترحة للعضوية بها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 2020

الأعضاء	5 مايو	7 أكتوبر	29 ديسمبر
فضيلة الشيخ /د. أسامة بحر – رئيس اللجنة	⊙	⊙	⊙
فضيلة الشيخ / عبدالناصر آل محمود – عضو اللجنة	⊙	⊙	⊙
فضيلة الشيخ /د. عادل المرزوقي – عضو اللجنة	⊙	⊙	⊙

الإلتزام ومكافحة غسل الأموال

يشكل الالتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية عملية مستمرة ذات أهمية كبرى، لذا فقد عين البنك وحدة خاصة مستقلة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. حيث تسعى هذه الوحدة الى استمرار لتحسين مستوى الالتزام في جميع عملياته، حيث أن سياسة وأولويات البنك المتبناة هي «أن بنك البحرين والكويت يسعى دوماً إلى حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك وذلك عن طريق الممارسات المصرفية ذات المهنية العالية». وتعتبر قضية غسل الأموال احدى أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الالتزام بجانب أحكام حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح عن المعلومات ومتاجرة المطلعين وتعاملات الأشخاص الرئيسيين في الأوراق المالية واجتناب تضارب المصالح واتباع أفضل الممارسات.

بدءا من عام 2014، شرع البنك في تطبيق نظاماً آلياً لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية. يسهل هذا النظام الإبلاغ الفوري عن أي مخاوف تتعلق بالامتثال أو حوادث عدم الامتثال عند حدوثها، وكذلك مراقبة حالة الامتثال لمتطلبات أحكام مصرف البحرين المركزي.

قام البنك بوضع سياسة وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن تدابير التحقق الواجبة من العملاء وإجراءات للتعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها وبرنامج للتوعية الدورية للموظفين وحفظ السجلات وتعيين مسؤولاً خاصاً للإبلاغ عن عمليات غسل الأموال. كما يتم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال سنوياً واعتمادها من قبل مجلس الإدارة، حيث قام البنك بمراجعة سياسة واجراءات مكافحة غسيل الأموال خلال العام وتم اعتماد آخر مراجعة سنوية لها من مجلس ادارة البنك في أكتوبر من 2020.

كما اعتمد البنك نظاماً آليـاً لمراقبة العمليات على أساس المخاطر يتوافق مع قواعد مكافحة غسل الأموال لدى مصرف البحرين المركزي. ولقد تم تحديث نسخة هذا النظام في سبتمبر من عام 2018 وتم تحويله إلى جميع الأقسام المعنية في جميع أنحاء البنك من أجل زيادة تعزيز مراقبة العملاء ومعاملاتهم.

ويتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك دورياً من قبل مدققين داخليين يتبعون للجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. كما يقوم المصرف المركزي بعمليات تفتيش دورية للتأكد من مدى التزام البنك بقواعد مكافحة غسل الأموال، ولقد تم مؤخرا اجراء التفتيش السنوي المعني بمكافحة غسيل الاموال من قبل المصرف المركزي في مارس من عام 2020 اضافة إلى تفتيش آخر في يونيو من 2020. فضلا عن ذلك، فإن يقوم مصرف البحرين المركزي بعملية التفتيش السنوي الدورية والتي تشمل جميع اقسام البنك بما فيها مكافحة غسيل الاموال والالتزام. كما يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى البنك من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنويا. خلال عام 2020 وفي ضوء انتشار فايروس كورونا المستجد – كوفيد 19 – فقد اصدر المصرف المركزي إعفاءً من متطلب اجراء هذا التدقيق الخارجي على إجراءات مكافحة غسل الأموال وشمل الإعفاء لجميع البنوك والمؤسسات المالية، وذلك ضمن إطار الإجراءات الاحترازية لدعم القطاع المالي لمصرفي والحد من انتشار الفيروس. وتقوم فروع البنك الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة شركة كريدي مكس، باعتماد وظائف مسؤولين الالتزام والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال بهدف ضمان تطبيق الأنظمة المحلية وكذلك تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي. وانطلاقاً من التزام البنك بالتصدي لعمليات غسل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشأن مكافحة غسل الأموال، والمنصوص عليها في وحدة «مكافحة الجرائم المالية» من مجلد التوجيهات الصادر من المصرف المركزي، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) وهي منظمة عالمية لمكافحة غسل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك بشأن تقييم العملاء ومع المعايير الدولية للممارسات المُثلى.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة الإفصاح والتواصل المنسجمة مع متطلبات اتفاقية بازل 2، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية والأمور العامة، وتبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك.

الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت

إن منهجية المكافآت لدي البنك مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلي توفير مستوى تنافسي لإجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

تبنّى البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في عام 2014، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في 10 مارس 2015.

وفيما يلي ملخص لأهم مزايا السياسة المقترحة للأجور والمكافآت:

استراتيجية الأجور والمكافآت

تهدف الاستراتيجية الأساسية للأجور والمكافآت لتقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. بينما ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج القصيرة الأجل والأداء المستدام الطويل الأجل. كما تهدف الاستراتيجية إلى تتماشى المكافآت مع هيكل ونتائج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الإلتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهمينا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة المكافآت من العناصر الأساسية التالية:

1 الأجر الثابت.

2 المزايا.

3 مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل.

4 مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل.

5 مكافآت مجالس إدارات الشركات التابعة.

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والإلتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قِبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً إذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم المخاطر.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية والطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا القيم والمخاطر وإجراءات الإلتزام، والنزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومحور تركيز لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بالموظفين. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ وهيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتضمن اللجنة كذلك دفع أجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. وتقوم بمراجعة دورية لسياسة الأجور والمكافآت لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة، وكما هو موضح في ميثاق تكليفها، بما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- تقييم أداء الأشخاص المعتمدين والمعنيين بشؤون المخاطر ومدى تماشيه مع أهداف البنك التأسيسية والاستراتيجية التوافقية وخطط الأعمال.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مُخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الأرباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والإلتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق والمادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن أعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة غالبيتهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا والحوكمة من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا والحوكمة	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها	
		2020	2019
مراد علي مراد	20 يونيو 2004	**5**	5
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	6 مارس 2011	**5**	5
مروان محمد الصالح*	10 مارس 2015	**–**	–
محمد عبدالرحمن حسين	29 مارس 2017	**5**	5
إدريس مساعد أحمد**	24 مارس 2020	**2**	–

تقدر نفقات حضور الاجتماعات المدفوعة لأعضاء لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بمبلغ 9,750 دينار بحريني (في عام 2019: 8,750 دينار بحريني).

* أختير عضواً للجنة منذ 24 مارس 2020.

** تم تعيينه عضواً في اللجنة منذ 24 مارس 2020 وحضر جميع الاجتماعات منذ ذلك الوقت.

الاستشارة الخارجية

تم تعيين خبير استشاري خلال العام لتطوير إطار عمل يهدف إلى هيكلة أجور ومكافآت الموظفين للتوافق مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل الفرع الرئيس بمملكة البحرين وفرع البنك بدولة الكويت. تتوافق ممارسات الأجور والمكافآت لدى بنك البحرين والكويت في جمهورية الهند مع مبادئ وممارسات الأجور والمكافآت الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي (FSB) في أبريل 2009، والتي اعتمدها البنك الاحتياطي الهندي. تم استبعاد شركتي إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة نظرًا لأن إرشادات الأجور والمكافآت لا تنطبق عليها.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بما يتوافق وأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. ويتم وضع حد أقصى للمكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أتعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة 10 بالمائة من صافي الأرباح في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلاوات أو مزايا التقاعد.

المكافآت المتغيرة

تعتمد المكافأة المتغيرة على مستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز الطويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيرة، يتم منح المكافأة السنوية بناء على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

وقد طبق البنك هيكلاً معتمداً من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا والحوكمة إلى موازنة توزيع الأرباح بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكلٍ تتابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت. ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا والحوكمة بالتقييم الجيد للممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قرارتها متوافقة مع تقييم المركز المالي والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح وماهية المخاطر. كما يهدف إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكلٍ عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

أجر الوظائف الرقابية

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساندة يمكّن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساندة لصالح الأجر الثابت. ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة الأداء دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساندة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكلٍ منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكلٍ أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكلٍ رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والإلتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفَين يحققان نفس الدخل المتوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكلٍ مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيه للقيام بذلك، يراعي البنك كلاً من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل الحوافز لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا والحوكمة مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يمكن التعرض لها. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويباشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك أن لا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملائة رأس المال. ويكون الحد الذي يلزم تجميع رأس المال عبارة عن دالة للمركز الرسمالي الحالي واجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

(أ) تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛

(ب) تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛

(ج) التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليص ملحوظ في المكافآت المتغيرة الإجمالية.
- على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.
- وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.

يمكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بموافقة الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
- التفكير في تأجيلات إضافية أو زيادة في كم المنح غير النقدية.
- الاسترداد من خلال اتفاقيات الاسترداد والتعديل.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة لمجلس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح بالاستجابة بشكلٍ مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أداؤهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس الإدارة هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استرداد المنح.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلاوات المؤجلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال أو إهمال أو سوء تصرف أو عجز خلال سنة الأداء ذات الصلة.
- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

النقد المقدم	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات
منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة 3 سنوات
منح أسهم الأداء طويلة الأجل	إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنويًا تخصيص عدد من أسهم البنك للمدراء التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقًا لأدائهم، وإمكانياتهم ودرجة أهمية الوظيفة. يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف بعد تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب.

تخضع جميع المكافآت المؤجلة والطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر السهم وفقاً لقواعد خطة حوافز الأسهم.

يتم الاحتفاظ بجميع الأسهم والمكافآت النقدية المؤجلة وإدارتها في عهدة مسجلة ومعتمدة في مملكة البحرين.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع موظفي الإدارة العليا أو ممن يتقاضون مستحقّات قدرها ١٠٠,٠٠٠ ديناراً بحرينياً في السنة في فروع البحرين والفروع الخارجية لقواعد التأجيل التالية - باستثناء الفروع الموجودة في الهند:

1 الرئيس التنفيذي للمجموعة ونوابه والمدراء العامون ضمن مجموعة إدارة الأعمال:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	%40	فوراً	-	-	نعم
النقد المؤجل	%10	3 سنوات	-	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	%50	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

2 جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	%50	فوراً	-	-	نعم
منح الأسهم المقدمة	%10	فوراً	6 أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	%40	3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

ويمكن للجنة التعيين والمزايا والحوكمة، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لترتيبات مؤجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر	**66,255**	87,850
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*	**649,500**	585,000
النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس	**9,636**	27,850

(ب) مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك

	2020 ألف دينار بحريني	2019 ألف دينار بحريني
نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر	**8,400**	6,300
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*	**110,999**	108,300
النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس	**–**	–

* المكافآت المستلمة هذا العام هي مكافآت الأداء عن العام الماضي.

(ج) الموظفون

1 أجر ومكافآت الموظفين

بالألف دينار بحريني	عدد الموظفين	2020							
		المكافأة الثابتة	المكافأة الممنوحة عند التوظيف	المكافأة المضمونة	المكافأة المتغيرة				الإجمالي
					المقدمة		المؤجلة		
		نقداً	(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	
الأشخاص المعتمدين - الأعمال	13	2,408	–	–	592	18	98	580	–	3,696
الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة	12	1,594	–	–	385	65	–	268	–	2,311
كبار المُخاطرين الآخرين	34	3,121	–	–	596	105	18	509	–	4,349
الموظفين الآخرين: البحرين	556	12,702	–	–	1,782	–	–	–	–	14,484
الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة	769	9,424	–	–	658	–	–	–	–	10,082
الإجمالي	**1,384**	**29,249**	**–**	**–**	**4,013**	**188**	**116**	**1,357**	**–**	**34,922**

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه يشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات المملوكة بالكامل والشركات التابعة للشركات المملوكة بالكامل.

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى التي تبلغ 394,906 دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة المدفوعة في عام 2020 بلغت 180,454 دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/ أو شركات زميلة.

بالألف دينار بحريني	عدد الموظفين	2019							
		المكافأة الثابتة	المكافأة الممنوحة عند التوظيف	المكافأة المضمونة	المكافأة المتغيرة				الإجمالي
					المقدمة		المؤجلة		
		نقداً	(نقداً / أسهم)	(نقداً / أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى	
الأشخاص المعتمدين - الأعمال	15	2,927	–	–	1,128	17	193	1,066	–	5,331
الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة	9	1,450	–	–	486	80	-	345	–	2,361
كبار المُخاطرين الآخرين	34	3,153	–	–	697	127	15	585	–	4,577
الموظفين الآخرين: البحرين	573	13,519	–	–	2,928	–	–	–	–	16,448
الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة	761	8,922	–	–	724	–	–	–	–	9,646
الإجمالي	1,392	29,970	–	–	5,964	224	209	1,996	–	38,363

أعداد الموظفين في الجدول أعلاه يشمل الموظفين في البنك وفروعه الخارجية والشركات المملوكة بالكامل والشركات التابعة للشركات المملوكة بالكامل.

الجدول يشمل تعديل المصروفات المستحقة للمكافآت المتغيرة بمبلغ 138,086 دينار بحريني.

لم يتم إدراج تكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى التي تبلغ 192,795 دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور وأتعاب حضور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة المدفوعة في عام 2019. تم إدراج مبلغ 283,197 دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/ أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت.

2 المنح المؤجلة

	2020			
	نقداً	أسهم		الإجمالي
	(ألف دينار بحريني)	العدد	(ألف دينار بحريني)	(ألف دينار بحريني)
الرصيد الافتتاحي	**596**	**15,743,685**	**6,753**	**7,349**
الممنوح خلال الفترة*	**116**	**3,058,657**	**1,545**	**1,661**
المدفوع / المصروف خلال الفترة	**(197)**	**(4,881,346)**	**(2,041)**	**(2,238)**
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	**–**	**43,892**	**–**	**–**
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	**–**	**551,562**	**–**	**–**
الرصيد الختامي	**515**	**14,516,450**	**6,257**	**6,772**

* تم حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام 2020 بصورة تقديرية على أساس سعر السهم 0.505 فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

	2019			
	نقداً	أسهم		الإجمالي
	(ألف دينار بحريني)	العدد	(ألف دينار بحريني)	(ألف دينار بحريني)
الرصيد الافتتاحي	595	16,829,259	6,481	7,075
الممنوح خلال الفترة**	209	4,460,510	2,230	2,439
المدفوع / المصروف خلال الفترة	(207)	(5,546,084)	(1,958)	(2,165)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	–	–	–	–
تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة	–	–	–	–
الرصيد الختامي	596	15,743,685	6,753	7,349

** تم حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام 2019 بصورة تقديرية على أساس سعر السهم 0.500 فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

تم إدراج أسهم الأداء طويلة الأجل والممنوحة في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.

البيانات الخاصة بالأسهم أعلاه تشمل أسهم الأداء طويلة الأجل والمبنية على مجموع الأسهم الممنوحة ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

الهيكل التنظيمي

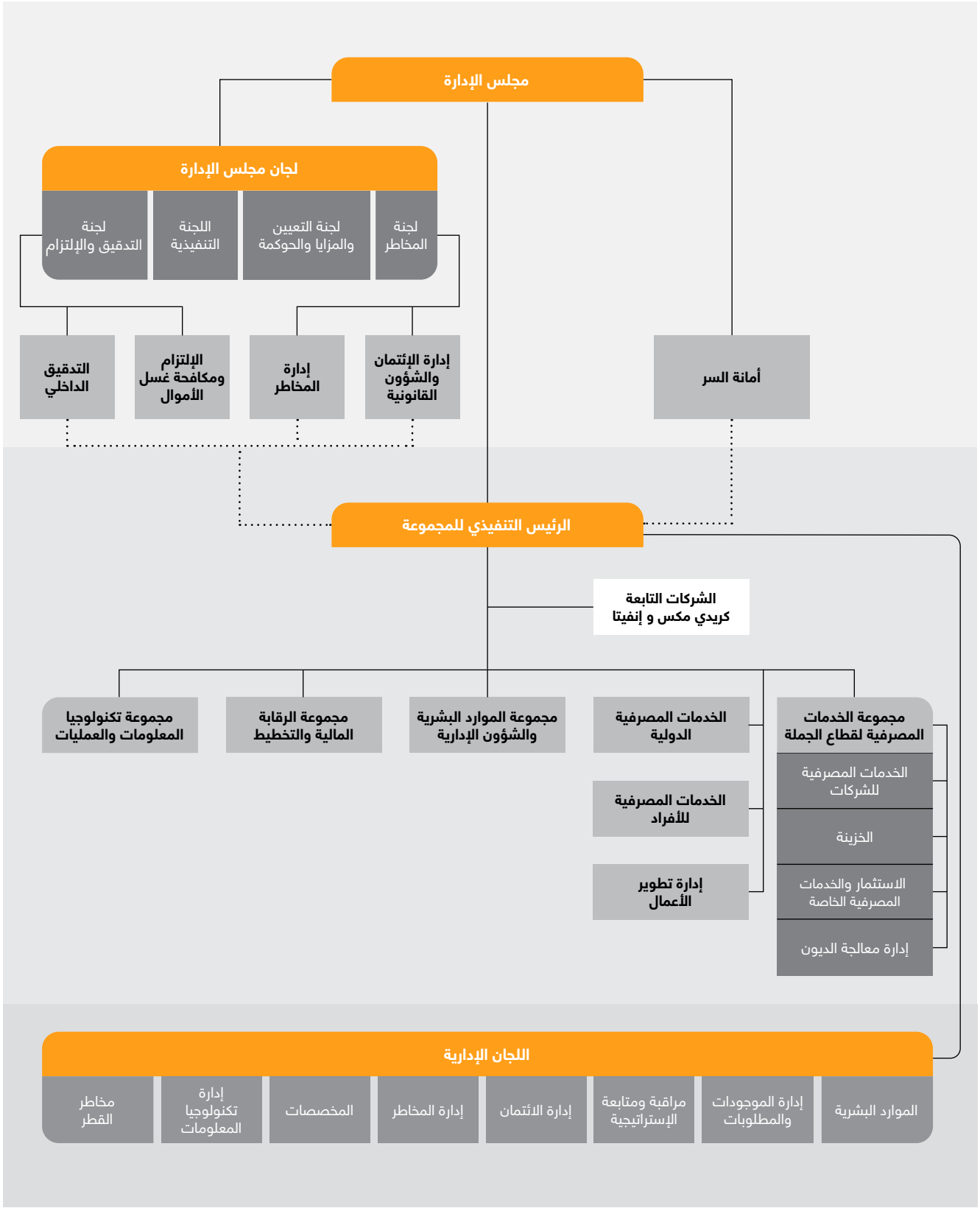

مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم والسندات المملوكة لأعضاء فريق الإدارة التنفيذية كما في 31 ديسمبر 2020:

الأعضاء	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019	عدد السندات	
				31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
عبدالرحمن علي سيف	عادية	**979,893**	532,237	–	–
حسان محمد بورشيد	عادية	**486,318**	463,160	–	–
محمد عبدالله عيسى	عادية	**183,750**	175,000	–	–
حسن محمد أبوزيد	عادية	**-**	–	–	–
نديم عبدالعزيز الكوهجي	عادية	**160,102**	54,927	–	–
رشاد أحمد أكبري	عادية	**689,243**	530,000	–	–
عادل عبدالله سالم	عادية	**82,425**	–	–	–
راج دوغار	عادية	**103,180**	94,405	–	–
أجاي جاشوال	عادية	**–**	46,899	–	–
محمد أحمد نور الريس	عادية	**8,054**	–	–	–
حسين عبدالمجيد توراني	عادية	**5,205**	–	–	–
الكسندر إيوان ستيرلينج	عادية	**–**	–	–	–

تداول أعضاء الإدارة التنفيذية في أسهم وسندات البنك خلال العام 2020

الأعضاء	التداول من خلال شركة بورصة البحرين	تاريخ التداول
أجاي جاشوال	بيع 49,243 سهماً	22 أبريل 2020

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسئوليات اللجنة	اجتماعات اللجنة الدورية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	كل شهرين
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة	مرة واحدة في الشهر على الأقل
متابعة ومراقبة الإستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الإستراتيجية.	نصف سنوية
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأية اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	ربع سنوية
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية
اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات	توجيه ومراجعة واعتماد الخطط الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والإشراف على المبادرات الرئيسية وتحديد أولويات المبادرات عبر البنك ومراجعة/تقييم نضج التكنولوجيا في البنك بشكل مستمر.	كل شهرين
لجنة المخاطر القُطرية	مراجعة واعتماد استراتيجية القُطر وحدود التعرض لمخاطر العملة وقطاع الصناعة والنوع والتعرضات المضمونة/غير المضمونة.	6 اجتماعات على الأقل في السنة

استثمارات البنك الأخرى كما في 31 ديسمبر 2020

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في شركة بورصة البحرين (5% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2006	6.82	**9,759,636**	9,759,636
سيكو	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2006	7.91	**33,896,140**	33,896,140
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب.	1994	23.03	**47,023,363**	47,023,363

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (5% وأكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
إثمار القابضة	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2008	26.06	**354,833,086**	337,936,273
الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي (صندوق التقاعد)	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	19.27	**262,441,331**	249,944,126
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	شركة استثمارية	1990	19.20	**261,419,723**	248,971,165
الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	1986	13.70	**186,527,785**	177,645,510

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (10% أو أكثر):

الاسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	%	عدد الأسهم	
					31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2019
كريدي ماكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1999	100.00	**10,000,000**	10,000,000
إنفيتا	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2006	100.00	**1,000,000**	1,000,000
العالمية لخدمات الدفع [1]	مملكة البحرين	ذ.م.م.	2005	70.00	**12,728**	10,000
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	1997	22.00	**6,843**	6,843
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	15.15	**130,909,096**	130,909,096
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب.	2009	10.00	**2,000,000**	2,000,000
ديار الحرمين العلا المحدودة	جزر كايمن	ذ.م.م.	2011	35.00	**16,450,000**	16,450,000
شركة بي بي كي جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	2012	40.00	**2,000,000**	2,000,000
إنفيتا – الكويت [2]	دولة الكويت	ش.م.ك. (م)	2014	60.00	**600,000**	600,000
شركة ايجيلا المحدودة لإدارة الأموال	المملكة المتحدة	محدودة	2015	50.00	**2,800,000**	2,500,000
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	محدودة	2016	24.27	**9,046**	9,046
ماغنوم بارتنرز القابضة المحدودة	الولايات المتحدة الأمريكية	محدودة	2018	49.96	**6,958,001**	6,958,001
ايفوك جيرسي القابضة المحدودة	الولايات المتحدة الأمريكية	محدودة	2018	24.99	**6,082,500**	6,082,500
إل. إس. إي. جيرسي القابضة المحدودة	الولايات المتحدة الأمريكية	محدودة	2019	45.00	**1**	1
شركة إنفيتا لإدارة المطالبات [2]	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	2017	70.00	**350,000**	350,000

(1) مملوكة من خلال كريدي مكس.
(2) مملوكة من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com.
يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين ويعمل أيضا في دبي وتركيا والكويت والهند.

القسم الثالث

البيانات المالية

46 استعراض النتائج المالية
49 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
52 القائمة الموحدة للمركز المالي
53 القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
54 القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر
55 القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
56 القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
57 إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
89 الإفصاح العام الإضافي – التأثير المالي لجائحة كوفيد – 19
91 إفصاحات بازل 3 – العنصر الثالث

استعراض النتائج المالية

صافي دخل الفوائد
مليون دينار بحريني

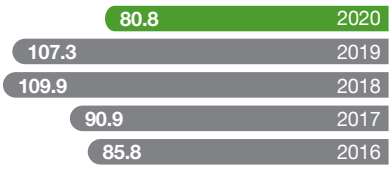

مجموع حقوق الملكية
مليون دينار بحريني

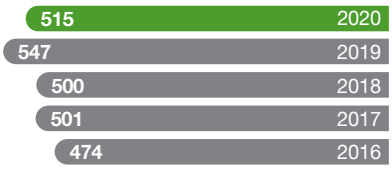

ودائع العملاء
مليون دينار بحريني

القروض والسلفيات
مليون دينار بحريني

مجموع الموجودات
مليون دينار بحريني

حافظت المؤشرات المالية الرئيسية للبنك على وضعها الجيد محققة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة 1.3 في المائة، وعائداً على متوسط حقوق الملكية بنسبة 11.4 في المائة.

ملخص

نتج عن جائحة كوفيد-19 تحديات استثنائية وغير مسبوقة مع تراجع الربحية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وبصفتنا مؤسسة مالية مسئولة اجتماعياً، تمثلت أولويتنا خلال هذا الوقت العصيب في دعم مجتمعاتنا وعملائنا للتخفيف من الأثر السلبي للأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، مثّل الحفاظ على السيولة ورأس المال للمجموعة أولوية قصوى، وقد نجحت المجموعة في تحقيق ذلك كما يتضح من السيولة القوية ومؤشرات رأس المال. كما كان الانخفاض في الربحية أمراً متوقعاً ومتماشياً مع الاتجاه السائد في مجال الصناعة المصرفية.

حققت المجموعة ربحاً صافياً بلغ 52.0 مليون دينار بحريني عائد إلى المساهمين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 31.0 بالمائة مقارنة بنتائج عام 2019.

ولا تزال المؤشرات المالية الرئيسية للمجموعة قوية مع عائد على متوسط الموجودات بنسبة 1.3 في المائة وعائد على متوسط حقوق الملكية بنسبة 11.4 في المائة. وبسبب انخفاض الربحية، انخفض العائد الأساسي والمخفف للسهم من 56 فلساً إلى 39 فلساً. كما تمكنت المجموعة من الحفاظ على وضع مريح للسيولة لهذا العام، حيث بلغت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات 34.8 في المائة بنهاية عام 2020 مقارنة بـ 34.4 في المائة بنهاية عام 2019.

يستعرض هذا القسم الأداء المالي للمجموعة، مع التركيز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت، بما في ذلك فروعه في الخارج والشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات التابعة والاستثمارات غير المباشرة في الشركات الزميلة من خلال الشركات التابعة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي، وبما يتوافق مع قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين ومتطلبات مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية، ودليل قواعد مصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ولوائحه وقراراته والقرارات والقواعد والإجراءات ذات الصلة ببورصة البحرين وشروط عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

النتائج التشغيلية

انخفض صافي الربح لعام 2020 بنسبة 31.0 في المائة مقارنة بالعام الماضي، حيث بلغ 52.0 مليون دينار بحريني. وانخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للسنة بمقدار 39.7 مليون أو 25.1 في المائة (118.6 مليون دينار بحريني)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض صافي دخل الفوائد والرسوم والعمولات بسبب تأثير الوباء العالمي، بالإضافة إلى الانخفاض في حصة المجموعة في الربح أو الخسارة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة خلال العام نتيجة التأثير السلبي للوباء العالمي على الأداء المالي للشركات الزميلة للبنك.

ساهم استثمار بنك البحرين والكويت المستمر في تعزيز إدارة مخاطر الائتمان والإدارة الفعالة للتعرضات المتعثرة وزيادة الجهود العلاجية إلى انخفاض كبير في صافي المخصصات من 18.9 مليون دينار بحريني خلال عام 2019 إلى 5.6 مليون دينار بحريني خلال عام 2020، بانخفاض قدره 70.4 في المائة.

صافي دخل الفوائد

بسبب الانخفاض الحاد لأسعار الفائدة العالمية من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم اعتباراً من الربع الأخير من عام 2019 انخفض صافي دخل الفوائد بنسبة 24.7 في المائة إلى 80.8 مليون دينار بحريني (2019: 107.3 مليون دينار بحريني).

الإيرادات الأخرى

تتكون الإيرادات الأخرى من الدخل غير المتعلق بالفوائد، المحقق من الأنشطة التجارية مثل القطع الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية غير الصناديق ذات الدخل الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للأفراد وللشركات، وعمليات التداول الاستثماري، والدخل من الشركات التابعة والشركات المشتركة.

وبلغ إجمالي الإيرادات الأخرى لعام 2020 مبلغ 37.8 مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ 51.0 مليون دينار بحريني في عام 2019. وبلغ صافي الرسوم والعمولات، وهو المكون الرئيسي لإجمالي الدخل الآخر 19.6 مليون دينار بحريني، مقابل 26.6 مليون دينار بحريني تم تحقيقها في العام الماضي. ويعزى الانخفاض بشكل أساسي إلى تأثير الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها لمكافحة الوباء، وبسبب اللوائح الجديدة بشأن تحديد الرسوم والتكاليف. كما انخفضت حصة البنك من أرباح الشركات التابعة والشركات المشتركة من 6.8 مليون دينار بحريني خلال عام 2019 إلى خسارة بلغ قدرها 0.1 مليون دينار بحريني خلال عام 2020 نتيجة للأثر السلبي للوباء العالمي على الأداء المالي للشركات التابعة. وارتفعت الإيرادات الأخرى المتعلقة بالعملات الأجنبية وإيرادات الاستثمار بشكل طفيف من 17.6 مليون دينار بحريني إلى 18.3 مليون دينار بحريني خلال عام 2020.

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر

مليون دينار بحريني	2020	2019	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغير
صافي دخل الفوائد	**80.8**	107.3	(26.5)	-24.7%
إيرادات أخرى	**37.8**	51.0	(13.2)	-25.9%
مجموع الدخل	**118.6**	158.3	(39.7)	-25.1%
مصروفات تشغيلية	**(60.7)**	(63.2)	2.5	-4.0%
المخصصات	**(5.6)**	(18.9)	13.3	-70.4%
الربح قبل الضرائب	**52.3**	76.2	(23.9)	-31.4%
الضرائب وحقوق غير مسيطرة	**(0.3)**	(0.8)	0.5	-62.5%
صافي الربح العائد إلى ملاك البنك	**52.0**	75.4	(23.4)	-31.0%

المصروفات التشغيلية

على الرغم من الاستثمار المستمر في الثروة البشرية والتقنيات وتنفيذ وإنجاز العديد من المبادرات الاستراتيجية، فقد انخفضت المصاريف التشغيلية للمجموعة بنسبة 4.0 في المائة، من 63.2 مليون دينار بحريني إلى 60.7 مليون دينار بحريني. كما انخفضت تكاليف الموظفين بنسبة 7.9 في المائة، في حين ارتفعت التكاليف غير المتعلقة بالموظفين بنسبة 2.0 في المائة لتصل إلى 25.6 مليون دينار بحريني (2019: 25.1 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن سياسة البنك الحكيمة لضبط التكاليف وقدرته القوية على إدرار الدخل مكنته من تحقيق معدل التكلفة إلى الدخل قدره 51.2 في المائة (2019: 40.0 في المائة).

صافي المخصصات

تتبع المجموعة المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، فيما يتعلق باحتساب اضمحلال قيمة الموجودات المالية. ويستبدل المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 نموذج الخسارة المتكبدة المعتمد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بنموذج الخسارة المتوقعة للائتمان. وتطبق المجموعة منهجية مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر المتوقعة للائتمان على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر). تنتقل الموجودات من خلال ثلاث مراحل بناءً على التغير الجوهري في مخاطر الائتمان منذ أول اثبات لها. وتهدف هذه المنهجية في وضع مخصصات لتضاؤل قيمة الموجودات المالية للبنك إلى توفير تقديرات أكثر واقعية للتضاؤل في قيم الموجودات.

بلغ صافي المخصصات خلال عام 2020 مبلغ 5.6 مليون دينار بحريني، مقارنة مع 18.9 مليون دينار بحريني في عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض إلى الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان لضمان درجة عالية من التغطية للقروض وزيادة جهود استعادتها.

الدخل الشامل

بلغ إجمالي الدخل الشامل للبنك، العائد إلى الملاك، 28.9 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة مع 109.3 مليون دينار بحريني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الانخفاض في تقييم الأوراق المالية الاستثمارية نتيجة تأثير الوباء على الأسواق المالية وانخفاض صافي الربح.

المركز المالي

حافظت المجموعة على مركز مالي قوي وسيولة مريحة.

في نهاية عام 2020، بلغ إجمالي موجودات المجموعة 3,760.4 مليون دينار بحريني (2019: 3,865.0 مليون دينار بحريني).

واصل البنك نجاحه في تحقيق توازن جيد بين الودائع والقروض والسلف بنسب مريحة من صافي القروض والسلف إلى ودائع العملاء وبلغت 71.8 في المائة بنهاية عام 2020 (2019: 77.0 في المائة).

الموجودات

بلغ إجمالي الأصول 3,760.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020، بانخفاض قدره 2.7 في المائة مقارنة مع 3,865.0 مليون دينار بحريني المسجلة في العام السابق. وانخفض صافي القروض والسلفيات بنسبة 6.9 في المائة ليبلغ 1,555.8 مليون دينار بحريني (2019: 1,670.9 مليون دينار بحريني)، في حين سجلت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية زيادة جيدة بنسبة 9.4 في المائة لتصل إلى 957.3 مليون دينار بحريني مقارنة مع 875.0 مليون دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2019.

المطلوبات

لا يزال هيكل التمويل للمجموعة قوياً مع الاعتماد لأدنى الحدود على سوق ما بين البنوك. ظلت ودائع العملاء المصدر الرئيسي للتمويل، حيث شكلت 66.8 في المائة من إجمالي المطلوبات. واصلت المجموعة توسيع قاعدة عملاء التجزئة لديها، حيث زادت التزاماتها للأفراد إلى 1,053.3 مليون دينار بحريني (2019: 901.4 مليون دينار بحريني)، بينما حافظ إجمالي ودائع العملاء على مستوياته عند 2,167.4 مليون دينار بحريني في نهاية ديسمبر 2020 (2019: 2,169.5 مليون دينار بحريني). يظل الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والقروض لأجل جزءًا لا يتجزأ من مصادر التمويل المتوسطة والمستقرة للبنك، حيث بلغت الأولى 399.2 مليون دينار بحريني في نهاية العام (2019: 313.4 مليون دينار بحريني)، والثانية عند 188.5 مليون دينار بحريني عند نهاية العام (2019: 333.0 مليون دينار بحريني) نتيجة إعادة تسديد مبلغ 400 مليون دولار أمريكي قروض لأجل خلال الربع الأول من عام 2020.

ملخص المركز المالي الموحد

مليون دينار بحريني	2020	2019	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغير
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**256.5**	376.4	(119.9)	-31.9%
أذونات خزينة	**487.8**	484.4	3.4	0.7%
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**318.9**	278.3	40.6	14.6%
قروض وسلف للعملاء	**1,555.8**	1,670.9	(115.1)	-6.9%
أوراق مالية استثمارية	**957.3**	875.0	82.3	9.4%
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**65.5**	70.6	(5.1)	-7.2%
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	**83.1**	74.2	8.9	12.0%
ممتلكات ومعدات	**35.5**	35.2	0.3	0.9%
مجموع الموجودات	**3,760.4**	3,865.0	(104.6)	-2.7%
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**330.3**	363.1	(32.8)	-9.0%
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة الشراء	**399.2**	313.4	85.8	27.4%
اقتراضات لأجل	**188.5**	333.0	(144.5)	-43.4%
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**2,167.4**	2,169.5	(2.1)	-0.1%
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	**160.5**	139.0	21.5	15.5%
مجموع المطلوبات	**3,245.9**	3,318.0	(72.1)	-2.2%
حقوق الملكية العائدة إلى ملاك البنك	**511.8**	543.9	(32.1)	-5.9%
حقوق غير مسيطرة	**2.7**	3.1	(0.4)	-12.9%
مجموع حقوق الملكية	**514.5**	547.0	(32.5)	-5.9%
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**3,760.4**	3,865.0	(104.6)	-2.7%

ملاءة رأس المال

قام البنك بتطبيق إطار عمل بازل 3 لقياس ملاءة رأس المال منذ يناير 2015، وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

بلغ إجمالي حقوق الملكية العائدة لملاك البنك 511.8 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2020 (2019: 543.9 مليون دينار بحريني). ويعزى الانخفاض بنسبة 5.9 في المائة بشكل رئيسي إلى التقييم السلبي للأوراق المالية الاستثمارية بسبب تقلبات السوق وتأثير الإجراءات الميسرة المتخذة لمواجهة الوباء بهدف دعم المواطنين والشركات البحرينية بالإضافة إلى توزيعات الأرباح خلال العام. حافظ البنك على معدل ملاءة رأس المال عند 21.8 في المائة، مقارنة مع 21.7 في المائة في نهاية العام السابق، وهي نسبة تزيد بكثير عن الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ 14.0 في المائة بالنسبة للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs). وحرصت المجموعة على المحافظة على رأس مال قوي لدعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية من خلال تبني سياسة ديناميكية للاحتفاظ بالأرباح.

إن الحفاظ على هذه النسبة الصحية هو نتيجة لثقافتنا المتواصلة في الأداء المتفوق، ومشاركتنا الواسعة في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء، والخدمة الممتازة للعملاء، التي تمكننا من الحفاظ على الزخم الذي بنيناه على مدار السنوات وتعزيز القيمة للمساهمين.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("بنك البحرين والكويت ش.م.ب." أو "البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
تعتبر عملية تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على المخاطر الائتمانية المرتبطة بالقروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – المتعلق بالأدوات المالية هامة ومعقدة. يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 استخدام نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب مخصصات الخسارة. تتضمن المجالات الرئيسية لاجتهادات الإدارة في تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على ما يلي: • تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العميل قد زادت بشكل جوهري، وبالأخص نتيجة لتأجيل المدفوعات التنظيمية بسبب جائحة كوفيد – 19 المقدمة من المجموعة؛ • اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك التغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية؛ • اختيار سيناريوهات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و • تأثير جائحة كوفيد – 19 المنعكسة على تحديد الإدارة للخسارة الائتمانية المتوقعة حيث أنها تتطلب تطبيق مستوى جوهري من الاجتهادات وتقديرات بها درجة عالية من عدم التيقن، مما قد يغير بشكل جوهري تقديرات الخسارة الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 في الفترات المستقبلية. نظراً لتعقيدات المتطلبات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، ومدى أهمية الاجتهادات والتقديرات المطبقة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، وبالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد – 19 وتعرض المجموعة للقروض والسلف التي تشكل 41% من إجمالي موجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والسلف تستحوذ على تركيزاً رئيسياً.	لقد تضمن نهجنا فحص الرقابة المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. بمشاركة أخصائيينا الداخليين، قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الرئيسية التالية: • لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة ذات الصلة لنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الحصول على الموافقات بشأن أي تغيرات في النموذج والمتابعة/ التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. • قمنا بتقييم: - سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة القائمة على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وتأثيرها على معايير درجات التصنيف مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والتوجيهات التنظيمية الصادرة فيما يتعلق بجائحة كوفيد – 19؛ و - الأساس لتحديد المخصصات الإضافية المحددة من الإدارة بالأخذ في الاعتبار تأثير جائحة كوفيد – 19 مقابل متطلبات سياسة الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمجموعة. • لقد قمنا بتقييم افتراضات الإدارة العليا المتعلقة بتحديد سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية وتحديد نسبها الترجيحية، مع أخذ الاعتبارات المتعلقة بتأثير جائحة كوفيد – 19.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة تتمة

الخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف تتمة

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة 1,648.2 مليون دينار بحريني وبلغت الخسارة الائتمانية المتوقعة ذات الصلة 92.4 مليون دينار بحريني، مشتملة على خسارة ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 29.1 مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلتين 1 و2 ومبلغ وقدره 63.3 مليون دينار بحريني مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3. راجع ملخص لأهم السياسات المحاسبية والتقديرات والآراء المحاسبية الهامة المطبقة في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وإفصاحات القروض والسلف والجودة الائتمانية في الإيضاحات رقم 3 و7 و33 حول القوائم المالية الموحدة.	• قمنا بمراجعة عينة من ملفات الائتمان وتنفيذ إجراءات لتقييم ما يلي: - تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب وتقييم درجات تصنيف المجموعة مع مراعاة تأثيرات جائحة كوفيد – 19؛ - عملية تقييم الضمانات؛ و - عملية إعادة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة. • لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالخسارة الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعمول بها.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2020، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق والامتثال التابعة للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد:

(أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

(ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛

(ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد عيسى أحمد الجودر.

إرنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم 45
15 فبراير 2021
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	4	**256.5**	376.4
أذونات خزانة	5	**487.8**	484.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	6	**318.9**	278.3
قروض وسلف العملاء	7	**1,555.8**	1,670.9
أوراق مالية استثمارية	8	**957.3**	875.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**65.5**	70.6
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	10	**83.1**	74.2
ممتلكات ومعدات	11	**35.5**	35.2
مجموع الموجودات		**3,760.4**	3,865.0
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**330.3**	363.1
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء		**399.2**	313.4
اقتراضات لأجل	12	**188.5**	333.0
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	13	**2,167.4**	2,169.5
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	14	**160.5**	139.0
مجموع المطلوبات		**3,245.9**	3,318.0
حقوق الملكية			
رأس المال	15	**136.2**	129.7
أسهم خزانة	15	**(5.2)**	(5.2)
علاوة إصدار أسهم	15	**105.6**	105.6
إحتياطي قانوني	15	**66.8**	61.6
إحتياطي عام	15	**61.6**	54.1
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	16	**(11.4)**	11.2
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**(12.8)**	(12.2)
أرباح مبقاة		**125.6**	144.6
توزيعات مقترحة	17	**45.4**	54.5
العائد إلى ملاك البنك		**511.8**	543.9
حقوق غير مسيطرة		**2.7**	3.1
مجموع حقوق الملكية		**514.5**	547.0
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,760.4**	3,865.0

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
دخل الفوائد ودخل مشابه	18أ	**137.7**	176.4
مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة	18ب	**(56.9)**	(69.1)
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه		**80.8**	107.3
دخل الرسوم والعمولات – صافي	19	**19.6**	26.6
استثمارات ودخل آخر	20	**18.3**	17.6
مجموع الدخل التشغيلي		**118.7**	151.5
تكاليف الموظفين		**(35.1)**	(38.1)
مصروفات أخرى		**(25.6)**	(25.1)
مجموع المصروفات التشغيلية		**(60.7)**	(63.2)
مجموع المخصصات – صافي	21	**(5.6)**	(18.9)
صافي الدخل التشغيلي		**52.4**	69.4
حصة البنك من (خسارة) / ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**(0.1)**	6.8
الربح للسنة قبل الضرائب		**52.3**	76.2
الضرائب	22	**0.3**	(0.2)
الربح للسنة بعد الضرائب		**52.6**	76.0
العائد إلى:			
ملاك البنك		**52.0**	75.4
حقوق غير مسيطرة		**0.6**	0.6
		52.6	76.0
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	23	**0.039**	0.056

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
نائب رئيس مجلس الإدارة

الدكتور عبدالرحمن سيف
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الربح للسنة		**52.6**	76.0
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
القيمة العادلة من خلال إحتياطي الدخل الشامل الآخر (أدوات أسهم حقوق الملكية)		**0.8**	7.6
البنود التي سيتم أو من الممكن إن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر			
التغير في إحتياطي التحويل:			
تعديلات تحويل عملات أجنبية		**(0.6)**	(0.5)
التغير في إحتياطي التحوط:			
الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة	16	**(0.7)**	(1.1)
التغير في إحتياطي القيمة العادلة:			
صافي التغير في القيمة العادلة	16	**(19.2)**	30.6
صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر	16	**(3.4)**	(2.7)
(الخسارة) / الدخل الشامل الآخر للسنة		**(23.1)**	33.9
مجموع الدخل الشامل للسنة		**29.5**	109.9
العائد إلى:			
ملاك البنك		**28.9**	109.3
حقوق غير مسيطرة		**0.6**	0.6
		29.5	109.9

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

		العائد إلى ملاك البنك												
	إيضاحات	رأس المال مليون دينار بحريني	أسهم خزانة مليون دينار بحريني	أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 مليون دينار بحريني	علاوة إصدار أسهم مليون دينار بحريني	إحتياطي قانوني مليون دينار بحريني	إحتياطي عام مليون دينار بحريني	تغيرات متراكمة في القيم العادلة مليون دينار بحريني	تعديلات تحويل عملات أجنبية مليون دينار بحريني	أرباح مبقاة مليون دينار بحريني	توزيعات مقترحة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة مليون دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية مليون دينار بحريني
الرصيد في 1 يناير 2019		108.2	(2.5)	86.1	41.0	54.1	54.1	(25.1)	(11.7)	148.9	44.6	497.7	2.7	500.4
الربح للسنة		–	–	–	–	–	–	–	–	75.4	–	75.4	0.6	76.0
دخل شامل آخر		–	–	–	–	–	–	36.3	(0.5)	(1.9)	–	33.9	–	33.9
مجموع الدخل الشامل		–	–	–	–	–	–	36.3	(0.5)	73.5	–	109.3	0.6	109.9
الدفع على أساس الأسهم	42	–	–	–	–	–	–	–	–	0.6	–	0.6	–	0.6
توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	23	–	–	–	–	–	–	–	–	(3.6)	–	(3.6)	–	(3.6)
تحويل الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	15	21.5	–	(86.1)	64.6	–	–	–	–	–	–	–	–	–
أرباح أسهم مدفوعة	17	–	–	–	–	–	–	–	–	(12.8)	(43.0)	(55.8)	(0.2)	(56.0)
تبرعات خيرية	17	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(1.6)	(1.6)	–	(1.6)
التغير في أسهم الخزانة	15	–	(2.7)	–	–	–	–	–	–	–	–	(2.7)	–	(2.7)
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	–	–	–	–	7.5	–	–	–	(7.5)	–	–	–	–
توزيعات مقترحة	17	–	–	–	–	–	–	–	–	(54.5)	54.5	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2019		129.7	(5.2)	–	105.6	61.6	54.1	11.2	(12.2)	144.6	54.5	543.9	3.1	547.0
الربح للسنة		–	–	–	–	–	–	–	–	52.0	–	52.0	0.6	52.6
خسارة شاملة أخرى		–	–	–	–	–	–	(22.6)	(0.6)	0.1	–	(23.1)	–	(23.1)
مجموع الدخل الشامل		–	–	–	–	–	–	(22.6)	(0.6)	52.1	–	28.9	0.6	29.5
الدفع على أساس الأسهم	42	–	–	–	–	–	–	–	–	0.4	–	0.4	–	0.4
خسارة تعديل محسوم منها المنح الحكومية	2.5	–	–	–	–	–	–	–	–	(20.9)	–	(20.9)	–	(20.9)
أرباح أسهم مدفوعة	17	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(38.5)	(38.5)	(0.1)	(38.6)
أرباح أسهم عينية	17	6.5	–	–	–	–	–	–	–	–	(6.5)	–	–	–
تبرعات خيرية	17	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(2.0)	(2.0)	–	(2.0)
محول إلى الإحتياطي القانوني	15	–	–	–	–	5.2	–	–	–	(5.2)	–	–	–	–
محول إلى الإحتياطي العام	15	–	–	–	–	–	7.5	–	–	–	(7.5)	–	–	–
التغير في الحقوق غير المسيطرة		–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(0.9)	(0.9)
توزيعات مقترحة	17	–	–	–	–	–	–	–	–	(45.4)	45.4	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2020		**136.2**	**(5.2)**	**–**	**105.6**	**66.8**	**61.6**	**(11.4)**	**(12.8)**	**125.6**	**45.4**	**511.8**	**2.7**	**514.5**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

	إيضاحات	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية			
الربح للسنة قبل الضرائب		**52.3**	76.2
تعديلات للبنود غير النقدية التالية:			
استهلاك	11	**7.1**	6.1
مجموع المخصصات – صافي	21	**5.6**	18.9
حصة البنك من خسارة / (ربح) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**0.1**	(6.8)
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	20	**(3.5)**	(3.0)
مستحقات على اقتراضات لأجل		**12.9**	5.0
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**74.5**	96.4
(الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية			
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية		**37.5**	(13.4)
أذونات خزانة بتواريخ استحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أكثر		**(3.4)**	(74.0)
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى		**22.6**	(19.6)
قروض وسلف العملاء		**92.1**	83.4
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى		**(7.4)**	2.5
الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى		**(32.8)**	104.5
إقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء		**85.8**	114.4
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء		**(2.1)**	(205.0)
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى		**3.0**	29.5
ضريبة دخل مدفوعة		**(0.1)**	(0.6)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**269.7**	118.1
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أوراق مالية استثمارية		**(538.0)**	(407.9)
استرداد / بيع أوراق مالية استثمارية		**437.6**	372.3
صافي استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**3.0**	(6.1)
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة ومشاريع مشتركة	9	**3.1**	3.9
شراء ممتلكات ومعدات		**(7.5)**	(13.8)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(101.8)**	(51.6)
الأنشطة التمويلية			
أرباح أسهم وتوزيعات أخرى مدفوعة	17	**(40.5)**	(57.6)
سداد اقتراضات لأجل	12	**(144.5)**	–
إصدار اقتراضات لأجل	12	**–**	188.5
التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	23	**–**	(3.6)
التغير في أسهم الخزانة		**–**	(2.7)
التغير في الدفع على أساس الأسهم	42	**0.4**	0.6
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / من الأنشطة التمويلية		**(184.6)**	125.2
صافي التغيرات في النقد وما في حكمه		**(16.7)**	191.7
تعديلات تحويل عملات أجنبية - صافي		**(2.4)**	(0.3)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		**536.8**	345.4
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	25	**517.7**	536.8
معلومات إضافية عن التدفقات النقدية:			
فوائد مستلمة		**138.3**	176.4
فوائد مدفوعة		**65.7**	69.2

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 49 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة

1 الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ("البنك")، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في مارس 1971 ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة تحت سجل تجاري رقم 1234 بتاريخ 16 مارس 1971. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي كبنك تجزئة تقليدي صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وكما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في 43 شارع الحكومة، ص.ب. 597، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 15 فبراير 2021.

2 أساس الإعداد

2.1 الإطار وإساس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للقواعد والأنظمة المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي بما في ذلك التعميمات الصادرة خلال الفترة عن مصرف البحرين المركزي بشأن الإجراءات التنظيمية بشروط ميسرة استجابةً لجائحة كوفيد – 19. تتطلب هذه القواعد والأنظمة وبالأخص تعميم مصرف البحرين المركزي رقم OG/226/2020 المؤرخ في 21 يونيو 2020، تطبيق جميع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي، باستثناء ما يلي:

(أ) إثبات خسائر التعديل على الموجودات المالية الناتجة عن تأجيل المدفوعات المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كوفيد – 19 دون فرض أية فوائد إضافية مباشرةً في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر كما هو مطلوب بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 – المتعلق بالأدوات المالية. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة تعديل أخرى على الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9؛ و

(ب) إثبات المنح المالية المستلمة من الحكومة و/ أو الجهات التنظيمية استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد – 19 التي تستوفي بمتطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية بدلاً من الأرباح أو الخسائر. وسيكون ذلك إلى حد أي خسارة تعديل مسجلة في حقوق الملكية نتيجة للفقرة (أ) أعلاه، ويتعين إثبات مبلغ الرصيد المتبقي في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أية منح مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 20 - المتعلق بمحاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.

يشار فيما يلي إلى الإطار المذكور أعلاه كأساس لإعداد القوائم المالية الموحدة باسم "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي"، والتي تم تطبيقها بأثر رجعي ولم ينتج عنها أي تغير في المعلومات المالية المسجلة لفترة المقارنة.

لغرض هذه القوائم المالية الموحدة، تم تعديل المعلومات المالية للشركات التابعة لتتوافق مع الإطار المذكور أعلاه.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية المدققة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 كانت وفقاً للمعايير الدولي لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. ومع ذلك، وباستثناء التعديلات المذكورة أعلاه على السياسات المحاسبية وفي الإيضاح رقم 3.2، تظل جميع السياسات المحاسبية الأخرى كما هي وتم تطبيقها باستمرار في هذه القوائم المالية الموحدة. ولم ينتج عن التغيرات في السياسات المحاسبية أي تغيير في المعلومات المالية المسجلة لسنة المقارنة.

2.2 بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين وأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك.

2.3 العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، بإستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيم العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني لكونها العملة الرئيسية وعملة العرض لعمليات البنك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون ما لم يذكر خلاف ذلك.

2.4 أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") وجميعها تتخذ من 31 ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك	الملكية		بلد التأسيس	النشاط
	2020	2019		
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	**%100**	%100	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	**%100**	%100	مملكة البحرين	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك	الملكية الفعلية		شركة تابعة محتفظ بها من قبل	بلد التأسيس	النشاط
	2020	2019			
العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م.	**%70**	%55	كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات المعالجة والحفظ المتعلقة بالبطاقات
إنفيتا – الكويت ش.م.ك.م.	**%60**	%60	إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	دولة الكويت	تقديم خدمات الاستعانة بمصادر خارجية
إنفيتا لخدمات إدارة المطالبات	**%70**	%70	إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	خدمات إدارية من قبل أطراف أخرى

خلال السنة، وقع البنك وشركة الاثمار القابضة ش.م.ب. ("الإثمار القابضة") مذكرة تفاهم لتسهيل العملية الرسمية للاستحواذ المحتمل من قبل البنك لبعض الموجودات المملوكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الاثمار القابضة. وينبغي التأكيد على أن فحوى مذكرة التفاهم غير ملزمة قانوناً ولن تنفذ شروطها العامة إلا بعد الحصول على جميع الموافقات الداخلية والخارجية المطلوبة، بما في ذلك الموافقات الرقابية. وبعد 31 ديسمبر 2020، قام البنك بتعيين المستشار المالي الرئيسي للبدء في عملية العناية الواجبة، التي هي قيد التنفيذ.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على العوائد المتغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛ القدرة على إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على إستخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين دخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل أعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

2 أساس الإعداد تتمة

2.4 أساس التوحيد تتمة

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- إستبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد بشكل مباشر الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

2.5 عملية احتساب الموجودات المالية المعدلة والمنح الحكومية

خلال السنة، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي (راجع إيضاح 2.1) باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد – 19، وكما تم إصدار توجيهات مماثلة من قبل بنك الكويت المركزي، تم إثبات خسائر تعديل لمرة واحدة بقيمة 24.5 مليون دينار بحريني الناتجة عن تأجيل المدفوعات لفترة 6 أشهر المقدمة لتمويل العملاء دون فرض أية فوائد إضافية مباشرةً في حقوق الملكية. تم احتساب خسارة التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة المدرجة الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل. قامت المجموعة بتأجيل المدفوعات على التعرضات المالية البالغة 789.8 مليون دينار بحريني كجزء من دعمها للعملاء المتأثرين.

وعلاوة على ذلك، وفقاً للتوجيهات التنظيمية، تم إثبات منح مالية بقيمة 3.6 مليون دينار بحريني (والتي تمثل سداد محدد لجزء من تكاليف الموظفين والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم المرافق) المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد – 19 مباشرةً في حقوق الملكية.

يتضمن صافي الدين البالغ 20.9 مليون دينار بحريني المحتسب على القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية للمجموعة على خسائر التعديل لمرة واحدة بقيمة 3.5 مليون دينار بحريني والمساعدة المالية من الحكومة البالغة 0.4 مليون دينار بحريني، نتيجة لتطبيق طريقة أسهم حقوق الملكية لاستثمارات المجموعة في شركة زميلة.

3 السياسات المحاسبية

3.1 معايير وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

فيما يلي أدناه المعايير والتفسيرات الصادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تنوي المجموعة تطبيق هذه المعايير، حيثما ينطبق ذلك، عندما تصبح إلزامية.

تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1

في شهر يناير 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة.

توضح التعديلات ما يلي:

- ما هو المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- يجب أن يكون هناك حق في التأجيل في نهاية فترة إعداد التقرير.
- لا يتأثر هذا التصنيف باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- إلا إذا كانت المشتقة الضمنية في التزام قابل للتحويل هو نفسه أداة أسهم حقوق ملكية، ولن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

هذه التعديلات هي إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 – المتعلق بالعقود المرهقة - تكاليف الوفاء بالعقد

في شهر مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 37 المتعلق بالمخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة لتحديد التكاليف التي يجب على المنشأة تضمينها عند تقييم ما إذا كان العقد مرهقاً أم خاسراً. تطبق التعديلات "نهج التكلفة ذات الصلة المباشرة". تتضمن التكاليف المتعلقة مباشرةً بعقد تقديم سلع أو خدمات كلاً من التكاليف الإضافية (على سبيل المثال، تكاليف العمالة والمواد المباشرة) وتخصيص التكاليف المرتبطة مباشرةً بأنشطة العقد (على سبيل المثال، استهلاك المعدات المستخدمة للوفاء بالعقد وكذلك تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها). لا تتعلق التكاليف العامة والإدارية مباشرةً بالعقد ويتم استبعادها ما لم يتم تحميلها صراحة على الطرف الآخر بموجب العقد.

بما أن التعديلات تطبق بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد 1 يناير 2022، لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات: المتحصلات قبل الاستخدام المقصود

يحظر التعديل على المنشآت أن تخصم من تكلفة أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات، أي متحصلات من بيع المواد المنتجة في أثناء جلب ذلك الموجود إلى الموقع والحالة اللازمة لكي يكون قادراً على العمل بالطريقة المقصودة من قبل الإدارة. وبدلاً من ذلك، تقوم المنشأة بإثبات متحصلات بيع هذه المواد، وتكاليف إنتاج تلك المواد، في قائمة الأرباح أو الخسائر.

هذه التعديلات هي إلزامية للفترات إعداد التقارير السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – المتعلق بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي في شهر مايو 2020 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال – الإشارة إلى الإطار المفاهيمي. إن الغرض من التعديلات هو استبدال الإشارة إلى الصيغة السابقة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولي (إطار العمل الصادر في سنة 1989) مع الإشارة إلى الصيغة الحالية الصادر في شهر مارس 2018 (الإطار المفاهيمي) دون تغيير متطلباته بشكل جوهري.

تضيف التعديلات استثناءً لمبدأ الإثبات للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 لتجنب إصدار المكاسب أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" الناتجة عن الالتزامات والالتزامات المحتملة التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 المتعلق بفرض الرسوم، إذا تم تكبدها بشكل منفصل. يتطلب الاستثناء من المنشآت أن تطبق المعايير الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أو تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 21 على التوالي، بدلاً من الإطار المفاهيمي، لتحديد ما إذا هناك الالتزام الحالي في تاريخ الاقتناء. وفي الوقت نفسه، تضيف التعديلات فقرة جديدة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 3 لتوضيح أن الموجودات المحتملة غير مؤهلة للإثبات في تاريخ الإقتناء.

بما أن التعديلات تطبق بأثر رجعي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث في أو بعد 1 يناير 2022، لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 - المتعلق بإصلاح سعر الفائدة المرجعي (إصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك المرحلة 2)

بتاريخ 27 أغسطس 2020، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولي إصلاح سعر الفائدة المرجعي - المرحلة 2، التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 4 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16. ومع نشر تعديلات المرحلة 2، أكمل مجلس معايير المحاسبة الدولي عمله استجابة لإصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك. تقدم التعديلات إعفاءات مؤقتة التي تتناول تأثيرات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية عندما يتم استبدال سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك بسعر فائدة بديل شبة خالٍ من المخاطر.

ولا يزال تأثير استبدال أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك بأسعار بديلة خالية من المخاطر على منتجات وخدمات المجموعة يشكل مجالاً رئيسياً للتركيز. تتعرض المجموعة للعقود التي تشير إلى أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك، مثل ليبور، التي تمتد إلى ما بعد السنة المالية 2021، عندما يكون من المرجح أن تتوقف أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك تلك عن النشر أو أي جدول زمني لاحق تحدده الهيئات ذات الصلة. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير انتقال المجموعة إلى نظم الأسعار الجديدة بعد سنة 2021 بالأخذ في الاعتبار التغييرات في منتجاتها وخدماتها وأنظمتها وإعداد تقاريرها، وستواصل المشاركة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدعم الانتقال المنظم والتخفيف من المخاطر الناتجة عن عملية الانتقال.

التحسينات السنوية على دورة 2018 - 2020

تتضمن هذه التحسينات على:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 المتعلق بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى – شركة تابعة باعتبارها جهة تتبني لأول مرة؛
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية – رسوم فحص "بنسبة 10%" لإستبعاد المطلوبات المالية؛
- معيار المحاسبة الدولي رقم 41 المتعلق بالزراعة – فرض ضرائب في قياسات القيمة العادلة؛ و
- أمثلة توضيحية مصاحبة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 – المتعلق بعقود الإيجار - حوافز الإيجار.

هذه التحسينات هي إلزامية لفترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر. لن تتأثر المجموعة بهذه التعديلات في تاريخ التطبيق المبدئي.

3.2 معايير وتفسيرات جديدة صادرة وإلزامية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء التغيرات في الإطار تطبيق على النحو المبين في الإيضاح رقم 2.1 ولتطبيق المعايير أو التعديلات الجديدة التالية للمعايير القائمة والمطبقة من قبل المجموعة، والتي هي إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2020:

إصلاح سعر الفائدة المرجعي - التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (إصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك المرحلة1)

يتضمن إصلاح سعر الفائدة المعروض فيما بين البنوك على عدداً من الإعفاءات، والتي يتم تطبيقها على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بإصلاح سعر الفائدة المرجعي. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى الإصلاح إلى حالات عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعيار المرجعي لبند التحوط أو أداة التحوط. ونتيجة لإصلاح سعر الفائدة المرجعي، فقد تكون هناك أوجه عدم التيقن بشأن توقيت أو مقدار التدفقات النقدية القائمة على أساس المعايير لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال سعر الفائدة المرجعي الحالي بسعر فائدة بديل شبة خالي من المخاطر. وقد يؤدي ذلك إلى أوجه عدم التيقن بشأن وجود علاقة اقتصادية وما إذا كان من المتوقع أن تكون علاقة تحوط ذو فاعلية في المستقبل. ولم تقم المجموعة بعد بتحويل أغلبية أدوات التحوط من لبيور إلى الأسعار المرجعية البديلة في تاريخ إعداد التقارير المالية.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3: المتعلق بتعريف الأعمال التجارية

توضح التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال التي يتعين اعتبارها أعمال تجارية، يجب أن تتضمن على مجموعة متكاملة من الأنشطة والموجودات، كحد أدنى، مدخلات وعملية موضوعية تساهم معاً بشكل جوهري في القدرة على تحقيق المخرجات. علاوة على ذلك، أوضحت أن الأعمال التجارية يمكن أن توجد دون أن تتضمن على جميع المدخلات والعمليات اللازمة لتحقيق المخرجات.

التعديلات التي أدخلت معيار المحاسبة الدولي رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8: المتعلق بتعريف الجوهري

تقدم التعديلات تعريفاً جديداً للجوهري التي تنص على أن "المعلومات هي معلومات جوهرية إذا تم حذفها أو تحريفها أو إخفاؤها، فمن المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية ذات الأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية، التي توفر معلومات مالية حول المنشأة المبلغة المعنية". توضح التعديلات أن الأهمية الجوهرية ستعتمد على طبيعة أو حجم المعلومات، سواء كانت على حدة أو بالاقتران مع معلومات أخرى، في سياق القوائم المالية. يعتبر الخطأ في وصف المعلومات هو أمر جوهري إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون.

التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16: المتعلق بامتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد – 19

بتاريخ 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلق بعقود الإيجار. تقدم التعديلات إعفاءات للمستأجرين من تطبيق توجيهات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلقة بمحاسبة تعديل عقود الإيجار لامتيازات الإيجار الناتجة كنتيجة مباشرة لجائحة كوفيد 19-. كوسيلة عملية، يجوز للمستأجر أن يختار عدم تقييم ما إذا كان امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 من المؤجر هو تعديل لعقد الإيجار. يحتسب المستأجر الذي يقوم بهذا الاختيار أي تغيير في مدفوعات الإيجار الناتجة عن امتيازات الإيجار ذات الصلة بجائحة كوفيد - 19 بنفس الطريقة التي يحتسب بها التغيير بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16، إذا لم يكن التغيير تعديلًا لعقد الإيجار.

لم يكن للمعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الواردة أعلاه التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي هي إلزامية للفترات المحاسبية السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2020 أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

(1) الاثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات "العادية" للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامةً في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف إليه تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرةً إلى الاقتناء أو الإصدار.

(2) التصنيف

الموجودات المالية

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عند استيفاء كلاً من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدّين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطيّن التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي الديّن والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعة فيه بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعة فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن الموجودات كانت تدار وتقيم وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة.

3 السياسات المحاسبية تتمة

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمة

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية تتمة

(2) التصنيف تتمة

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات والاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال تلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
- معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ومع ذلك ، لا يتم أخذ المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي والتي قد تتغير على مدى عمر الموجود المالي. يتم تحديد "الفائدة" على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة زمنية معينة أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من المبلغ الأصلي للدّين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك على تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود (مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري).

إعادة التصنيف

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة لنموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

(3) الاستبعاد

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقيّم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية تعتبر قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة للجزء من الموجود المالي المستبعد) ومجموع (1) المقابل المستلم (بما في ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(2) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر.

يتم استبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد"؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوب المالي للمجموعة عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب قد تم وفاؤه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

(ب) ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها والخسائر الإئتمانية المتوقعة ذات الصلة.

(ج) قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالقيمة العادلة، مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية (إن وجدت)، بعد حسم الفوائد المعلقة والخسائر الإئتمانية المتوقعة وأية مبالغ تم شطبها.

(د) الأوراق المالية الاستثمارية

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على ما يلي:

- سندات الدّين الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمها العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات الإضافية المباشرة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- سندات الدّين الاستثمارية وسندات أسهم حقوق الملكية المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرةً في الأرباح أو الخسائر؛
- سندات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدّين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

عندما تكون سندات الدّين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مضمحلة أو مستبعدة، فإنه يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

تختار المجموعة العرض في قائمة الدخل الشامل الآخر التغيرات في القيمة العادلة لبعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية. يتم إجراء هذا الإختيار على أساس كل أداة على حدة عند الإثبات المبدئي وهو اختيار لا رجعة فيه.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة من أدوات أسهم حقوق الملكية تلك إلى الأرباح أو الخسائر، ولا يتم إثبات الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

(هـ) قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب أن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بما يحقق أفضل مصالحهم الاقتصادية. يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر بشأنها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الاقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

(و) اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- القروض والسلف المدرجة بالتكلفة المطفأة،
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القروض الصادرة.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي تم تحديد أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- أدوات مالية أخرى التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

(ز) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

(1) الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛

(2) الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛

(3) ارتباطات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

(4) عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوماً منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والناتج عن منهجية العمل على مرحلتين.

المرحلة 1: التسهيلات التي يجب تخصيصها لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة 2: يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً لجميع التسهيلات في المرحلة 1 والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة 2. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة 3 عن طريق مخصصات محددة.

للحصول على المزيد من التفاصيل راجع الإيضاح رقم 33.

(ح) الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (ديّن) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛
- قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات؛ أو
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح 33.

(ط) عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية كمخصص؛
- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلاً من العنصر المسحوب وغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعناصر المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر غير المسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- أدوات الديّن المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وإثباته ضمن احتياطي القيمة العادلة كمخصص.

3 السياسات المحاسبية تتمة

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمة

(ي) شطب

يتم شطب القروض وسندات الدّين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدّين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

(ك) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلاً من الحصول على الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد أن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي خسائر ائتمانية متوقعة يتم قياسها بإستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابها قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد التفوض بشأنها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية. للحصول على مزيد من التفاصيل راجع الإيضاح رقم 33.3 (هـ) والإيضاح رقم 34.

(ل) إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن "إقتراضات لأجل"، حيث أن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو للوفاء بالالتزام بخلاف تبادل مبلغ نقدي ثابت أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

(م) استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمارات المجموعة في شركتها الزميلة ومشروعها المشترك بإستخدام طريقة حقوق الملكية. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتناء. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للإضمحلال بشكل فردي.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدي لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في أية تغييرات وتفصح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشاريع المشتركة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك السياسات للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو مشروعها المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب قيمة الإضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة وإثبات الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ن) ممتلكات ومعدات

تسجل مبدئياً جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة. يتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أنه ليس لها عمراً محدداً. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المقدرة كالتالي:

- عقارات ومباني	4 إلى 35 سنة
- أثاث ومعدات	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 سنوات

(س) ضمان معلق للبيع

تكتسب المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للمرافق ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمانات المكتسبة والتي تم تقييمها على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ع) ودائع

تدرج الودائع بالتكلفة المطفأة بعد حسم المبالغ المسددة.

(ف) اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم إستبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس المضمون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، حسب مقتضى الحال.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي تعكس المضون الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية بإستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم شراء الأوراق المالية بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام لإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في "صافي دخل الفوائد أو دخل مشابه".

(ص) ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. يتم عمل مخصص ضريبي على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

في الهند، يقوم البنك بعمل مخصص على ضريبة الدخل بعد الأخذ في الاعتبار كلاً من الضريبة الحالية والمؤجلة. تم إظهار التأثير الضريبي لفروق التوقيت بين الربح الدفتري والأرباح الخاضعة للضريبة من خلال الموجود الضريبي المؤجل / المطلوب الضريبي المؤجل. تم تحديد الضريبة الحالية وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل لسنة 1961 والقواعد التي يتم وضعها هناك بعد الأخذ الاعتبار التعديلات السابقة المتنازع عليها على أساس الحيطة والحذر استناداً إلى تقديرات الإدارة.

(ق) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل سلطة قضائية تعمل فيها المجموعة.

(ر) معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة وما يقابلها من زيادة في حقوق الملكية بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مقابل في الأرباح المبقاة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(ش) مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

(ت) أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من من أسهم حقوق الملكية وتدرج بالمقابل المدفوع. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

(ث) حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق غير المسيطرة جزء من الربح أو الخسارة وصافي الموجودات في الشركات التابعة غير العائدة إلى حقوق مساهمي البنك. يتم احتساب أي تغيرات في حصة ملكية المجموعة في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية.

(خ) أوراق رأسمالية دائمة مدرجة ضمن رأس المال فئة 1

تم إثبات الأوراق الرأسمالية الدائمة المدرجة ضمن رأس المال فئة 1 للمجموعة ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي ويتم احتساب التوزيع المقابل لتلك الأوراق المالية كخصم من الأرباح المبقاة.

(ذ) أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصي بتوزيعها كجزء من حقوق الملكية ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

(ض) الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبند التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الإلتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى"، باعتبارها العلاوة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلاوة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية إي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن. يتم إثبات العلاوة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

(أأ) المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنةً العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيماً سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن "فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى"، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن "فوائد مستحقة الدفع ومشتقات المالية ومطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية الواردة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الإقتصادية مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بخصائص العقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أب) محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. ولإدارة مخاطر المعنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط على المعاملات التي تستوفي معايير محددة.

تم تصميم نموذج محاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لمحاذاة محاسبة التحوط بشكل أفضل مع أنشطة إدارة المخاطر؛ وتتيح مجموعة متنوعة من أدوات التحوط والمخاطر المؤهلة لمحاسبة التحوط؛ وتلغي الحدود القصوى القائمة على القواعد لفحص فعالية التحوط من خلال إدخال معايير تستند على المبادئ. لم يعد من المطلوب إجراء تقييم باثر رجعي لمدى فعالية التحوط. وقد تم الاحتفاظ بالمعالجات المحاسبية الحالية لمحاسبة تحوط القيمة العادلة والتدفقات النقدية وصافي الاستثمار.

يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 خياراً محاسبياً للاستمرار في تطبيق أسس محاسبة التحوط بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى أن ينتهي مجلس معايير المحاسبة الدولي من وضع الصيغة النهائية لمشروع محاسبة التحوط الكلي الخاص به. لقد طبقت المجموعة محاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وحددت بأن جميع علاقات التحوط التي تم تصنيفها كعلاقات تحوط فعالة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ستظل مؤهلة لمحاسبة التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

عند بدء علاقة التحوط، تقوم الإدارة بتعيين وتوثيق رسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن هذا على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية وعلاقة التحوط وكيف يتناسب ذلك مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم المنشأة بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط ؛
- لا يؤدي تأثير مخاطر الائتمان إلى "السيطرة على تغيرات القيمة" التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفس تلك النسبة الناتجة عن حجم بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط تلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لفعالية التحوط بطريقة مماثلة لما كان علية في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

(1) تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يمكن أن ينشأ عدم فعالية التحوط من:

- الاختلافات في توقيت التدفقات النقدية لبنود التحوط وأدوات التحوط؛
- تطبيق منحنيات أسعار فائدة مختلفة لخصم بنود التحوط وأدوات التحوط؛ أو
- المشتقات المستخدمة كأدوات تحوط لديها قيمة عادلة غير صفرية في وقت التخصيص.

3 السياسات المحاسبية تتمة

3.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية تتمة

(أب) محاسبة التحوط تتمة

(2) تحوطات التدفقات النقدية

وفيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء من أي مكسب أو خسارة على أداة التحوط التي تم تحديدها كتحوط فعال مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوطات التدفقات النقدية الفعالة المثبتة مبدئياً في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو الصلة.

لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بالإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء المعايير المؤهلة. في حالة التوقف، يتم إثبات أية تغييرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يطفأ على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن الأدوات المحوطة المثبتة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر تبقى في حقوق الملكية حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وعند توقع عدم حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في حقوق الملكية ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أج) موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أد) المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

(أه) إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، بإستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض متعثرة، أي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3 (وذلك عند تأخير السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر). يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضمحلة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس القيمة الأصلية لمعدل الفائدة الفعلي.

يتم تسجيل مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، وهو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر الزمني للأداة المالية أو فترة قصيرة، إلى صافي المبلغ المدرج للموجود المالي أو المطلوب المالي، حيثما يكون ذلك مناسباً.

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات بالمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أستحقاقه نظير تقديم الخدمات. يتم تعريف وتحديد التزامات الأداء، وكذلك توقيت الوفاء بها، عند بدء العقد.

لا تتضمن عقود إيرادات المجموعة التزامات أداء متعددة. عندما تقدم المجموعة خدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمقابل ويتم استحقاقه بصفة عامة فور الوفاء بالخدمة المقدمة في وقت معين أو في نهاية فترة العقد للخدمة مقدمة بمرور الوقت. لقد استنتجت المجموعة بصفة عامة بأنها تعمل كرب المال في جميع ترتيبات إيراداتها نظراً لأنها عادةً ما تسيطر على السلع والخدمات قبل نقلها إلى العميل.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على مدى تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى. يتم إثبات الرسوم والعمولات المرتبطة بالتزامات أداء معينة بعد الوفاء بتلك الالتزامات.

تتضمن التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها بمرور الوقت إدارة الموجودات والخدمات الأخرى، حيث يستلم ويستهلك العميل في الوقت ذاته المنافع التي تقدمها المجموعة في أثناء تنفيذ المجموعة التزاماتها.

تتضمن الرسوم والعمولات المرتبطة بالالتزام بالأداء على الرسوم المكتسبة مقابل تقديم خدمات إدارة الموجودات، التي تتضمن على تنويع المحفظة وإعادة التوازن، وعادة ما تكون على مدى فترات محددة. وتمثل هذه الخدمات التزاماً واحداً بالأداء يتكون من سلسلة من الخدمات المتميزة التي هي إلى حد كبير نفسها، والتي يتم تقديمها باستمرار على مدى فترة العقد. تتألف رسوم أداء الموجودات من رسوم الإدارة والأداء التي تعتبر مقابل متغير.

تقوم المجموعة بإثبات دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

(أو) عملات أجنبية

(1) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. تسجل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، بإستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى حقوق الملكية حتى يستبعد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة عن إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(2) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف للسنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرةً كبند منفصل في حقوق الملكية من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في حقوق الملكية المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

(أز) النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (بإستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزانة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل. هذه المبالغ النقدية وما في حكمها قابلة للتحويل بسهولة إلى مبلغ نقدي معروف وتخضع لمخاطر غير جوهرية للتغير في القيمة.

(أح) عقود الإيجار – المجموعة هي المستأجر

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، بإستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة . قامت المجموعة بإثبات التزامات عقود الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

(أ) الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال في القيمة، ويتم تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجرائها في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار محسوماً منها حوافز الإيجار المستلمة. ما لم تكن المجموعة متأكدة بصورة معقولة من الحصول على ملكية الموجود المؤجر في نهاية فترة عقد الإيجار، يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر. يخضع الحق في استخدام الموجودات إلى الاضمحلال في القيمة. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن الممتلكات والمعدات في القائمة الموحدة للمركز المالي.

(ب) التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي ستسدد على مدى فترة عقد الإيجار. عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة في عقد الإيجار بسهولة، في هذه الحالة بيبور. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيض مدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة أو تغيير في التقييم لشراء الموجود الأساسي والمثبتة ضمن المطلوبات الأخرى في القائمة الموحدة للمركز المالي.

(أز) منح حكومية

يتم إثبات المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن المنحة سيتم استلامها وسيتم الامتثال لجميع الشروط المرفقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند من بنود المصروفات، يتم إثباتها كدخل على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم فيها احتساب التكاليف ذات الصلة، والتي تهدف إلى التعويض عنها. عندما تتعلق المنحة بموجود، يتم إثباته كدخل بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للموجود ذي الصلة. للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إلى الإيضاحين رقم 2.1 و2.5

عندما تستلم المجموعة منح للموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الموجود والمنحة بالمبالغ الإسمية وتدرج في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للموجود، بناءً على نمط استهلاك منافع الموجود الأساسي بموجب أقساط سنوية متساوية.

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. فيما يلي أهم استخدامات الآراء والتقديرات:

(1) مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في إعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

(2) القيمة العادلة للأدوات المالية

حيثما لا يمكن اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في القائمة الموحدة للمركز المالي من الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها بإستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة إستخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن حيثما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل آراء لتحديد القيم العادلة.

تتضمن هذه الآراء على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل التقلبات في أسعار المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق وافتراضات معدل التعثر في سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

(3) نموذج الأعمال

عند إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ضمن أي مستوى من أنشطة أعمالها ينبغي إجراء هذا التقييم. وبصفة عامة، فإن نموذج الأعمال هو الواقع الذي يمكن أن يستدل من خلال الطريقة التي يتم فيها إدارة الأعمال والمعلومات المقدمة للإدارة. عند تحديد ما إذا كان نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات المالية هو الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، تأخذ المجموعة في الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة فيما يتعلق بالمحفظة وتشغيل تلك السياسات من الناحية العملية؛
- تقييم الإدارة لأداء المحفظة ومتطلبات السيولة في ظروف السوق الحالية؛ و
- استراتيجية الإدارة فيما يتعلق بتحقيق إيرادات فوائد الحصص التعاقدية أو تحقيق مكاسب رأسمالية.

(4) اضمحلال الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هو مجال يتطلب استخدام النماذج المعقدة والافتراضات الجوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال، احتمال تعثر العملاء في السداد والخسائر الناتجة عن ذلك)، وتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات. وتستند هذه التقديرات إلى عدد من العوامل حيث يمكن أن تؤدي التغييرات إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة نتائج النماذج المعقدة المتضمنة على عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة والترابط المتبادل بينها. كما يتطلب إصدار عدد من الآراء الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي، الذي يحدد احتمالية حدوث التعثر في السداد للتصنيفات الفردية؛
- تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت المناسب لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة الجيدة والحالة السيئة. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات.
- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- تحديد الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثيرها على احتمالية حدوث التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد والخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد؛
- الاختيار والترجيحات النسبية لسيناريوهات النظرة المستقبلية لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- تحديد فترة التعرض ذات الصلة فيما يتعلق بالتسهيلات المتجددة والتسهيلات التي تخضع لإعادة الهيكلة في وقت إعداد التقارير المالية.

للحصول على المزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم 33.

(5) تأثير كوفيد – 19

لقد انتشرت جائحة كوفيد – 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية. وقد أدى كوفيد – 19 إلى حدوث حالات عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية منها والدولية، عن إجراءات دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات المجموعة تستند بالأساس على اقتصاديات تعتمد بشكل أكبر نسبياً على أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي. وخلال السنة، شهدت أسعار النفط تقلبات غير مسبوقة، ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض الأسعار إلى آثار سلبية متوسطة إلى طويلة الأجل على هذه الاقتصاديات.

وقد تدخلت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم باتخاذ إجراءات لحماية استقرار الاقتصاد العالمي بالاستعانة بمجموعة واسعة من الإجراءات بدءً من خفض أسعار الفائدة إلى برنامج شراء الموجودات بالإضافة إلى ضخ سيولة جوهرية في الاقتصاد.

3 السياسات المحاسبية تتمة

3.4 الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة تتمة

(5) تأثير كوفيد – 19 تتمة

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، أصدرت الإدارة قرارات هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، وقد تأثرت المصادر الأساسية للتقديرات غير المؤكدة بالتأثيرات المحتملة للتقلبات الاقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المسجلة للموجودات المالية وغير المالية للمجموعة، وتعتبر تلك القرارات بمثابة أفضل تقييم للإدارة بناءً على المعلومات المتاحة أو القابلة للرصد. إلا أن الأسواق لا تزال متقلبة، ولا تزال المبالغ المسجلة حساسة لتقلبات السوق.

لقد أثرت جائحة كوفيد – 19 بشكل جوهري على تحديد المجموعة لمخصص الخسائر الائتمانية وتطلب تطبيق أحكام مشددة. وقد أدت إجراءات احتواء جائحة كوفيد – 19 إلى تقليص النشاط الاقتصادي بشكل حاد في العديد من البلدان، مما أدى إلى انخفاض لم يسبق له مثيل في الناتج المحلي الإجمالي وحدوث زيادة ملحوظة في البطالة ابتداء من ربيع سنة 2020. فقد دعمت السياسة المالية والنقدية الجوهرية، وكذلك برامج التأجيل التي يتولاها البنك، بشكل عام، الانخفاض في حالات التعثر في السداد خلال السنة. ومع ذلك، إلا أن عودة انتشار الفيروس وإعادة فرض إجراءات الاحتواء بدرجات متفاوتة في بعض المناطق، بالإضافة إلى تخفيف بعض عناصر الدعم المالي، قد أثار مزيدا من أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بتوقيت ومدى التعافي. نظراً لوجود حالات عدم التيقن بشأن كيفية تطور إجراءات الاحتواء والدعم، وأن المدخلات المستخدمة تخضع بطبيعتها للتغير، مما قد يغير بشكل جوهري تقدير المجموعة لمخصص المرحلة 1 والمرحلة 2 للخسائر الائتمانية في الفترات المستقبلية.

كما أخذت المجموعة في الاعتبار مختلف التعميمات والتوجيهات التنظيمية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي. وقد تضمنت هذه على تعديل عوامل الاقتصاد الكلي التي تستخدمها المجموعة في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وإجراء تعديلات على احتمالات السيناريو التي كانت تستخدم مسبقاً في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب.

خلال السنة، واستناداً إلى التوجيهات التنظيمية باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير الجائحة، قامت المجموعة بتأجيل مدفوعات تمويل العملاء دون فرض أية فوائد إضافية على عملائها المتضررين من خلال تأجيل الفائدة لفترة ستة أشهر. وعلاوة على ذلك، قدمت المجموعة تأجيل أقساط إضافية مع احتساب الفائدة، وفقاً للتوجيهات التنظيمية. وتعتبر هذه الإعفاءات في المدفوعات بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة مسائل التدفقات النقدية للمقترضين. قد يشير الإعفاء المقدم للعملاء إلى زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية. ومع ذلك، تعتقد المجموعة أن تمديد إعفاءات الدفع تلك لا تؤدي تلقائياً إلى زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث يتم توفير هذه الإعفاءات لمساعدة جميع العملاء المؤهلين.

ولمعالجة أوجه عدم التيقن في الإطار الزمني الحالي والتي تم تسجيلها في النتائج الموضوعة، طبقت الإدارة أحكاماً مستندتاً لخبرتها الائتمانية في تحديد الزيادة الجوهرية للمخاطر الائتمانية منذ منحها والمخصص المرجح للخسائر الائتمانية. في ظل وجود أوجه عدم التيقن الجوهري، لقد زاد تأثير الأحكام المستندة على الخبرة الائتمانية المخصصات مقارنة بالسنة السابقة. كما طبقت الإدارة تعديلات كمية ونوعية لتأثيرات سيناريوهات الاقتصاد الكلي التي لم يسبق لها مثيل الناتجة عن جائحة كوفيد – 19، والتأثيرات المؤقتة لبرامج دعم المدفوعات التي يتولى زمامها كلاً من البنك والحكومة والتي قد لا تخفف تماماً من الخسائر المستقبلية، والتأثيرات على القطاعات الضعيفة وبالأخص المتأثرة بجائحة كوفيد – 19.

4 نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
نقد في الصندوق والخزينة	**20.3**	21.2
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية	**184.7**	266.2
ودائع الإحتياطي الإجباري لدى بنوك مركزية	**51.5**	89.0
	256.5	376.4

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في العمليات التشغيلية اليومية للمجموعة.

5 أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة عن حكومة مملكة البحرين مدرجة بالتكلفة المطفأة، وعن جمهورية الهند مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتبلغ قيمتها 487.8 مليون دينار بحريني وصفر دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 482.3 مليون دينار بحريني و2.1 مليون دينار بحريني) على التوالي. كما في 31 ديسمبر 2020، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة عن حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل تبلغ قيمتها 41.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 76.7مليون دينار بحريني).

6 ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**187.9**	183.1
حسابات مصرفية ومبالغ أخرى مستحقة من بنوك	**131.2**	95.5
محسوم منها: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(0.2)**	(0.3)
	318.9	278.3

7 قروض وسلف العملاء

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة:		
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**1,034.3**	1,229.0
قروض استهلاكية	**613.9**	545.2
	1,648.2	1,774.2
محسوم منها: الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**(92.4)**	(103.3)
	1,555.8	1,670.9

فيما يلي التحليل الزمني للقروض الفائت موعد استحقاقها ولكنها غير مضمحلة بعد الأخذ في الاعتبار تأجيل الدفوعات التنظيمية:

2020	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	**9.4**	**–**	**0.4**	**9.8**
قروض استهلاكية	**14.3**	**4.6**	**12.8**	**31.7**
	23.7	**4.6**	**13.2**	**41.5**

2019	لغاية 30 يوماً مليون دينار بحريني	من 31 إلى 60 يوماً مليون دينار بحريني	من 61 إلى 89 يوماً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف	144.5	7.8	7.6	159.9
قروض استهلاكية	20.0	4.8	10.5	35.3
	164.5	12.6	18.1	195.2

فيما يلي توزيع القروض والسلف حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الاقتصادي:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي:		
دول مجلس التعاون الخليجي	**1,373.8**	1,384.9
أوروبا	**32.4**	123.1
آسيا	**97.3**	113.5
أخرى	**52.3**	49.4
	1,555.8	1,670.9

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
القطاع الاقتصادي:		
تجاري وصناعي	**477.5**	533.2
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**140.9**	239.1
إنشائي وعقاري	**266.7**	262.9
حكومي وقطاع عام	**14.9**	7.8
الأفراد	**530.5**	501.9
أخرى	**125.3**	126.0
	1,555.8	1,670.9

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة على القروض والسلف:

(1) قروض تجارية وسحوبات على المكشوف

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
2020				
الرصيد في 1 يناير	**3.2**	**19.0**	**69.0**	**91.2**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**0.8**	**(0.8)**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	**(1.2)**	**1.2**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	**–**	**(1.1)**	**1.1**	**–**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**0.6**	**1.4**	**5.8**	**7.8**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(17.5)**	**(17.5)**
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	**(0.5)**	**1.6**	**(2.2)**	**(1.1)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**2.9**	**21.3**	**56.2**	**80.4**
2019				
الرصيد في 1 يناير	6.3	20.8	81.7	108.8
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	1.2	(0.8)	(0.4)	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير المضمحلة ائتمانياً	(0.3)	1.7	(1.4)	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً	–	(8.8)	8.8	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(0.4)	(1.1)	17.3	15.8
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(33.6)	(33.6)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	(3.6)	7.2	(3.4)	0.2
الرصيد في 31 ديسمبر	3.2	19.0	69.0	91.2

(2) قروض استهلاكية

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
2020				
الرصيد في 1 يناير	**1.7**	**2.6**	**7.8**	**12.1**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	**0.6**	**(0.6)**	**–**	**–**
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	**–**	**(0.2)**	**0.2**	**–**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**1.1**	**(0.3)**	**1.1**	**1.9**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**–**	**–**	**(2.0)**	**(2.0)**
الرصيد في 31 ديسمبر	**3.4**	**1.5**	**7.1**	**12.0**
2019				
الرصيد في 1 يناير	5.1	4.7	5.5	15.3
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	0.7	(0.7)	–	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	(0.1)	0.1	–	–
محول إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	–	(0.5)	0.5	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	–	(0.8)	1.4	0.6
مبالغ مشطوبة خلال السنة	–	–	(3.7)	(3.7)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى	(4.0)	(0.2)	4.1	(0.1)
الرصيد في 31 ديسمبر	1.7	2.6	7.8	12.1

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتملة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي 71.8 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020 (31 ديسمبر 2019: 54.8 مليون دينار بحريني).

في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي القروض والسلف المتضمن على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات 89.4 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 93.4 مليون دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بالأساس من تسهيلات المرابحة والتمويل بالإجارة.

في 31 ديسمبر 2020، بلغت الفوائد المعلقة أو القروض الفائت موعد استحقاقها التي تم اضمحلالها بالكامل 24.1 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 19.5 مليون دينار بحريني).

8 أوراق مالية استثمارية

31 ديسمبر 2020	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر* مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	–	375.1	14.4	389.5
سندات أخرى	–	350.9	–	350.9
أسهم حقوق الملكية	–	43.3	–	43.3
	–	769.3	14.4	783.7
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	–	–	146.6	146.6
أسهم حقوق الملكية	–	27.0	–	27.0
صناديق مدارة	0.7	–	–	0.7
	0.7	27.0	146.6	174.3
	0.7	796.3	161.0	958.0
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	(0.7)	–	(0.7)
الرصيد في 31 ديسمبر	0.7	795.6	161.0	957.3

31 ديسمبر 2019	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر* مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
استثمارات مسعرة:				
سندات حكومية	–	334.2	19.5	353.7
سندات أخرى	–	326.8	–	326.8
أسهم حقوق الملكية	–	42.1	–	42.1
	–	703.1	19.5	722.6
استثمارات غير مسعرة:				
سندات حكومية	–	–	126.0	126.0
أسهم حقوق الملكية	–	26.2	–	26.2
صناديق مدارة	0.7	–	–	0.7
	0.7	26.2	126.0	152.9
	0.7	729.3	145.5	875.5
محسوماً منها: الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	(0.5)	–	(0.5)
الرصيد في 31 ديسمبر	0.7	728.8	145.5	875.0

* كما في 31 ديسمبر 2020، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات حكومية وسندات أخرى بإجمالي 534.4 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 409.1 مليون دينار بحريني) والتي هي مرهونة مقابل اقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء.

كما في 31 ديسمبر 2020، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بقيمة 94.7 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 90.4 مليون دينار بحريني) وأسهم حقوق ملكية إسلامية بقيمة 1.2 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 0.6 مليون دينار بحريني).

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوراق المالية الاستثمارية (سندات حكومية وسندات أخرى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالتكلفة المطفأة):

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر مضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع* مليون دينار بحريني
2020				
الرصيد في 1 يناير	0.2	0.3	–	0.5
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	–	0.2	–	0.2
الرصيد في 31 ديسمبر	0.2	0.5	–	0.7
2019				
الرصيد في 1 يناير	0.1	0.3	–	0.4
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	0.1	–	–	0.1
الرصيد في 31 ديسمبر	0.2	0.3	–	0.5

لم يتم إثبات مخصص الخسارة للاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في القائمة الموحدة للمركز المالي لأن القيمة المدرجة لسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي قيمتها العادلة.

* تتضمن هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة على السندات الحكومية والسندات الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة والبالغة 0.005 مليون دينار بحريني (31 ديسمبر 2019: 0.005 مليون دينار بحريني).

9 استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

لدى المجموعة 23.03% (2019: 23.03%) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

لدى المجموعة 22% (2019: 22%) حصة ملكية في شركة بنفت ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

لدى المجموعة 40% (2019: 40%) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة 24.27% (2019: 24.27%) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة 50% (2019: 50%) حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة على العقارات.

لدى المجموعة 49.96% (2019: 49.96%) حصة ملكية في ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليمتد، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في هولندا.

لدى المجموعة 24.99% (2019: 24.99%) حصة ملكية في إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في جيرسي لإقتناء استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في ألمانيا.

لدى المجموعة 45% (2019: 45%) حصة ملكية في آل أس إي جيرسي هولدنيغز المحدودة بارتنرشب، وهي شراكة مشروع مشترك مؤسسة في جيرسي لتسهيل استثمارات عقارية بصورة غير مباشرة في المملكة المتحدة.

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
القيمة المدرجة لاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
في 1 يناير	**70.6**	62.9
مساهمة إضافية واقتناءات خلال السنة	**0.1**	7.1
حصة البنك من (الخسارة) / الربح للسنة	**(0.1)**	6.8
أرباح أسهم مستلمة	**(3.1)**	(3.9)
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح 16)	**(0.7)**	(1.1)
تعديلات صرف العملات الأجنبية	**1.8**	(0.2)
تغيرات أخرى في أسهم حقوق الملكية / توزيع رأس المال	**(3.1)**	(1.0)
في 31 ديسمبر	**65.5**	70.6

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
المعلومات ذات الصلة بالمركز المالي		
مجموع الموجودات	**76.0**	75.0
مجموع المطلوبات	**48.7**	36.0
المعلومات ذات الصلة بقائمة الدخل		
إيراد	**3.7**	2.9
صافي (الخسارة) / الربح للسنة	**(1.3)**	0.6
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	**(2.5)**	2.3

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زميلة جوهرية. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
صافي دخل الفوائد	**24.6**	27.6
إجمالي ربح مبيعات السيارات	**4.3**	6.8
دخل تشغيلي آخر	**7.5**	13.5
مجموع الدخل التشغيلي	**36.4**	47.9
مصروفات تشغيلية	**(19.1)**	(22.1)
مصروفات أخرى	**(13.2)**	(5.2)
الربح المعدل للسنة	**4.1**	20.6
حصة المجموعة في الربح المعدل للسنة	**0.9**	4.7

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك	**9.2**	6.7
قروض وسلف العملاء	**286.6**	330.6
المخزون	**22.5**	27.1
موجودات أخرى	**50.5**	57.1
مجموع الموجودات	**368.8**	421.5
المطلوبات		
سحوبات على المكشوف من البنك	**–**	0.1
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	**25.2**	26.0
قروض لأجل تابعة للبنك	**209.6**	220.0
سندات صادرة	**–**	20.0
مجموع المطلوبات	**234.8**	266.1
إحتياطي التبرعات الخيرية	**(0.5)**	(0.7)
حقوق الملكية المعدلة	**133.5**	154.7
نسبة حصة ملكية المجموعة	**%23.03**	%23.03
حصة المجموعة في حقوق الملكية المعدلة	**30.7**	35.6

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في 30 سبتمبر 2020 والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير المنتهي في 31 ديسمبر 2020 (2019: نفسه).

تبلغ القيمة السوقية لاستثمارات البنك في شركة البحرين للتسهيلات التجارية بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 24.0 مليون دينار بحريني (2019: 38.1 مليون دينار بحريني).

10 فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
ذمم مدينة	**29.7**	27.2
فوائد مستحقة القبض	**19.1**	19.7
ضمان قيد البيع	**12.6**	12.2
مصروفات مدفوعة مقدماً	**2.3**	2.1
موجود ضريبي مؤجل (إيضاح 22)	**1.6**	1.3
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح 28)	**2.7**	1.3
موجودات أخرى	**15.1**	10.4
	83.1	74.2

يتضمن ذلك على رصيد مستحق القبض تم أخذ مخصص له بالكامل بقيمة 6.2 مليون دينار بحريني (2019: لا شيء) يتعلق بمبلغ مدفوع من قبل المجموعة على الضمان المالي الذي تم الاستناد إليه.

11 ممتلكات ومعدات

	أراضي مملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التكلفة	**8.8**	**28.7**	**54.4**	**11.1**	**0.2**	**103.2**
محسوماً منها: الأستهلاك المتراكم	**–**	**(18.2)**	**(44.9)**	**(4.6)**	**–**	**(67.7)**
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020	**8.8**	**10.5**	**9.5**	**6.5**	**0.2**	**35.5**

	أراضي مملوكة ملكاً حراً مليون دينار بحريني	عقارات ومباني مليون دينار بحريني	أثاث ومعدات مليون دينار بحريني	الحق في استخدام الموجودات مليون دينار بحريني	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التكلفة	9.0	27.7	49.3	8.4	1.4	95.8
محسوماً منها: الأستهلاك المتراكم	–	(16.8)	(41.5)	(2.3)	–	(60.6)
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2019	9.0	10.9	7.8	6.1	1.4	35.2

بلغت مصروفات الإستهلاك للسنة 7.1 مليون دينار بحريني (2019: 6.1 مليون دينار بحريني).

12 اقتراضات لأجل

تم الحصول على الاقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

		القيمة المدرجة	
		2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
سعر الفائدة	سنة الاستحقاق		
%3.50	2020	**–**	144.5
%5.50	2024	**188.5**	188.5
		188.5	333.0

13 حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
ودائع لأجل	**719.7**	965.1
حسابات توفير	**568.9**	655.1
حسابات جارية	**784.5**	491.0
حسابات ودائع أخرى	**94.3**	58.3
	2,167.4	2,169.5

14 فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
مصروفات مستحقة	**38.4**	49.2
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح 28)	**57.9**	27.0
فوائد مستحقة الدفع	**15.2**	24.0
ذمم دائنة	**31.7**	20.6
التزامات عقد الإيجار	**6.5**	6.1
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للعقود المالية والارتباطات (إيضاح 29)	**4.1**	3.3
مطلوبات أخرى	**6.7**	8.8
	160.5	139.0

15 حقوق الملكية

(1) رأس المال

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
المصرح به:		
1,500,000,000 سهم بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**150.0**	150.0
الصادر والمدفوع بالكامل:		
1,361,736,332سهم (2019: 1,296,891,745 سهم) بقيمة أسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**136.2**	129.7

فيما يلي التغير في رأس مال الأسهم العادية:

	عدد الأسهم 2020	عدد الأسهم 2019
الأسهم في 1 يناير	**1,296,891,745**	1,081,647,952
مضافاً إليه: إصدار أرباح عينية	**64,844,587**	–
مضافاً إليه: تحويل الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	**–**	215,243,793
الأسهم في 31 ديسمبر	**1,361,736,332**	1,296,891,745

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ 20 مارس 2019 على تحويل الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل للبنك المدرجة ضمن رأس المال فئة 1 والبالغ قيمتها 86.1 مليون دينار بحريني إلى أسهم عادية بسعر تحويل قدره 400 فلس للسهم اعتباراً من 2 مايو 2019. ونتيجة لذلك، زاد عدد الأسهم الصادرة بمقدار 215,243,793 سهم، وزاد رأس المال المدفوع بنحو 21.5 مليون دينار بحريني وزادت علاوة إصدار الأسهم بنحو 64.6 مليون دينار بحريني.

(2) أسهم خزانة

تمثل أسهم الخزانة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد 12,073,869 (2019: 12,380,542) سهم من أسهمه الخاصة.

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
المقابل المدفوع	**(5.2)**	(5.2)

(3) علاوة إصدار أسهم

إن علاوة إصدار الأسهم الناتجة عن إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(4) خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح أسهم لبعض الموظفين المؤهلين (راجع الإيضاح 42).

(5) أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

وفقًا للتوجيهات التنظيمية الصادرة عن بورصة البحرين بموجب القرار رقم (3) لسنة 2020، تم تحويل جميع أرباح الأسهم التي لم يطالب بها بعد إلى حساب البحرين للمقاصة المحتفظ به لدى مصرف البحرين المركزي. قبل هذا التوجيه ووفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والمستحقة لأكثر من 10 سنوات إلى حقوق الملكية، إلا أنها ستكون متاحة للمساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية. خلال السنة، لم يتم تحويل أي مبلغ إلى حقوق الملكية كأرباح أسهم لم يطالب بها بعد (2019: نفسه).قامت المجموعة بدفع مبلغ وقدره 0.221 مليون دينار بحريني (2019: 0.025 مليون دينار بحريني) لمساهميها من حساب الإحتياطي في حقوق الملكية.

(6) أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة 1

خلال سنة 2016، أتم البنك إصدار أوراق رأسمالية إضافية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 بقيمة إجمالية قدرها 86.098 ألف دينار بحريني تماشياً مع متطلبات اتفاقية بازل 3. يخضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للأوراق الرأسمالية بمعدل 8.25% سنوياً. تم إثبات هذه الأوراق المالية ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي. تم خلال سنة 2019، تحويل هذه الأوراق الرأسمالية إلى أسهم عادية [راجع الإيضاح 15(1)].

(7) إحتياطي قانوني

تم إنشاء الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يحول البنك 10% من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي 50% رأس المال الصادر للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 5.2 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني (2019: 7.5مليون دينار بحريني). إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

(8) إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً لالتزامات المساهمين بتعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك. قام البنك خلال السنة بتحويل مبلغ وقدره 7.5 مليون دينار بحريني إلى الإحتياطي العام (2019: لاشيء دينار بحريني). إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي واجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين.

16 تغيرات متراكمة في القيم العادلة

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
في 1 يناير	**11.7**	(25.7)
محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية	**(0.2)**	1.9
محول إلى الأرباح أوالخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية (دين)	**(3.6)**	(2.8)
محول إلى الأرباح أوالخسائر عند الاضمحلال (دين)	**0.2**	0.1
تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر خلال السنة	**(18.3)**	38.2
في 31 ديسمبر	**(10.2)**	11.7
تحوطات التدفق النقدي		
في 1 يناير	**(0.5)**	0.6
تغير في القيم العادلة غير المحققة	**–**	–
تغير في القيم العادلة غير المحققة – الشركات الزميلة (إيضاح 9)	**(0.7)**	(1.1)
في 31 ديسمبر	**(1.2)**	(0.5)
	(11.4)	11.2

17 توزيعات مقترحة

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
أرباح أسهم نقدية	**27.0**	38.5
أرباح أسهم عينية	**13.6**	6.5
محول إلى الإحتياطي العام [إيضاح 15 (8)]	**2.6**	7.5
تبرعات خيرية	**2.2**	2.0
	45.4	54.5

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع 0.020 دينار بحريني للسهم بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2020 وأرباح أسهم عينية بواقع 0.010 دينار بحريني للسهم (2019: أرباح أسهم نقدية نهائية ومرحلية بواقع 0.030 دينار بحريني و0.010 دينار بحريني للسهم على التوالي بعد حسم أسهم الخزانة كما في 31 ديسمبر 2019 و30 يونيو 2019 على التوالي، وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم). وعلاوة على ذلك، إقترح مجلس الإدارة تحويل 5% (2019: 10%) من الربح السنوي للمجموعة إلى الإحتياطي العام بأجمالي 2.6 مليون دينار بحريني (2019: 7.5 مليون دينار بحريني).

خلال السنة، قام البنك بدفع أرباح أسهم نقدية نهائية بواقع 0.030 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2019 بعد حسم أسهم الخزانة وأرباح أسهم عينية بواقع 0.005 دينار بحريني للسهم (2019: بواقع 0.040 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2018 و0.010 دينار بحريني للسهم فيما يتعلق بسنة 2019 بعد حسم أسهم الخزانة).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في إجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين. كما يخضع دفع أرباح الأسهم للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

18 صافي دخل الفوائد ودخل مشابه

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
(أ) دخل الفوائد ودخل مشابه		
قروض وسلف العملاء	**84.4**	104.4
أوراق مالية استثمارية	**32.0**	39.8
أذونات خزانة	**13.1**	16.1
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**8.2**	16.1
	137.7	176.4
(ب) مصروفات الفوائد ومصروفات مشابهة		
ودائع العملاء	**(30.6)**	(44.4)
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**(26.3)**	(24.7)
	(56.9)	(69.1)
	80.8	107.3

19 دخل الرسوم والعمولات - صافي

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
دخل الرسوم والعمولات	**35.8**	49.3
مصروفات الرسوم والعمولات	**(16.2)**	(22.7)
	19.6	26.6

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مبلغ وقدره 0.03 مليون دينار بحريني (2019: 0.02 مليون دينار بحريني) فيما يتعلق بالودائع والأنشطة الإئتمانية الأخرى.

20 استثمارات ودخل آخر

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
دخل أرباح أسهم	**2.6**	3.9
مكسب من تحويل عملات أجنبية	**5.3**	5.9
مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية	**3.5**	3.0
دخل من الأنشطة التجارية غير المالية*	**5.3**	4.5
دخل آخر	**1.6**	0.3
	18.3	17.6

* يمثل هذا دخل ناتج عن تنفيذ العمليات التجارية غير المالية بالاستعانة بمصادر الخارجية مقدمة من قبل شركة تابعة للبنك.

21 مجموع المخصصات – صافي

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء (إيضاح 7)	**9.7**	16.4
مبالغ مستردة من القروض والسلف تم أخذ مخصص لها بالكامل المشطوبة في السنوات السابقة	**(1.7)**	(0.5)
أوراق مالية استثمارية (إيضاح 8)	**0.2**	0.1
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**(2.6)**	2.3
ضمان قيد البيع	**–**	0.6
	5.6	18.9

22 الضرائب

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
القائمة الموحدة للمركز المالي		
موجود ضريبي مؤجل (إيضاح 10)	**1.6**	1.3
القائمة الموحدة للارباح أو الخسائر		
(مصروف) ضريبي مؤجل / إنتفت الحاجة إليه على العمليات الأجنبية	**0.3**	(0.2)

يتم قياس الضريبة الحالية بالمبلغ المتوقع دفعه فيما يتعلق بالدخل الخاضع للضريبة للسنة وفقاً لقانون ضريبة الدخل لسنة 1961. يتم إثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة للنتائج الضريبية المستقبلية لفروق التوقيت كونها الفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي الذي ينشأ في فترة واحدة ويكون قادراً على استرجاع فترة لاحقة أو أكثر من فترة. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة على أساس فروق التوقيت فقط إلى الحد الذي يثبت بأن هناك تأكيد معقول بأن الدخل الخاضع للضريبة المستقبلية سيكون متاح مقابل لتلك الموجودات الضريبية التي يمكن تحقيقها.

تتضمن المصروفات الضريبية للمجموعة على جميع الضرائب المباشرة المستحقة على الأرباح الخاضعة للضريبة للوحدات إلى السلطات المعنية في كل بلد من بلدان التأسيس، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات القضائية. وبالتالي، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الضريبية الفعلية. يبلغ معدل الضريبة الفعلي 43.68% للسنة الحالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (2019: 43.68%).

تتعرض المجموعة لالتزامات ضريبية محتملة بمبلغ وقدره 1.8 مليون دينار بحريني (2019: 1.9 مليون دينار بحريني). استناداً إلى رأي الإدارة، فإنه من غير المحتمل أن ينتج أي التزام من هذه القضايا الجارية مع السلطات الضريبية المحلية في كل بلد من بلدان تأسيس شركات المجموعة، وفقاً للقوانين الضريبية السائدة في تلك السلطات.

23 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح للسنة بقسمة الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2020	2019
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك لحساب النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح	**52.0**	75.4
محسوم منه: التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة 1	**–**	(3.6)
صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك	**52.0**	71.8
المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة	**1,349,951,967**	1,275,713,045
النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**0.039**	0.056
المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية المعدلة لتأثير التخفيض، بعد حسم أسهم الخزانة القائمة خلال السنة	**1,349,951,967**	1,275,713,045
النصيب المخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)	**0.039**	0.056

24 القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربع قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تتعامل بالأساس في ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات ائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.

الخدمات المصرفية للشركات

تتعامل بالأساسي في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.

الخدمات المصرفية الدولية

تتعامل بالأساسي في القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وحسابات الودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.

الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى

تقدم الأساسي خدمات أسواق الأموال والتجارة والخزانة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشتمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية وإدارة الأموال. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية بالاستعانة بمصادر خارجية.

24 القطاعات التشغيلية تتمة

معلومات القطاعات تتمة

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى رئيس العمليات متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020:

	الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
دخل الفوائد	**33.1**	**31.6**	**25.6**	**47.4**	**137.7**
مصروفات الفوائد	**(5.0)**	**(11.3)**	**(15.6)**	**(25.0)**	**(56.9)**
سعر تحويل الأموال الداخلية	**(1.1)**	**(0.8)**	**2.4**	**(0.5)**	**–**
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**27.0**	**19.5**	**12.4**	**21.9**	**80.8**
دخل تشغيلي آخر	**12.4**	**4.5**	**4.6**	**16.4**	**37.9**
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**39.4**	**24.0**	**17.0**	**38.3**	**118.7**
مجموع المخصصات – صافي	**(0.4)**	**(5.2)**	**0.3**	**(0.3)**	**(5.6)**
نتيجة القطاع	**12.3**	**3.9**	**5.0**	**31.5**	**52.7**
حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**0.5**	**–**	**–**	**(0.6)**	**(0.1)**
الربح للسنة					**52.6**
الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					**(0.6)**
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك					**52.0**
موجودات القطاع	**683.8**	**621.7**	**785.3**	**1,555.0**	**3,645.8**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**35.7**	**–**	**–**	**29.8**	**65.5**
موجودات مشتركة					**49.1**
مجموع الموجودات					**3,760.4**
مطلوبات القطاع	**1,053.3**	**699.5**	**677.9**	**708.9**	**3,139.6**
مطلوبات مشتركة					**106.3**
مجموع المطلوبات					**3,245.9**

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019:

	الخدمات المصرفية للأفراد مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات مليون دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية مليون دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
دخل الفوائد	33.7	40.3	40.8	61.6	176.4
مصروفات الفوائد	(5.1)	(16.4)	(15.8)	(31.8)	(69.1)
سعر تحويل الأموال الداخلية	5.5	4.1	(4.8)	(4.8)	–
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	34.1	28.0	20.2	25.0	107.3
دخل تشغيلي آخر	19.4	3.7	5.7	15.4	44.2
الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	53.5	31.7	25.9	40.4	151.5
مجموع المخصصات - صافي	0.8	0.6	(19.6)	(0.7)	(18.9)
نتيجة القطاع	25.6	17.7	(9.0)	34.9	69.2
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	5.7	–	–	1.1	6.8
الربح للسنة					76.0
الربح العائد إلى حقوق غير مسيطرة					(0.6)
الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك					75.4
موجودات القطاع	629.6	620.7	1,015.4	1,476.3	3,742.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	40.6	–	–	30.0	70.6
موجودات مشتركة					52.4
مجموع الموجودات					3,865.0
مطلوبات القطاع	901.4	838.8	826.6	661.7	3,228.5
مطلوبات مشتركة					89.5
مجموع المطلوبات					3,318.0

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع الموجودات والمطلوبات.

	المحلي مليون دينار بحريني	الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020			
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	**72.5**	**8.3**	**80.8**
حصة البنك من ربح / (خسارة) شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**0.5**	**(0.6)**	**(0.1)**
دخل تشغيلي آخر	**34.4**	**3.5**	**37.9**
	107.4	**11.2**	**118.6**
موجودات غير متداولة *	**87.2**	**26.4**	**113.6**

	المحلي مليون دينار بحريني	الأخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2019			
صافي دخل الفوائد ودخل مشابه	92.9	14.4	107.3
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	5.7	1.1	6.8
دخل تشغيلي آخر	40.0	4.2	44.2
	138.6	19.7	158.3
موجودات غير متداولة *	91.3	26.7	118.0

* تمثل الموجودات غير المتداولة الاستثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة والضمان قيد البيع والممتلكات والمعدات.

25 النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المتضمن في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في 31 ديسمبر:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
نقد في الصندوق والخزينة (إيضاح 4)	**20.3**	21.2
حسابات جارية وإيداعات لدى بنوك مركزية (إيضاح 4)	**184.7**	266.2
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة 90 يوماً أو أقل	**312.7**	249.4
	517.7	536.8

26 معاملات الطرف ذي العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. جميع القروض والسلف المقدمة للأطراف ذات العلاقة هي منتجة وتخضع لمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

	مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
قروض وسلف العملاء	**–**	**26.9**	**1.9**	**28.8**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**65.5**	**–**	**65.5**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**185.4**	**0.8**	**8.5**	**194.7**
31 ديسمبر 2019				
قروض وسلف العملاء	**–**	21.9	3.0	24.9
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	70.6	–	70.6
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	210.4	5.1	9.1	224.6

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

	مساهمين رئيسيين مليون دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة مليون دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
دخل الفوائد	**–**	**1.0**	**–**	**1.0**
مصروفات الفوائد	**5.2**	**–**	**0.1**	**5.3**
حصة البنك من خسارة شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**(0.1)**	**–**	**(0.1)**
31 ديسمبر 2019				
دخل الفوائد	–	1.5	–	1.5
مصروفات الفوائد	4.6	0.1	0.2	4.9
حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	6.8	–	6.8

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين، بما فيهم الرؤساء التنفيذيين:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
مكافآت الموظفين القصيرة الأجل	**10.3**	10.9
مكافآت الموظفين الطويلة الأجل	**0.7**	1.2
	11.0	12.1

حصة موظفي الإدارة الرئيسين في خطة حوافز أسهم الموظفين، راجع الإيضاح 42.

27 تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يوضح الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية في قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي، باستثناء في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الاستحقاقات الفعلية المشار اليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

31 ديسمبر 2020	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**205.0**	**–**	**–**	**–**	**205.0**	**–**	**–**	**–**	**51.5**	**256.5**
أذونات خزانة	**74.6**	**164.5**	**135.7**	**113.0**	**487.8**	**–**	**–**	**–**	**–**	**487.8**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**306.7**	**5.7**	**6.0**	**0.5**	**318.9**	**–**	**–**	**–**	**–**	**318.9**
قروض وسلف العملاء	**208.7**	**106.2**	**124.6**	**102.2**	**541.7**	**610.6**	**323.3**	**30.3**	**49.9**	**1,555.8**
أوراق مالية استثمارية	**31.7**	**23.7**	**37.6**	**15.8**	**108.8**	**304.2**	**333.1**	**94.7**	**116.5**	**957.3**
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**65.5**	**65.5**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**70.5**	**–**	**–**	**–**	**70.5**	**12.6**	**–**	**–**	**–**	**83.1**
ممتلكات ومعدات	**–**	**–**	**0.1**	**0.2**	**0.3**	**29.1**	**0.9**	**3.7**	**1.5**	**35.5**
مجموع الموجودات	**897.2**	**300.1**	**304.0**	**231.7**	**1,733.0**	**956.5**	**657.3**	**128.7**	**284.9**	**3,760.4**
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**225.4**	**89.9**	**9.0**	**1.9**	**326.2**	**4.1**	**–**	**–**	**–**	**330.3**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**20.9**	**–**	**78.7**	**95.4**	**195.0**	**204.2**	**–**	**–**	**–**	**399.2**
اقتراضات لأجل	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**188.5**	**–**	**–**	**–**	**188.5**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**291.8**	**54.1**	**44.0**	**22.4**	**412.3**	**0.5**	**–**	**–**	**1,754.6**	**2,167.4**
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	**154.3**	**–**	**0.1**	**0.2**	**154.6**	**2.6**	**0.6**	**2.7**	**–**	**160.5**
مجموع المطلوبات	**692.4**	**144.0**	**131.8**	**119.9**	**1,088.1**	**399.9**	**0.6**	**2.7**	**1,754.6**	**3,245.9**
صافي	**204.8**	**156.1**	**172.2**	**111.8**	**644.9**	**556.6**	**656.7**	**126.0**	**(1,469.7)**	**514.5**
متراكم	**204.8**	**360.9**	**533.1**	**644.9**		**1,201.5**	**1,858.2**	**1,984.2**	**514.5**	

31 ديسمبر 2019	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	6 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع الفرعي مليون دينار بحريني	1 إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	287.4	–	–	–	287.4	–	–	–	89.0	376.4
أذونات خزانة	69.2	190.3	127.2	97.7	484.4	–	–	–	–	484.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	248.6	–	–	29.7	278.3	–	–	–	–	278.3
قروض وسلف العملاء	213.7	113.8	164.8	132.2	624.5	750.7	203.6	48.4	43.7	1,670.9
أوراق مالية استثمارية	38.3	32.4	39.4	29.0	139.1	295.9	305.8	20.3	113.9	875.0
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	–	–	–	–	–	–	–	70.6	70.6
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	62.0	–	–	–	62.0	12.2	–	–	–	74.2
ممتلكات ومعدات	0.1	0.1	0.1	0.3	0.6	27.7	2.1	3.2	1.6	35.2
مجموع الموجودات	919.3	336.6	331.5	288.9	1,876.3	1,086.5	511.5	71.9	318.8	3,865.0
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	228.7	48.9	64.5	19.2	361.3	1.8	–	–	–	363.1
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	3.0	10.2	–	129.2	142.4	171.0	–	–	–	313.4
اقتراضات لأجل	–	144.5	–	–	144.5	188.5	–	–	–	333.0
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	255.2	41.5	86.2	49.5	432.4	0.2	–	–	1,736.9	2,169.5
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	133.2	0.1	0.1	0.3	133.7	1.3	1.9	2.1	–	139.0
مجموع المطلوبات	620.1	245.2	150.8	198.2	1,214.3	362.8	1.9	2.1	1,736.9	3,318.0
صافي	299.2	91.4	180.7	90.7	662.0	723.7	509.6	69.8	(1,418.1)	547.0
متراكم	299.2	390.6	571.3	662.0		1,385.7	1,895.3	1,965.1	547.0	

28 مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هو عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. يخضع استخدام المشتقات المالية لسياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض الحد من المخاطر الناتجة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمها الاعتبارية. إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الأساسي الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. تشير القيم الاعتبارية إلى حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولكنها لا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

31 ديسمبر 2020	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	**2.6**	**0.7**	**256.8**
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	**0.1**	**57.2**	**525.7**
	2.7	**57.9**	**782.5**

31 ديسمبر 2019	قيمة عادلة موجبة مليون دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة مليون دينار بحريني	القيمة الاعتبارية مليون دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة:			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	0.7	0.6	174.4
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة:			
مقايضات سعر الفائدة	0.6	26.4	595.4
	1.3	27.0	769.8

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلعة أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وبالنسبة لعقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس الالتزام إما لشراء أو بيع كمية محددة من سلعة ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

ترتبط معظم أنشطة تداول المشتقات المالية للمجموعة بمعاملات متوازية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. يتضمن جزء من عملية إدارة المخاطر على إدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتمثل سياسة المجموعة في الحد من تعرضها لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة. بالنسبة للاستراتيجيات المطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين 36 و37 على التوالي.

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات تستخدم المجموعة المشتقات المالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. يتحقق ذلك من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي مقابل تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل بند التحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية، حسب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة للتقلبات في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والدين الصادر والصناديق المقترضة الأخرى. تستخدم المجموعة عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط تلك، تتمثل المصادر الرئيسية لعدم الفعالية في عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط. تخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما أدى إلى تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة:

	أقل من شهر واحد	من 1 إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات
مخاطر سعر الفائدة					
تحوط الأوراق المالية الاستثمارية					
31 ديسمبر 2020					
القيمة الاسمية	**–**	**5.7**	**16.8**	**198.1**	**305.1**
متوسط سعر الفائدة الثابت	**%0**	**%5**	**%4**	**%5**	**%6**
31 ديسمبر 2019					
القيمة الاسمية	3.4	14.3	12.8	253.4	311.5
متوسط سعر الفائدة الثابت	%6	%6	%5	%5	%6

البند الوارد في قائمة المركز المالي حيث تكون القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة القبض والمشتقات المالية والموجودات الأخرى".

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود تحوط:

	2020			2019	
	القيمة المدرجة	القيمة المدرجة	تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على بند التحوط المدرج في القيمة المدرجة*	القيمة المدرجة	تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على بند التحوط المدرج في القيمة المدرجة*
سندات (الأوراق المالية الاستثمارية)	**573.9**	638.3	**51.4**	22.1	

* يمثل تعديلات تحوط القيمة العادلة المتراكمة على بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة.

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت المجموعة بإثبات صافي مكسب بمبلغ وقدره 33.4 مليون دينار بحريني (2019: صافي مكسب قدره 32.3 مليون دينار بحريني)، والذي يمثل مكسب ناتج عن أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتج من بنود التحوط العائدة إلى المخاطر التي تم تحوطها 33.7 مليون دينار بحريني (2019: خسارة بمبلغ وقدره 32.6 مليون دينار بحريني).

تحوطات التدفقات النقدية

في 31 ديسمبر 2020 و2019، لم تحتفظ المجموعة بأية أدوات للتحوط من تعرضات التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

البند الوارد في قائمة المركز المالي حيث تكون القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية المدرجة هي "الفوائد المستحقة الدفع والمشتقات المالية والمطلوبات الأخرى".

29 ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات الاقبول مصممة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للارتباطات التعاقدية بتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، بشكل خاص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية على الارتباطات بتقديم الائتمان، يحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة. إلا أنه من المتوقع أن يكون مقدار المحتمل للخسارة الذي لا يمكن تحديده بسهولة، أقل بكثير من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن معظم الارتباطات بتقديم الائتمان مرهونة باحتفاظ العملاء على معايير ائتمانية محددة. إن للارتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة تقل عن سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع المبالغ المتعاقد عليها لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

تلزم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (بما في ذلك الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته رهناً بشروط معنية محددة في العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم إدراجها ضمن خطابات الضمان سكيون لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود تتم أساساً بأسعار فائدة عائمة.

لدى المجموعة الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التالية:

31 ديسمبر 2020	عند الطلب مليون دينار بحريني	أقل من 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التزامات محتملة				
اعتمادات مستندية	**2.5**	**20.1**	**13.0**	**35.6**
خطابات ضمان	**177.3**	**–**	**–**	**177.3**
				212.9
ارتباطات				
ارتباطات القروض غير المسحوبة	**181.5**	**–**	**–**	**181.5**
				394.4

31 ديسمبر 2019	عند الطلب مليون دينار بحريني	أقل من 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
التزامات محتملة				
اعتمادات مستندية	2.2	10.7	13.2	26.1
خطابات ضمان	222.3	–	–	222.3
				248.4
ارتباطات				
ارتباطات القروض غير المسحوبة	154.5	–	–	154.5
				402.9

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سيتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

فيما يلي التعرض (بعد تطبيق عامل تحول الائتمان) والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة:

	2020			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	**178.7**	**18.4**	**15.4**	**212.5**
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.5)**	**(0.2)**	**(3.4)**	**(4.1)**

	2019			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة	197.8	75.0	22.0	294.8
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.5)	(2.8)	–	(3.3)

30 إدارة المخاطر

تنطوي أنشطة المجموعة على المخاطرة على أساس منتظم من خلال أعمالها. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة مستمرة. تعد إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي يتحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة ممارسات رائدة في مجال إدارة المخاطر بهدف إدارة بيان المخاطر العامة بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

يتم قياس المخاطر ومراقبتها وتقديم تقارير بشأنها وفقاً للمبادئ والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. تساعد لجنة المخاطر التابعة للمجلس مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته من حيث الإشراف على إدارة ومراقبة أطر المخاطر والمخاطر. رئيس المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان. يقدم رئيس المخاطر تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، مما يضمن الفصل بين الواجبات والرقابة الإدارية عن الوحدات التي تنشأ عنها الأعمال التجارية - وهو مبدأ أساسي من مبادئ عملية إدارة المخاطر.

بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. إن لجنة إدارة المخاطر ولجنة مخاطر الدول ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، التي تتألف من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا، وهي لجان إدارية رفيعه المستوى مسئوله عن الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بقائمة المركز المالي على المستوى الجزئي، كما تقوم بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات ومخاطر أسعار الفائدة والسيولة. تقوم لجنة مخاطر الدول المعنية بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بالدول التي تم تحديدها للقيام بالأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية العامة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بازل وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

يحتفظ قسم إدارة مخاطر الائتمان التابع للمجموعة بمعايير عالية لإدارة المخاطر وذلك عن طريق تطبيق التقنيات والمنهجيات المتاحة. وتعد بيئة الرقابة من ضمن مسئولياته، وتستند من بين الأمور الأخرى، على مبدأ الفصل بين الواجبات والاستقلالية. أن قسم إدارة مخاطر الائتمان المسئول عن النظر في خصائص المخاطرالكامنة في المنتجات الجديدة والحالية والأنشطة والدول والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسئول عن وضع وتعديل السياسات والإجراءات المتعلقة بالمخاطر وحدود التعرضات للتخفيف من حدة هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وتقيم وثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي مخاطر العنصر 2 باستفاضة وتحدد المستوى المطلوب من احتياطي رأس المال للبنك. كما أن قسم إدارة المخاطر والائتمان مسئول عن ضمان الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والقانونية المتعلقة بإدارة المخاطر مثل اعتماد استخدام المبادئ التوجيهية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي وما إلى ذلك في البنك. يقوم قسم التدقيق الداخلي للمجموعة بإجراء تقييم مستقل للعمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ورأس المال وفقاً لخطة التدقيق السنوية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تمت مناقشة الأنواع المختلفة من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة وكيفية إدارة المجموعة تلك المخاطر في الإيضاحات الواردة أدناه.

31 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنتج مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تتضمن الأنشطة التجارية للمجموعة على مخاطر الخسارة نتيجة لفشل العملاء أو الزبائن أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك الحكومات، من الوفاء بالتزاماتهم بما في ذلك سداد المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والضمانات والذمم المدينة الأخرى وفي الوقت المناسب. وبالتالي، فإن الفشل يؤدي إلى تكبد المجموعة لخسارة مالية.

تتمثل أهداف المجموعة في إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي:

- الحفاظ على إطار من الضوابط للإشراف على المخاطر الائتمانية؛
- تحديد وتقييم وقياس المخاطر الائتمانية بشكل واضح ودقيق على نطاق المجموعة وداخل كل وحدة من وحدات الأعمال على حدة، من مستوى التسهيلات الفردية حتى إجمالي المحفظة؛
- مراقبة وتخطيط المخاطر الائتمانية بما يتفق مع توقعات مجلس الإدارة وتفادي التركيزات غير المرغوب فيها؛ و
- متابعة المخاطر الائتمانية والالتزام بالضوابط المتفق عليها.

يظهر تركز المخاطر الائتمانية عندما تدخل مجموعة من الأطراف الأخرى والعملاء في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تقوم المجموعة باستمرار بمراجعة تركزها في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، الإقليم الجغرافي وتاريخ الاستحقاق والقطاع الصناعي. تستخدم حدود السياسة والحدود التشغيلية للحفاظ على التركزات عند المستويات المناسبة، والتي تتوافق مع مدى قبول المخاطر المحددة للشركات التجارية. تستند الحدود عادة إلى طبيعة الإقراض ومقدار معايير الاكتتاب. يتحقق التنويع، للحد من مخاطر التركز من خلال وضع حدود قصوى لتعرضات الأطراف الأخرى الفردية. يتم الإبلاغ عن التجاوزات إلى السلطة المختصة كما هو محدد في سياسة المخاطر الائتمانية.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية باستمرار والحد من المعاملات مع أطراف أخرى محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي التركزات غير مرغوبة فيها للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في مواقع أو شركات تجارية محددة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على المخاطر الائتمانية في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي وكذلك على مستوى المحافظ الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض من الائتمان وهيكل الائتمان ومصدر سداده. يتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل مسئولي الائتمان والاستثمار المعينين من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. لدى البنك مستويات صلاحيات موافقة متدرجة تبعاً لمدى المخاطر، وتضم الأفراد الذين ثبتت جدراتهم الائتمانية والاستثمارية ولجنة إدارة الائتمان ولجان المجلس. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم اعتماد جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تتجاوز حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام بأحكام سياسات مخاطر الائتمان الموضوعة. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات المخاطر الائتمانية ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة الحدود الائتمانية. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان هما إحدى الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار.

تقع مسئولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على وحدة الأعمال المعنية. وتتأكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما أنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والائتمانات المنتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، إن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية للأطراف الأخرى لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للفروع الخارجية.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تراقب المجموعة مخاطر التركز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين أو الأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد إجراء تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والارتباطات والالتزامات المحتملة. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس الإجمالي، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية، ولكن بعد عمل مخصص للخسائر الائتمانية، حسب مقتضى الحال.

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
أرصدة لدى بنوك مركزية	**236.2**	355.2
أذونات خزانة	**487.8**	484.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**318.9**	278.3
قروض وسلف العملاء	**1,555.8**	1,670.9
اوراق مالية استثمارية	**886.3**	806.0
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**66.6**	59.1
	3,551.6	3,653.9
التزامات محتملة	**212.9**	248.4
ارتباطات القروض غير المسحوبه	**181.5**	154.5
	394.4	402.9
	3,946.0	4,056.8

32 تركز المخاطر

إن توزيع الموجودات والمطلوبات والارتباطات الائتمانية والالتزامات المحتملة حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي هي كالتالي:

	2020			2019		
	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني	موجودات مليون دينار بحريني	مطلوبات مليون دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة مليون دينار بحريني
الإقليم الجغرافي:						
دول مجلس التعاون الخليجي	**3,098.8**	**2,675.5**	**330.3**	3,151.1	2,475.1	345.9
أمريكا الشمالية	**152.3**	**21.9**	**0.5**	99.2	7.9	0.9
أوروبا	**194.6**	**338.6**	**6.2**	282.9	605.8	7.5
آسيا	**231.6**	**191.9**	**54.0**	248.9	212.4	45.7
أخرى	**83.1**	**18.0**	**3.4**	82.9	16.8	2.9
	3,760.4	**3,245.9**	**394.4**	3,865.0	3,318.0	402.9
القطاع الصناعي:						
تجاري وصناعي	**626.1**	**175.1**	**216.9**	647.8	147.3	192.6
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**700.7**	**942.4**	**21.6**	763.4	1,207.8	35.6
إنشائي وعقاري	**304.9**	**66.5**	**115.2**	302.1	58.0	132.2
حكومي وقطاع عام	**1,275.0**	**369.5**	**–**	1,327.1	420.5	–
أفراد	**530.5**	**1,201.2**	**0.3**	501.9	1,077.0	0.4
أخرى	**323.2**	**491.2**	**40.4**	322.7	407.4	42.1
	3,760.4	**3,245.9**	**394.4**	3,865.0	3,318.0	402.9

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية الائتمان للموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 للعلاقات الائتمان، وتدل من 1 إلى 8 إلى درجات المنتجة، بينما يشير 9 و10 إلى الدرجات المتعثرة تماشياً مع توجيهات بازل 3. وتمثل الدرجات من 1 إلى 3 درجة عالية (غير مشكوك فيها إلى مخاطر ائتمان جيدة) وتمثل الدرجات من 4 إلى 6 درجة المعيار الأساسي (مرضية إلى مخاطر ائتمان مقبولة) وتمثل الدرجات من 7 إلى 8 درجة دون المستوى (مرضية إلى مخاطر ائتمانية عالية).

تشتمل طريقة تصنيف المجموعة على 19 مستوى من مستويات التصنيف لأدوات الدّين. يقوم المقياس الرئيسي بتقييم التصنيفات الائتمانية الخارجية لوكالات التصنيف لأدوات الدّين إلى درجة عالية ودرجة المعيار الأساسي ودرجة فات موعد استحقاقها ودرجة مضمحلة بشكل فردي. تمثل الدرجات من 1 إلى 7 درجة عالية (AAA إلى A-) وتمثل الدرجات من 8 إلى 16 درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-) وتمثل الدرجات من 17 إلى 19 درجة دون المستوى (CCC+ إلى CCC-).

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة المخاطر الائتمانية والممارسات التي تعبر عن المخاطر الائتمانية الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

33.1 تحليل نوعية الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، والديون الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي القيم المدرجة، ما لم يذكر ذلك على وجه التحديد.، بالنسبة لارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ الواردة في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**176.1**	**3.0**	–	**179.1**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**458.4**	**170.6**	–	**629.0**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**4.6**	**127.6**	–	**132.2**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	**94.0**	**94.0**
	639.1	**301.2**	**94.0**	**1,034.3**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(2.9)**	**(21.3)**	**(56.2)**	**(80.4)**
صافي القيمة المدرجة	**636.2**	**279.9**	**37.8**	**953.9**
31 ديسمبر 2019				
قروض وسلف العملاء – قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	212.5	3.4	–	215.9
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	632.3	168.8	–	801.1
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	3.8	115.3	–	119.1
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	92.9	92.9
	848.6	287.5	92.9	1,229.0
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(3.2)	(19.0)	(69.0)	(91.2)
صافي القيمة المدرجة	845.4	268.5	23.9	1,137.8

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**587.0**	**–**	**–**	**587.0**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**5.0**	**3.4**	**–**	**8.4**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**–**	**9.1**	**–**	**9.1**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**–**	**–**	**9.4**	**9.4**
	592.0	**12.5**	**9.4**	**613.9**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(3.4)**	**(1.5)**	**(7.1)**	**(12.0)**
صافي القيمة المدرجة	**588.6**	**11.0**	**2.3**	**601.9**
31 ديسمبر 2019				
قروض وسلف العملاء – قروض العملاء المدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	518.5	–	–	518.5
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	–	7.3	–	7.3
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	–	8.0	–	8.0
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	11.4	11.4
	518.5	15.3	11.4	545.2
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.7)	(2.6)	(7.8)	(12.1)
صافي القيمة المدرجة	516.8	12.7	3.6	533.1

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2020				
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	**161.9**	**–**	**–**	**161.9**
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	**485.8**	**78.3**	**–**	**564.1**
	647.7	**78.3**	**–**	**726.0**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.2)**	**(0.5)**	**–**	**(0.7)**
صافي القيمة المدرجة	**647.5**	**77.8**	**–**	**725.3**
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	**75.7**	**–**	**–**	**75.7**
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	**573.1**	**0.1**	**–**	**573.2**
	648.8	**0.1**	**–**	**648.9**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**–**	**–**	**–**	**–**
صافي القيمة المدرجة	**648.8**	**0.1**	**–**	**648.9**
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	**91.9**	**1.6**	**–**	**93.5**
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	**215.3**	**34.4**	**–**	**249.7**
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	**5.1**	**30.7**	**–**	**35.8**
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	**–**	**–**	**15.4**	**15.4**
	312.3	**66.7**	**15.4**	**394.4**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.5)**	**(0.2)**	**(3.4)**	**(4.1)**
صافي القيمة المدرجة	**311.8**	**66.5**	**12.0**	**390.3**

	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً مليون دينار بحريني	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
31 ديسمبر 2019				
سندات دين استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
درجة عالية (AAA إلى A-)	150.9	–	–	150.9
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	332.9	179.3	–	512.2
	483.8	179.3	–	663.1
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.2)	(0.3)	–	(0.5)
صافي القيمة المدرجة	483.6	179.0	–	662.6
سندات دين استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة				
درجة عالية (AAA إلى A-)	77.9	–	–	77.9
درجة المعيار الأساسي (BBB+ إلى B-)*	531.2	18.7	–	549.9
	609.1	18.7	–	627.8
الخسائر الائتمانية المتوقعة	–	–	–	–
صافي القيمة المدرجة	609.1	18.7	–	627.8
ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية				
درجة عالية (درجة 1 إلى 3)	125.1	–	–	125.1
درجة المعيار الأساسي (درجة 4 إلى 6)	166.7	52.4	–	219.1
دون المستوى (درجة 7 إلى 8)	–	36.7	–	36.7
متعثرة (درجة 9 إلى 10)	–	–	22.0	22.0
	291.8	89.1	22.0	402.9
الخسائر الائتمانية المتوقعة	(0.5)	(2.8)	–	(3.3)
صافي القيمة المدرجة	291.3	86.3	22.0	399.6

* تتضمن درجة المعيار الأساسي على استثمارات غير مصنفة بمبلغ وقدره 5.1 مليون دينار بحريني (2019: 5.2 مليون دينار بحريني).

33.2 ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يعتمد مقدار ونوعية الضمانات المطلوبة على تقييم المخاطر الائتمانية للطرف الآخر. يتم تطبيق التوجيهات فيما يتعلق بقبول أنواع الضمانات ومعايير التقييم.

فيما يلي الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها:

- للإقراض التجاري، حقوق على الممتلكات العقارية والضمانات المصرفية؛
- لإقراض الأفراد، الرهون العقارية على العقارات السكنية؛
- الضمانات النقدية مثل الودائع المصرفية؛ و
- الأوراق المالية القابلة للتداول في السوق.

كما تحصل المجموعة على ضمانات من الشركات الأم على قروض شركاتها التابعة.

تراقب المجموعة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الأساسية، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال عملية مراجعتها لمدى ملائمة مخصص خسائر الاضمحلال.

تتمثل سياسة المجموعة في بيع العقارات المستردة بشكل منظم. ويتم استخدام متحصلات البيع في خفض أو سداد المطالبات المعلقة. وبصفة عامة، لا تشغل المجموعة العقارات المستردة للاستخدام التجاري.

تحتفظ المجموعة بالضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. يوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسية للضمانات المحتفظ بها مقابل مختلف أنواع الموجودات المالية.

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
موجودات المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض إدارة مخاطر	**40.2**	38.9
القروض والسلف:		
- النقدية	**76.2**	59.3
- إقراض الرهن العقاري	**765.7**	1,013.6
- الأدوات المالية	**7.4**	12.9
- أخرى*	**25.7**	24.6

* تشتمل الموجودات الأخرى على تحديد الحقوق والضمانات المصرفية والوثائق العامة وسياسات التأمين وخطابات العرض والسندات الإذنية واتفاقيات القروض لأجل والقاطرات والسفن.

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال

(أ) الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من واقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

(ب) درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤية لمخاطر التعثر في السداد وتطبق الآراء الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد مخاطر التعثر في السداد التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. تم تخصيص لكل مقترض من المقترضين درجة مخاطر ائتمانية عند الإثبات المبدئي وذلك على أساس المعلومات المتوفرة عن المقترض. يخضع المقترضين لمراقبة مستمرة، مما يؤدي إلى نقل المقترض إلى درجات مختلفة من المخاطر الائتمانية.

(ج) إصدار الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تشهد التعرضات الخاصة بالبنك. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي: نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة الفعلية والبطالة ونمو الائتمان المحلي وأسعار النفط وإيرادات الحكومة المركزية وذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

(د) تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية والتصنيفات الخارجية للمخاطر ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، واقع التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب. وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهرية تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من 30 يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد مما يلي:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة 30 يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة 1) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً (والمرحلة 2) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

33 نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية تتمة

33.3 المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة في تقدير الاضمحلال تتمة

(هـ) الموجودات المالية المعاد تفاوضها / المعدلة

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة والاحتفاظ بالعميل وعوامل أخرى غير مرتبطة بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة. كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلاً من امتلاك الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها لضمان استيفاء جميع المعايير واحتمال حدوث المدفوعات المستقبلية.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى 12 شهراً الماضية ضمن المرحلة 2. وتعتبر فترة 12 شهراً كافية لفحص مدى كفاية التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي على أساس الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

(و) تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة الإداة المالية متعثرة في السداد، وبالتالي يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 (المضمحلة ائتمانياً) في جميع الحالات عندما يصبح المقترض متأخراً في سداد التزاماته التعاقدية لمدة 90 يوماً. قد يتضمن الدليل الموضوعي الذي يثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً على خرق العقد، مثل التعثر في السداد أو العجز عن سداد الفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو مدفوعات على المبلغ الأصلي للديّن أو مؤشرات على أنه من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو إعادة تنظيم مالي جوهري آخر أو اختفاء السوق النشطة أو أي معلومات أخرى التي يمكن ملاحظتها تتعلق بمجموعة من الموجودات مثل التغيرات السلبية في وضع دفع المقترضين أو الجهات المصدرة في المجموعة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد في المجموعة. يتم شطب الموجودات المالية بعد إجراء جميع أنشطة إعادة الهيكلة والتحصيل ولا يوجد هناك احتمال واقعي للاسترداد.

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل إن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسييل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛
- تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً؛ و
- تصنيف المقترض على أساس 9 أو 10 وفقاً لدرجات التصنيف الائتماني للمجموعة.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف. يتوافق تعريف التعثر في السداد إلى حدٍ كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك لأغراض رأس المال التنظيمي.

يتم اعتبار الأداة المالية على أنها "متحسنه" وبالتالي يتم إعادة تصنيفها خارج المرحلة 3 عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة على الأقل لمدة 12 شهراً متتالية. يعتمد القرار المتعلق بتصنيف الموجود على أنه المرحلة 2 أو المرحلة 1 بمجرد تحسنه على درجة الائتمان المحدثة، في وقت التحسن، وما إذا كان هذا يشير إلى حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية مقارنة عند الإثبات المبدئي.

(ز) إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر التاريخية في السداد. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية المذكورة أعلاه والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات التقدير بشأن اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات المعنية بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية. وكما هو الحال بالنسبة لأي تنبؤات اقتصاديه، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجه عالية من عدم التيقن المتأصل، وبالتالي فان النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك النتائج المتوقعة. تعتبر المجموعة أن هذه التوقعات تمثل أفضل تقديراتها للنتائج المحتملة، وقد قامت بإجراء تحليل لأوجه عدم التماثل والتباين داخل المناطق الجغرافية المختلفة للمجموعة ليتثبت أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة السيناريوهات المحتملة.

(ح) قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

(1) احتماليه حدوث التعثر في السداد؛

(2) الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و

(3) قيمة التعرض عند التعثر في السداد؛.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلاً من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات الأسواق للوصول إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف الأخرى أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاقات المتبقية بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. تأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات لما يلي:

1 - **معدلات التحسن:** تعرف على أنها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.

2 - **معدلات الاسترداد:** تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة للموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمونة.

3 - **معدلات الخصم:** تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقراض والضمانات المالية، تتضمن قيمة التعرض عند التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقدي في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، القروض المتجددة وقروض السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون 3 سنوات في (المرحلة الثانية) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة الأولى) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة ونوع الطرف الآخر الذي يتضمن على ما يلي:

(1) درجات المخاطر الائتمانية؛

(2) نوع المنتج؛ و

(3) الموقع الجغرافي للمقترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقي متماثلة على النحو المناسب.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة بشأنها، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخلياً. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهرية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك كما يلي:

(1) بنوك ومؤسسات مالية؛

(2) حكومية؛ و

(3) أوراق مالية استثمارية (أدوات الدين).

(ط) تقييم واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال فترة جائحة كوفيد – 19

يعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عملية حسابية معقدة تتضمن على عدد كبير من المدخلات والافتراضات المترابطة والمخصص غير حساس لعامل واحد فقط. تتضمن الدوافع الرئيسية للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل رئيسي على ما يلي

- التغيرات في نوعية الائتمان للمقترض أو الأداة، تنعكس أساساً في التغيرات في تصنيفات المخاطر الداخلية / الخارجية؛
- التغيرات في ظروف الاقتصاد الكلي للنظره المستقبلية، وبالأخص متغيرات الاقتصاد الكلي التي تتم معايرة النماذج وفقاً لها، والتي هي ترتبط ارتباطًا بالخسائر الائتمانية في المحفظة ذات الصلة؛
- التغيرات في قيمة الضمانات الأساسية المحتفظ بها؛
- التغيرات في تصميم السيناريوهات والأوزان المخصصة لكل سيناريو؛ و
- التحويلات بين المراحل، التي يمكن أن تنتج عنها تغييرات في أي من المدخلات المذكورة أعلاه.

لا تزال البيئة الاقتصادية غير مؤكدة وقد تتعرض تغيرات الاضمحلال المستقبلية للمزيد من التقلبات (بما في ذلك من التغيرات التي تطرأ على توقعات الاقتصاد الكلي) اعتماداً على طول عمر جائحة كوفيد – 19 وإجراءات الاحتواء ذات الصلة ، وكذلك مدى فعالية إجراءات الدعم طويلة الأمد المقدمة من قبل المصارف المركزية والحكومات والمؤسسات الأخرى. وبالأخذ في الاعتبار السيناريو الحالي، قامت المجموعة بتطبيق استثناءات على تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً تحليل فحص الضغوطات الداخلية (بجانب آراء الإدارة). في أثناء تقدير الاستثناءات، تم الأخذ في الاعتبار الخطورة المحتملة للصدمة الاقتصادية ومدتها حدوثها، بما في ذلك تأثيرات الحد من إجراءات الدعم الحكومي، وكذلك المسار المحتمل للانتعاش اللاحق. كما أخذت المجموعة في الاعتبار التأثيرات المتباينة المحتملة على فئات المحافظ والقطاعات، بما في ذلك التصريحات الصادرة عن الهيئات التنظيمية المختلفة بشأن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في سياق جائحة كوفيد – 19.

يتضمن الجدول التالي على تحليل للمبلغ المؤجل للمبلغ الأصلي المتعلق بقروض وسلف العملاء، الذين تم تزويدهم بهذه المزايا خلال السنة، والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة:

31 ديسمبر 2020	المرحلة 1 مليون دينار بحريني	المرحلة 2 مليون دينار بحريني	المرحلة 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
قروض تجارية وسحوبات على المكشوف				
إجمالي الرصيد	**95.6**	**118.3**	**0.2**	**214.2**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(0.4)**	**(5.0)**	**(0.1)**	**(5.5)**
صافي القيمة المدرجة	**95.2**	**113.3**	**0.1**	**208.7**
عدد العملاء	**160**	**113**	**2**	**275**
قروض استهلاكية				
إجمالي الرصيد	**384.0**	**9.1**	**1.4**	**394.5**
الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(2.3)**	**(1.3)**	**(0.8)**	**(4.4)**
صافي القيمة المدرجة	**381.7**	**7.8**	**0.6**	**390.1**
عدد العملاء	**32,546**	**869**	**103**	**33,518**

وقد تم بناء النماذج التي تستخدمها المجموعة ومعايرتها باستخدام الاتجاهات والارتباطات التاريخية، بالإضافة إلى السيناريوهات الاقتصادية للنظرة المستقبلية. لم يكن من الممكن في الوقت الحالي وضع نماذج موثوقة لمدى شدة التوقعات الحالية للاقتصاد الكلي والتعقيد الإضافي الناتج عن أنظمة الدعم المختلفة والتوجيهات التنظيمية في جميع المناطق الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة. ونتيجة لذلك، قد تؤدي النماذج الحالية إلى نتائج إما أن تكون ذات استثناءات متحفظة أو ذات استثناءات استبشارية، اعتماداً على المحفظة / القطاع المحدد. ونتيجة لذلك، فقد أصبح من الضروري وضع الاستثناءات على الافتراضات في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتعديلات المحددة أو العامة اللاحقة للنموذج، وتم أخذها في الاعتبار من قبل المجموعة. ونظراً لأن التغييرات في النماذج تستغرق وقتاً طويلاً لتطويرها وفحصها، والمسائل التي تحد من البيانات المذكورة أعلاه، فإن المجموعة تتوقع أن هذه الاستثناءات وتعديلات النماذج اللاحقة تعالج أوجه عدم التيقن الكامنة في البيئة الحالية والمستقبلية وتعكس عوامل المخاطر ذات الصلة التي لم يتم تسجيلها في النتائج الموضوعة على النموذج.

وبالنظر إلى الحالة الفريدة التي تسمح فيها المصارف المركزية بتأجيل/الوقف الاختياري لبعض فئات القروض، وفي خضم المؤشرات الاقتصادية المتدهورة، تم تحديد احتمالات التعثر في السداد لبعض المحافظ المالية من الناحية النوعية ودمجها في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

وتعكس المخصصات الإضافية للإدارة حالات عدم التيقن الجوهرية لجائحة كوفيد – 19. فقد تضمنت الاعتبارات الخطورة المحتملة للاضطرابات الاقتصادية ومدة حدوثها، وزيادة المخاطر الائتمانية لقطاعات محددة وفئات/ شرائح القروض، مثل البناء والطاقة والطيران، وما إلى ذلك.

يوضح الجدول التالي تأثير السيناريوهات المتعددة على الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 1 والمرحلة 2) المستخدمة من قبل المجموعة مقارنة بالخسائر الائتمانية المتوقعة التي كانت ستنتج عن تطبيق وزن على الحالة الأساسية أو أسوأ سيناريو:

31 ديسمبر 2020	مزيج السيناريوهات المستخدم من قبل المجموعة مليون دينار بحريني	سيناريو 1 (الحالة الأساسية المحسنة) مليون دينار بحريني	سيناريو 2 (زيادة وزن أسوأ سيناريو) مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء	**29.1**	**26.1**	**29.6**
أوراق مالية استثمارية	**0.7**	**0.7**	**0.7**
تعرضات غير مدرجة في الميزانية	**0.7**	**0.6**	**0.7**

34 القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

تقوم المجموعة أحياناً بتقديم تنازلات أو إجراء تعديلات على شروط القروض الأصلية كاستجابة للصعوبات المالية التي يواجهها المقترض، بدلاً من امتلاك الضمانات أو الحصول على ضمانات إضافية. تعتبر المجموعة بأن القرض ممنوح لوقت عندما يتم تقديم تلك الامتيازات أو التعديلات نتيجة للصعوبات المالية الحالية أو المتوقعة للمقترض وما كانت المجموعة لتوافق عليها لولا أن المقترض يتمتع بقوة مالية جيدة.

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها خلال السنة والتي لم يكن لها تأثير جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
قروض وسلف العملاء		
قروض تجارية	**44.8**	67.6
قروض استهلاكية	**3.2**	4.0
	48.0	71.6

35 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي قد تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم تنفيذ الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بإجراء أي أنشطة متاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع الإيضاح 36.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام. مما يعني أن هناك 1% نسبة لإمكانية حدوث خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة من قبل النموذج. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغت القيمة المعرضة للمخاطر المحتسبة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه 0.2 مليون دينار بحريني (2019: 0.2 مليون دينار بحريني).

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً لأنظمة ملاءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو التأكد بأن الافتراضات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقماً على أساس القيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي عن نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول المتخذة من قبل المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، يقوم قسم التدقيق الداخلي التابع للبنك وكذلك مستشار خارجي بإجراء تحقق من صحة النموذج الداخلي.

36 مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة عند مستويات مستقرة ومقبولة من أجل الحفاظ على صافي دخل فوائد ثابتة. تراقب المجموعة مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات "ماذا لو" للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الاقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات صرف العملات الأجنبية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق رئيس الخزينة، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة بشكل دوري.

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020، فإن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة 12 شهراً القادمة بما يقارب 16.6 مليون دينار بحريني (2019: زيادة قدرها 20.1 مليون دينار بحريني). ومع ذلك، فإن الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار 200 نقطة أساسية قد لا يكون افتراضاً عملياً في البيئة الحالية، نظراً إلى المستويات المنخفضة الحالية لأسعار الفائدة، وبالتالي الحد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة عند 0%، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد بما يقارب 12.7 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 19.6 مليون دينار بحريني).

	معدل الصدمة المتوقعة (+200 نقطة أساسية)		معدل الصدمة المتوقعة (-200 نقطة أساسية)	
	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني	**2020 مليون دينار بحريني**	2019 مليون دينار بحريني
دينار بحريني	**15.2**	15.7	**12.1**	15.7
دولار أمريكي	**0.7**	5.0	**–**	4.5
دينار كويتي	**0.6**	0.6	**0.3**	0.6
أخرى	**0.1**	(1.2)	**0.3**	(1.2)
المجموع	**16.6**	20.1	**12.7**	19.6

إن الزيادة بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على رأس المال بما يقارب 8.2% بإجمالي 43.0 مليون دينار بحريني (2019: 3.4% باجمالي 18.3 مليون دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار 200 نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على رأس المال بما يقارب 8.2% بإجمالي 43.0 مليون دينار بحريني (2019: 3.4% باجمالي 18.3 مليون دينار بحريني).

37 مخاطر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تقلب في قيمة العملة الرئيسية للأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني. لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الاستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

	معادل فائض (عجز)	
	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
الدولار الأمريكي	**100.5**	92.8
اليورو	**0.1**	3.7
عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)	**6.4**	13.0
الدينار الكويتي	**0.4**	(2.4)
أخرى	**0.3**	(1.2)

بما أن الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (الإيضاح 35).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط مقابل مخاطر العملة المحددة تحديداً.

38 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغييرات في القيمة المقابلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

فيما يلي التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة:

	أسهم حقوق الملكية المتداولة			التأثير على أسهم حقوق الملكية	
	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني	% التغير في المؤشر	**2020 مليون دينار بحريني**	2019 مليون دينار بحريني
بورصة البحرين	**12.9**	9.6	±15%	**1.9**	1.4
أسواق الأوراق المالية الأخرى	**30.4**	32.5	±15%	**4.6**	4.9
				6.5	6.3

39 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بودائع قانونية مختلفة لدى البنوك المركزية، وقد حصلت على خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسئوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزانة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها وحدود الفجوات بموجب الفاصل الزمني من سلم الاستحقاقات وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب الفاصل الزمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

تتمثل سياسة البنك في الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزانة والسندات الحكومية لضمان توفر الأموال اللازمة لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق رئيس الخزينة، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وعدم تركيز التمويل في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد إجراء تحليل شامل للسيناريو.

خلال فترة كوفيد – 19، قامت المجموعة بزيادة تنويع مصادر تمويلها وعززت مركز السيولة لديها. ومازالت الحكومات والسلطات النقدية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية، بما في ذلك بنك البحرين والكويت، تتخذ إجراءات لدعم الاقتصاد والنظام المالي. تتضمن هذه الإجراءات التدابير المالية والنقدية والتدابير المالية الأخرى لزيادة السيولة وتقديم المساعدة المالية للعملاء من الأفراد والمؤسسات التجارية الصغيرة والعملاء التجاريين والشركات. وقد حافظت المجموعة على مراكز قوية لرأس المال والسيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى الذي حدده مصرف البحرين المركزي، حيث بلغت نسبة ملاءة رأس المال 21.8% ونسبة تغطية السيولة 289.7% وصافي نسبة التمويل المستقر 134.2% كما في 31 ديسمبر 2020.

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (بما في ذلك الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة.

31 ديسمبر 2020	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 شهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**43.3**	**183.4**	**90.3**	**9.0**	**2.0**	**5.1**	**–**	**–**	**–**	**333.1**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**–**	**21.4**	**1.7**	**81.4**	**99.3**	**212.8**	**–**	**–**	**–**	**416.6**
اقتراضات لأجل	**–**	**5.4**	**–**	**–**	**5.4**	**219.9**	**–**	**–**	**–**	**230.7**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**1,432.3**	**170.6**	**221.3**	**166.1**	**153.1**	**46.0**	**–**	**–**	**–**	**2,189.4**
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	**1,475.6**	**380.8**	**313.3**	**256.5**	**259.8**	**483.8**	**–**	**–**	**–**	**3,169.8**
خطابات ضمان	**177.3**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**177.3**
ارتباطات القروض غير المسحوبة	**181.5**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**181.5**
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	**–**	**(3.0)**	**(11.0)**	**(10.8)**	**(27.1)**	**(292.8)**	**(305.6)**	**(40.6)**	**(51.6)**	**(742.5)**
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	**–**	**1.7**	**8.4**	**8.1**	**21.8**	**257.7**	**285.5**	**27.9**	**47.5**	**658.6**
	–	**(1.3)**	**(2.6)**	**(2.7)**	**(5.3)**	**(35.1)**	**(20.1)**	**(12.7)**	**(4.1)**	**(83.9)**

31 ديسمبر 2019	تحت الطلب مليون دينار بحريني	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	شهر واحد إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	3 أشهر إلى 6 شهر مليون دينار بحريني	6 أشهر إلى 12 شهر مليون دينار بحريني	سنة واحدة إلى 5 سنوات مليون دينار بحريني	5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	55.0	199.9	49.3	77.7	19.7	2.1	–	–	–	403.7
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	3.6	11.7	2.7	134.4	181.6	–	–	–	334.0
إقتراضات لأجل	–	5.3	147.1	–	5.3	230.5	–	–	–	388.2
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	1,180.0	140.2	221.2	320.8	263.5	51.5	–	–	–	2,177.2
مجموع المطلوبات المالية غير المخصومة	1,235.0	349.0	429.3	401.2	422.9	465.7	–	–	–	3,303.1
خطابات ضمان	222.3	–	–	–	–	–	–	–	–	222.3
ارتباطات القروض غير المسحوبة	154.5	–	–	–	–	–	–	–	–	154.5
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	–	(6.8)	(19.3)	(9.5)	(27.2)	(355.9)	(318.0)	(43.3)	(54.1)	(834.1)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	–	6.5	18.8	8.9	26.1	347.7	310.7	38.9	52.5	810.1
	–	(0.3)	(0.5)	(0.6)	(1.1)	(8.2)	(7.3)	(4.4)	(1.6)	(24.0)

40 المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ إجراءات رسمية لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وما إلى ذلك. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في 31 ديسمبر 2020، لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي 1.1 مليون دينار بحريني (2019: 1.2 مليون دينار بحريني). بناءً على إفادة الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل أن تنشأ أية التزامات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنها من تشغيل عملياتها بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى رئيس المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بتقديم تقارير عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسوب الرئيسية. ويتم إجراء عمليات نسخ إحتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. ويضمن ذلك أنه في حالة حدوث عطل في أنظمة الحاسوب، سيتمكن البنك من مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشأ البنك مركز مساندة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. يتمثل الهدف الرئيسي من خطة استمرارية الأعمال هو ضمان أن يتمكن البنك في حالة وقوع كارثة كاملة أو جزئية، من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية إلى العملاء، وللحد من أي آثار سلبية على أنشطة البنك من خلال إجراء دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، فيما يتعلق بالوظائف الهامة المحددة. لدى الشركات التابعة للبنك خطط طوارئ مماثلة لعملياتها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمراقبة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم ذاتية للمخاطر والضوابط عليها واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للفقدان وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

41 القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

إن المدخلات الجوهرية لتقييم سندات أسهم حقوق الملكية المصنفة ضمن المستوى 3 هي معدل النمو السنوي للتدفقات النقدية ومعدلات الخصم وبالنسبة للصناديق فهو معدل خصم نقص السيولة. سيؤدى انخفاض معدل النمو وارتفاع معدل الخصم ومعدل خصم نقص السيولة إلى انخفاض القيمة العادلة. سيكون التأثير على القائمة الموحدة للمركز المالي أو القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق المساهمين غير جوهري إذا تغيرت متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة في التقييم العادل للسندات غير المسعرة بنسبة 5 في المئة. لم تكن هناك أية تغييرات جوهرية في أساليب التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية بالمقارنة مع السنة السابقة.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2020 و2019:

31 ديسمبر 2020	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	**725.3**	**–**	**–**	**725.3**
أسهم حقوق الملكية	**43.3**	**6.7**	**20.3**	**70.3**
صناديق مدارة	**–**	**0.7**	**–**	**0.7**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**–**	**2.6**	**–**	**2.6**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	**–**	**0.1**	**–**	**0.1**
	768.6	**10.1**	**20.3**	**799.0**
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	**–**	**0.7**	**–**	**0.7**
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	**–**	**57.2**	**–**	**57.2**
الرصيد في 31 ديسمبر	**–**	**57.9**	**–**	**57.9**

31 ديسمبر 2019	المستوى 1 مليون دينار بحريني	المستوى 2 مليون دينار بحريني	المستوى 3 مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	660.5	–	–	660.5
أسهم حقوق الملكية	42.1	8.4	17.8	68.3
صناديق مدارة	–	0.7	–	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	0.7	–	0.7
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	0.6	–	0.6
	702.6	10.4	17.8	730.8
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	–	0.6	–	0.6
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	–	26.4	–	26.4
الرصيد في 31 ديسمبر	–	27.0	–	27.0

تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و2019، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة الموضحة في القوائم المالية الموحدة.

	31 ديسمبر 2020		
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	**188.5**	**195.4**	**6.9**
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	**161.0**	**161.5**	**(0.5)**

	31 ديسمبر 2019		
	القيمة المدرجة مليون دينار بحريني	القيمة العادلة مليون دينار بحريني	الفرق مليون دينار بحريني
المطلوبات المالية			
اقتراضات لأجل	333.0	339.7	6.7
الموجودات المالية			
أوراق مالية استثمارية	145.5	146.1	(0.6)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي القيمة العادلة ضمن المستوى 1.

كما في 31 ديسمبر 2020 و2019، إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، بخلاف تلك المفصح عنها في الجدول أعلاه.

42 الدفع على أساس الأسهم

في سنة 2014، اعتمد البنك الأنظمة المتعلقة بممارسات المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وبالتالي عدله إطار عمل خطة المكافآت المتغيرة الخاصة به. تمت الموافقة على إطار عمل السياسة المعدلة ومكونات الحوافز من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015. وقد تم الجمع بين خطة الأسهم الجديدة واطار عمل خطة المكافآت المعدلة حديثاً والذي صدر بتكليف من مصرف البحرين المركزي والذي يعرف بخطة الحوافز القصيرة الأجل وخطة الحوافز الطويلة الأجل.

خطة حوافز الأسهم القصيرة الأجل والطويلة الأجل

يتم منح حوافز الأسهم الطويلة الأجل لكبار المدراء وما فوق، مع خدمة لأكثر من 12 شهراً في تاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى استيفاء الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى ثلاث سنوات ولا يزال الموظف في العمل في نهاية فترة الثلاث سنوات (فترة الاكتساب). يتم منح حوافز الأسهم القصيرة الأجل للموظفين تماشياً مع توجيهات أنظمة المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

يوضح الجدول التالي المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
مصروفات ناتجة عن معاملات الدفع يتم تسويتها على أساس الأسهم	**2.4**	2.6
أسهم مكتسبة خلال السنة	**(2.0)**	(2.0)

فيما يلي التغيرات في عدد الأسهم في خطة الحوافز الطويلة الأجل وخطة الحوافز القصيرة الأجل

	عدد الأسهم	
	2020	2019
الرصيد الإفتتاحي للأسهم الممنوحة ولكنها غير مكتسبة	**11,042,091**	11,547,534
أسهم حقوق الملكية المحول إلى صندوق الائتمان	**5,055,964**	964,270
عدد الأسهم الصادرة خلال السنة للمشاركين	**(5,114,201)**	(1,469,713)
	10,983,854	11,042,091

بلغ سعر السوق لأسهم البنك بناءً على السعر المعروض في بورصة البحرين 0.505 دينار بحريني للسهم الواحد كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 0.573 دينار بحريني).

43 ملاءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملاءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

	2020 مليون دينار بحريني	2019 مليون دينار بحريني
رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**523.6**	535.7
رأس المال فئة 2	**27.6**	28.5
مجموع قاعدة رأس المال (أ)	**551.2**	564.2
التعرض الموزون لمخاطر الائتمان	**2,208.0**	2,282.6
التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية	**282.6**	267.9
التعرض الموزون لمخاطر السوق	**37.5**	47.4
مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)	**2,528.1**	2,597.9
ملاءة رأس المال (أ / ب * 100)* %	**%21.8**	%21.7
الحد الأدنى المطلوب	**%14.0**	%14.0

إدارة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لسياسات إدارة رأس المال الخاص بالمجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً، وضمان احتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

اعتمد البنك إطار عمل ملاءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل 3 وذلك اعتباراً من 1 يناير 2015 وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قام البنك بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قام البنك بوضع إجراءات لعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج عائد رأس المال المعدل مقابل المخاطر في عملية اتخاذ القرارات الخاصة به.

44 صافي نسبة التمويل المستقر

يتمثل الهدف من صافي نسبة التمويل المستقر في تعزيز مرونة بيان مخاطر السيولة لدى البنوك وتحفيز قطاع مصرفي أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. ويحد صافي نسبة التمويل المستقر من الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة القصير الأجل، ويشجع على إجراء تقييم أفضل لمخاطر التمويل في جميع البنود المدرجة وغير المدرجة بالميزانية وتعزز استقرار التمويل.

يتم حساب صافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لتوجيهات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. إن الحد الأدنى لصافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 100%، إلا أنه، وفقاً للتعميم رقم OG/106/2020 الصادر عن مصرف البحرين المركزي المؤرخ في 17 مارس 2020 والتعميم رقم OG/296/2020 المؤرخ في 26 أغسطس 2020، والتعميم رقم OG/431/2020 المؤرخ في 29 ديسمبر 2020، تم تخفيض الحد إلى 80% حتى 31 ديسمبر 2021، لاحتواء التأثيرات المالية لكوفيد – 19. بلغ صافي نسبة التمويل المستقر الموحد للمجموعة 134.2% كما في 31 ديسمبر 2020 (31 ديسمبر 2019: 128.7%).

إن أهم العوامل وراء التمويل المستقر المتاح هي القاعدة الرأسمالية القوية ومحفظة الودائع الكبيرة للأفراد والشركات الصغيرة، ومحفظة كبيرة من ودائع المؤسسات غير المالية (المتعلقة بالودائع الحكومية والشركات)، وكذلك التمويل المتوسط الأجل من اتفاقيات إعادة الشراء والسندات متوسطة الأجل. لقد شكلت قاعدة رأس المال 21.2% من التمويل المستقر المتاح بينما شكلت ودائع الأفراد والشركات الصغيرة 47.4% من التمويل المستقر المتاح (بعد تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالنسبة للتمويل المستقر المطلوب، فإن السبب الرئيسي وراء الانخفاض النسبي للتمويل المستقر المطلوب، مقارنةً بالتمويل المستقر المتاح، يتعلق بالمحفظة الكبيرة للأصول السائلة عالية الجودة لبنك البحرين والكويت والتي تمثل حوالي ربع إجمالي التمويل المستقر المطلوب (قبل تطبيق الأوزان ذات الصلة).

بالمقارنة مع نهاية شهر ديسمبر 2019، زاد صافي نسبة التمويل المستقر من 128.7% إلى 134.2% ويعود ذلك بالأساس إلى الزيادة الجوهرية في ودائع عملاء الأفراد والشركات الصغيرة.

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2020 كما يلي:

	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	528.1	–	–	27.6	555.7
أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	–
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	–	499.6	3.5	0.2	478.2
ودائع أقل ثباتاً	–	723.9	81.5	37.3	762.1
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية	–	–	–	–	–
تمويل بالجملة آخر	–	1,188.7	159.0	391.7	822.4
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	–	61.9	–	–	–
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	–	158.1	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	528.1	2,632.2	244.0	456.8	2,618.4
التمويل المستقر المطلوب:					
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	–	–	–	–	264.7
التمويل والقروض / الأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	–	415.8	7.5	46.8	112.9
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	–	319.6	109.1	897.8	977.4
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	0.5	–	66.5	43.5
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض:					
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	–	–
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	61.9	60.4	194.0	243.2
موجودات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	–	12.6	–	–	12.6
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	248.9	–	–	–	248.9
البنود غير المدرجة في الميزانية	–	961.5	–	–	48.1
مجموع التمويل المستقر المطلوب	248.9	1,771.9	177.0	1,205.1	1,951.3
نسبة صافي التمويل المستقر (%) – كما في 31 ديسمبر 2020					%134.2

تم احتساب صافي نسبة التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2019 كما يلي:

البند	القيم غير الموزونة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
	تاريخ استحقاق غير محدد مليون دينار بحريني	أقل من 6 أشهر مليون دينار بحريني	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة مليون دينار بحريني	أكثر من سنة واحدة مليون دينار بحريني	المجموع القيم الموزونة مليون دينار بحريني
التمويل المستقر المتاح:					
رأس المال					
رأس المال التنظيمي	540.7	–	–	28.5	569.2
أدوات رأسمالية أخرى	–	–	–	–	–
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع ثابتة	–	415.8	6.5	0.2	401.4
ودائع أقل ثباتاً	–	640.5	96.6	48.4	711.8
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية	–	–	–	–	–
تمويل آخر بالجملة	–	1,303.5	306.9	360.7	862.2
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	–	30.4	–	–	–
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	–	137.5	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	540.7	2,527.7	410.0	437.8	2,544.6
التمويل المستقر المطلوب:					
صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	–	–	–	–	268.2
التمويل والقروض / الأوراق المالية الممنوحة:					
القروض الممنوحة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والقروض الممنوحة غير المضمونة للمؤسسات المالية	–	345.0	61.0	111.4	193.7
القروض الممنوحة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنها قروض:	–	405.7	101.0	826.5	955.8
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	2.4	5.2	89.9	62.3
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض:					
بوزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	–	–
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	–	4.9	49.5	203.0	219.2
موجودات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	–	6.2	–	–	6.2
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	228.9	–	–	–	228.9
البنود غير المدرجة في الميزانية	–	869.4	–	–	43.5
مجموع التمويل المستقر المطلوب	228.9	1,633.6	216.7	1,230.8	1,977.8
نسبة صافي التمويل المستقر (%) – كما في 31 ديسمبر 2019					%128.7

45 نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع. يغطي هذا النظام "الأشخاص الاعتباريين" (الأفراد) بحد أقصى قدره 20,000 ألف دينار بحريني كما هو محدد بموجب متطلبات مصرف البحرين المركزي. يقوم البنك بدفع مساهمة دورية حسب تكليف صادر من مصرف البحرين المركزي.

46 نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في شهر يناير 1996 بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة 3% أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك 10% من إجمالي راتب الموظف.

يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف 5 سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة 19.0 مليون دينار بحريني (2019: 19.0 مليون دينار بحريني). ومن إجمالي المبلغ الأصلي للصندوق، فإن مدفوعات المبلغ الأصلي للقرض يعادل 16.3 مليون دينار بحريني (2019: 16.4مليون دينار بحريني) المشتملة على مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمنها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن المبلغ الأصلي، تم استثمار مبلغ وقدره 6.7 مليون دينار بحريني (2019: 4.9 مليون دينار بحريني) في سندات حكومية بحرينية وسندات دول مجلس التعاون الخليجي.

47 موجودات الأمانة

بلغت الموجودات المدارة 82.3 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2020 (2019: 66.0 مليون دينار بحريني). ويحتفظ بهذه الموجدات بصفة ائتمانية، وتقاس بالتكلفة، ولا تدرج في القائمة الموحدة للمركز المالي. بلغ إجمالي القيمة السوقية لجميع تلك الأموال 87.7 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2020 (2019: 68.3 مليون دينار بحريني).

48 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في القائمة الموحدة للمركز المالي وفئات الأدوات المالية:

31 ديسمبر 2020	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	**256.5**	**256.5**
أذونات خزانة	–	–	–	**487.8**	**487.8**
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	**318.9**	**318.9**
قروض وسلف العملاء	–	–	–	**1,555.8**	**1,555.8**
أوراق مالية استثمارية	**0.7**	**725.3**	**70.3**	**161.0**	**957.3**
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	–	–	–	**66.0**	**66.0**
مجموع الموجودات	**0.7**	**725.3**	**70.3**	**2,846.0**	**3,642.3**
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	**330.3**	**330.3**
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	–	–	**399.2**	**399.2**
اقتراضات لأجل	–	–	–	**188.5**	**188.5**
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	–	–	–	**2,167.4**	**2,167.4**
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	–	–	–	**116.5**	**116.5**
مجموع المطلوبات	–	–	–	**3,201.9**	**3,201.9**

31 ديسمبر 2019	مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر مليون دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مليون دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	–	376.4	376.4
أذونات خزانة	–	2.1	–	482.3	484.4
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	278.3	278.3
قروض وسلف العملاء	–	–	–	1,670.9	1,670.9
أوراق مالية استثمارية	0.7	660.5	68.3	145.5	875.0
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	–	–	–	59.9	59.9
مجموع الموجودات	0.7	662.6	68.3	3,013.3	3,744.9
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	–	–	363.1	363.1
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	–	–	–	313.4	313.4
اقتراضات لأجل	–	–	–	333.0	333.0
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	–	–	–	2,169.5	2,169.5
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	–	–	–	89.8	89.8
مجموع المطلوبات	–	–	–	3,268.8	3,268.8

49 أرقام المقارنة

تم إعادة بعض أرقام المقابلة لسنة 2019 لتتوافق مع عرض القوائم المالية للسنة الحالية. ولم تؤثر إعادة التصنيفات تلك على صافي الربح ومجموع الموجودات ومجموع المطلوبات أو مجموع حقوق الملكية للمجموعة المسجلة مسبقاً.

الإفصاح العام الإضافي – التأثير المالي لجائحة كوفيد – 19

31 ديسمبر 2020

وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم رقم: OG/259/2020 المؤرخ في 14 يوليو 2020 والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية في ظل التأثيرات الحالية لفيروس كورونا (كوفيد – 19)، يفصح البنك في هذا التقرير عن معلومات إضافية تتعلق بالتأثير المالي لتفشي جائحة كوفيد – 19 على قوائمه المالية الموحدة ونتائج عملياته.

لقد انتشرت جائحة كوفيد – 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما تسبب في تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية. وقد تضمنت هذه الإجراءات إغلاق الأعمال التجارية وفرض قيود على السفر والحجر الصحي وفرض قيود على التجمعات العامة والخاصة. ولقد أدت هذه الإجراءات إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة في عدد كبير من الاقتصاديات المتقدمة في النمو والناشئة.

لقد أظهرت المجموعة قوة مالية ومرونة تشغيلية بالرغم من هذه الأحداث، بالتزامن مع حماية صحة وسلامة الموظفين، ودعم العملاء في الوقت نفسه. ولا تزال هناك حالة من عدم التيقن بشأن تطور الفيروس، والإجراءات التي يمكن تنفيذها لإبطاء انتشاره، والتقدم المحرز في أخذ اللقاح. هذه العوامل تزيد من حالات عدم التيقن المحيطة بالتوقعات المستقبلية.

تعمل المجموعة باستمرار على مراقبة الوضع الحالي، وهي تعتبر دوماً موظفيها وعملائها على حد سواء من الأولوية الأولى لديها. ويلتزم بنك البحرين والكويت التزاماً كاملاً بدعم المجتمعات المحلية التي يعمل فيها وستبذل المجموعة جهداً إضافياً نحو دعمها لتلك المجتمعات في جميع الأوقات.

وفقاً للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها القيادة الرشيدة لمملكة البحرين لمكافحة انتشار جائحة كوفيد – 19 وتوجيهات مصرف البحرين المركزي للحد من الضغوطات المالية المفروضة على المواطنين والأعمال التجارية، كرس البنك فريق عمل لتنفيذ جميع هذه الإجراءات وضمان الدعم الكامل لبلدنا ومواطنيه ولعملائنا المخلصين ولموظفينا المتفانين طوال هذه الفترة. وقد نفذ البنك عدداً من الإجراءات لضمان الاستعداد التشغيلي والمواصلة في تقديم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات لعملائه، بما في ذلك:

- التأكد من أن العمليات التشغيلية للبنك تسير كالمعتاد؛
- توزيع الموظفين بين المكتب الرئيسي والفروع والمواقع الأخرى والعمل عن بعد من المنزل لضمان استمرارية الأعمال؛
- إحلال الاجتماعات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت والهاتف محل غالبية الاجتماعات الفعلية؛
- تنفيذ بروتوكولات التعقيم وإجراءات التباعد الاجتماعي؛ و
- التواصل المستمر مع العملاء للاستفادة الكاملة من مجموعة واسعة من القنوات الإلكترونية التابعة لبنك البحرين والكويت التي يمكن الاعتماد عليها والتي تقدم خبرات متميزة.

ومن ناحية أخرى، فقد تدخلت البنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم باتخاذ إجراءات لحماية استقرار الاقتصاد العالمي بالاستعانة بمجموعة واسعة من الإجراءات بدءً من خفض أسعار الفائدة إلى برنامج شراء الموجودات بالإضافة إلى ضخ سيولة جوهرية في الاقتصاد.

خلال السنة، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد – 19، وإصدار توجيهات مماثلة من قبل بنك الكويت المركزي، تم إثبات خسائر تعديل لمرة واحدة بقيمة 24.5 مليون دينار بحريني الناتجة عن تأجيل المدفوعات لفترة 6 أشهر المقدمة لتمويل العملاء دون فرض أية فوائد إضافية مباشرةً في حقوق الملكية. تم احتساب خسارة التعديل على أنها الفرق بين صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المعدلة المحتسبة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة المدرجة الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل. قامت المجموعة بتأجيل المدفوعات على التعرضات المالية البالغ قيمتها 789.8 مليون دينار بحريني كجزء من دعمها للعملاء المتضررين. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق تأجيل المدفوعات لمدة 6 أشهر أدى إلى تأخير في إجمالي التدفقات النقدية للبنك بنحو 109.0 مليون دينار بحريني.

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً للتوجيهات التنظيمية، تم إثبات منح مالية بقيمة 3.6 مليون دينار بحريني (والتي تمثل سداد محدد لجزء من تكاليف الموظفين والتنازل عن الرسوم والضرائب ورسوم المرافق العامة) المستلمة من الحكومة و/أو الجهات التنظيمية استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد – 19 مباشرةً في حقوق الملكية. ومن ناحية أخرى، وكجزء من المسئولية الاجتماعية للبنك، ساهم البنك بمبلغ وقدره 3.0 مليون دينار بحريني لحملة "فينا خير" الوطنية لدعم الأفراد والمنشآت التجارية الأكثر تضرراً من الجائحة.

وعلاوة على ذلك، بناءً على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، عرضت المجموعة على العملاء خيار تأجيل مدفوعات أقساط القروض لمدة أربعة أشهر إضافية ابتداءً من بداية شهر سبتمبر 2020، وذلك بتمديد الفترة مع الأخذ في الاعتبار الفائدة الإضافية مع احتفاظ بمبلغ قسط القرض دون تغير ودون زيادة الفائدة أو فرض رسوم إضافية. وتشير التقديرات إلى أن تطبيق هذا الخيار الإضافي للتأجيل أدى إلى تأخير في إجمالي التدفقات النقدية للبنك بنحو 39.3 مليون دينار بحريني. وقد تم تمديد هذه التسهيلات لمدة ستة أشهر أخرى حتى شهر يونيو 2021.

يلخص الجدول أدناه التأثير المالي العام لما هو مذكور أعلاه:

	صافي التأثير على		
	القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للمجموعة مليون دينار بحريني	مجموع الموجودات الموحدة للمجموعة مليون دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية الموحدة للمجموعة مليون دينار بحريني
التأثير العام على القوائم المالية الموحدة:			
الإجراءات التنظيمية والحكومية			
خسارة التعديل*	-	-	**(24.5)**
المنح الحكومية *	-	-	**3.6**
ظروف السوق			
الخسائر الائتمانية المتوقعة المقدرة التي تعزى إلى جائحة كوفيد - 19	**(2.6)**	**(2.6)**	**-**
التأثير على أعمال البطاقات الائتمانية	**(5.9)**	**(5.9)**	**-**
التأثير على الدخل من الشركات الزميلة	**(6.9)**	**(6.9)**	**-**
تأثير التغيرات المتراكمة في القيم العادلة	**-**	**(22.6)**	**(22.6)**
الرسوم المتنازل عنها نتيجة تأجيل جميع القروض	**(2.3)**	**(2.3)**	**-**

* يتضمن خسائر تعديل لمرة واحدة قدرها 3.5 مليون دينار بحريني ومنح مالية من الحكومة بقيمة 0.4 مليون دينار بحريني نتيجة لاحتساب استثمارات المجموعة في الشركة الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.

تم تقدير التأثير الإضافي لجائحة كوفيد - 19 على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس تحديث أوزان الاحتمالات المخصصة لكل سيناريو اقتصادي كلي إلى 60% للحالة الأساسية و30% إلى أسوأ حالة و10% إلى أفضل حالة (مقابل الأوزان الاعتيادية وحسب السياسة بنسبة 70% للحالة الأساسية و15% إلى أسوأ حالة، و15% إلى أفضل حالة). ونتيجة لهذا التقييم، نتج مبلغ يقدر بـ2.6 مليون دينار بحريني كخسائر ائتمانية متوقعة إضافية تعزى إلى جائحة كوفيد – 19 خلال سنة 2020. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من السياسة التي يتعين تحديثها سنوياً، تم تحديث توقعات البيئة الكلية المتاحة من مصادر خارجية.

وبشكل عام، تأثر الأداء المالي للمجموعة بشكل سلبي نتيجة لخفض أسعار الفائدة العالمية والمحلية، بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد – 19. وقد أدى ذلك إلى انخفاض صافي دخل الفوائد من 107.3 مليون دينار بحريني خلال سنة 2019 إلى 80.8 مليون دينار بحريني خلال سنة 2020، بانخفاض قدره 24.7% علاوة على ذلك، انخفضت حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة من 6.8 مليون دينار بحريني خلال سنة 2019 إلى خسارة قدرها 0.1 مليون دينار بحريني لسنة 2020، ويرجع ذلك بالأساس إلى التأثير السلبي لجائحة كوفيد – 19 على الأداء المالي للشركات الزميلة للبنك. كما انخفض صافي الرسوم والعمولات بنسبة 26.3% من 26.6 مليون دينار بحريني المسجلة خلال سنة 2019 إلى 19.6 مليون دينار بحريني خلال سنة 2020، ويعزى ذلك بالأساس إلى تأثير الإجراءات بالشروط الميسرة (أي تحديد سقف رسوم التاجر) التي اتخذت استجابةً لتفشي جائحة كوفيد – 19 لدعم مجتمع الأعمال التجارية المحلية، كذلك انخفاض حجم استخدام البطاقات الائتمانية نتيجة للإقفال الاقتصادي وحظر السفر التام بالإضافة إلى تطبيق الأنظمة الجديدة لتحديد سقف الرسوم والمصروفات. وعليه حققت المجموعة صافي ربح للفترة العائد إلى ملاك البنك بلغ 52.0 مليون دينار بحريني مقابل 75.4 مليون دينار بحريني في سنة 2019، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 31.0%.

وبالإضافة إلى الانخفاض في صافي الربح، تأثر الدخل الشامل الآخر بانخفاض القيمة السوقية لمحفظة استثمارات البنك نتيجة لتفشي جائحة كوفيد – 19 والتقلبات واسعة النطاق في الأسواق المالية. بلغ مجموع الدخل الشامل العائد إلى ملاك المجموعة 28.9 مليون دينار بحريني لسنة 2020 مقارنة بمبلغ 109.3 مليون دينار بحريني خلال سنة 2019 ما يمثل انخفاضاً قدره 73.6%.

وباستثناء التأثير السلبي لجائحة كوفيد – 19، كان البنك يهدف إلى تحقيق نمو في صافي الربح يقدر بنحو 6% إضافة إلى ذلك، تم تأجيل بعض المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بالأنشطة التجارية والاستثمارية نتيجة للوضع العالمي، وبانتظار وضوح بيئة الأعمال التجارية.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات وأوجه عدم التيقن الناتجة عن هذه الجائحة، لا يزال بنك البحرين والكويت يحتفظ بوضع قوى جداً للسيولة وعمل البنك على ضخ السيولة في الأسواق التي يعمل فيها لدعم الاقتصاديات المحلية وعملائه في مثل هذا الوقت الصعب. كما ظلت نسبة تغطية السيولة الموحدة وصافي نسبة التمويل المستقر الموحد في وضع مريح للغاية عند 289.7% و134.2% على التوالي كما في نهاية سنة 2020، أي أعلى من الحد المخفض الذي حدده مصرف البحرين المركزي البالغ 80% والحد القياسي البالغ 100%. وعلاوة على ذلك، استمرت مؤشرات السيولة الأخرى، مثل نسبة صافي القروض والسلف / ودائع العملاء، عند مستويات ثابتة. وتعتبر الإدارة الحكيمة للسيولة هي ذات أهمية قصوى بالنسبة لبنك البحرين والكويت ويتم إدارة السيولة على أساس ديناميكي للغاية، ولكن بشكل متحفظ.

تحرص المجموعة على الحفاظ على رسملة قوية لدعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية. وتتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية من أجل الحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والحفاظ على التنمية المستقبلية للأعمال. كما في نهاية سنة 2020، حافظت المجموعة على مستوى جيد من نسبة كفاية رأس المال بنسبة 21.8% مقارنة بالحد الأدنى لمصرف البحرين المركزي المقر للبنوك المحلية ذات الأهمية المنهجية والبالغة 14.0%.

ولا ينبغي الاعتماد على المعلومات الواردة أعلاه لأي أغراض أخرى. وبما أن وضع جائحة كوفيد – 19 غير مؤكد ولا يزال في مرحلة التطور، فإن التأثير الوارد أعلاه هو اعتباراً من تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف مما قد يؤدي إلى أن تكون تلك المعلومات قديمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تمثل هذه المعلومات تقييما شاملاً كاملاً لتأثير جائحة كوفيد – 19 على المجموعة. كما لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل مدققي الحسابات الخارجيين.

1. الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف ذات العلاقة في مجموعة بنك البحرين والكويت بمعلومات مفصلة عن نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملاءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار عمل إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نافذة إعتباراً من 1 يناير 2015 كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل إتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي. تم تقديم الإفصاحات فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمكافآت في الأجزاء ذات الصلة من التقرير السنوي.

2 مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل 3

إن إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، مطابقة مع إطار عمل اتفاقية بازل 3 الموضوع من قبل لجنة بازل، على النحو التالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملاءة رأس المال.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد وإحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

تركز إتفاقية بازل 3 على زيادة كمية ونوعية رأس المال للبنوك. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة 1 هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة 1 هي الأسهم العادية والإحتياطيات. تم تطبيق الخصومات من رأس المال بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. يجب أن يتكون الجزء المتبقي من قاعدة رأس المال فئة 1 من الأدوات التي هي ثانوية ولها توزيعات أو كوبونات غير متراكمة تقديرية بالكامل، وليس لها تاريخ إستحقاق ولا حوافز للاسترداد. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع قيود على أدوات رأس المال فئة 2 والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اتفاقية بازل 3 عدداً من المخازن الإحتياطية لرأس المال لتعزيز المحافظة على رأس المال (المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) وإنشاء مخازن إحتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب لرأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة التي يمكن سحبها في فترات الضغوطات (المخزون الإحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية) والمخزن الإحتياطي لاستيعاب الخسارة العالية للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

إن الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) هو 12.5 بالمائة، مقارنة مع 10.5 بالمائة التي أوصت بها لجنة بازل. وعلاوة على ذلك، تم إدخال حدود وحدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل إتفاقية بازل 3 مثل نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة 1 بنسبة 9 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) ونسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 بنسبة 10.5 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال).

في حال كانت نسبة ملاءة رأس المال أدنى من 12.5 بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من مستوى الحد الأدنى المطلوب، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. تم تصنيف بنك البحرين والكويت باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية من قبل مصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب من بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من 14 بالمائة بما في ذلك 1.5 بالمائة كمخزون إحتياطي باعتباره أحد البنوك ذات الأهمية النظامية.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الإئتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأساليب المطبقة من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:

(1) مخاطر الإئتمان

لأغراض إعداد التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. تشكل مخاطر الإئتمان ما يقارب 90 بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. لدى البنك بنية قوية لإدارة المخاطر الإئتمانية والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاحين رقم 30 و31 من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة للمخاطر عن طريق مضاعفة تعرضات الإئتمان بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

(2) مخاطر السوق

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين والكويت أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر لفروعه في مملكة البحرين ودولة الكويت والأسلوب الموحد لفروعه في جمهورية الهند. لقد تم اعتماد استخدام أسلوب النموذج الداخلي لاحتساب رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع هذا النموذج للمصادقة الدورية الداخلية والخارجية المستقلة.

(3) المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، ما لم يتم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. لا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة للمخاطر التشغيلية. لأغراض إعداد التقارير الرقابية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

2 مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل 3 تتمة

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية ملاءة رأسمالها. بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر الثاني فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الإحتفاظ بإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من 12.5 بالمائة، باستثناء تلك التي تم تعيينها كبنوك محلية ذات أهمية نظامية حيث أن الحد الأدنى لرأس المال 14 بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين:

- عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ويتناول جميع عناصر إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية إلى إدارة رأس المال الإستراتيجي للمجموعة. ويقدر النمو المتوقع في الموجودات ذات المخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المماثلة من قبل البنك كجزء من استراتيجيته لمدة 3 سنوات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وعلاوة على ذلك، يتوقع البنك قاعدة رأس المال كلما كان هناك انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من استراتيجية إدارة رأس المال.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل للمخاطر على رأس المال في قراراته الائتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الائتمانية. وقد اعتمد البنك إطار المخاطر المقبولة التي يتم مراجعتها بشكل دوري. كما يعتمد البنك استراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأسمال المجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من قيام المؤسسات بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كافٍ وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات بوضع وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار العمل الأساسي للعنصر الأول. الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التركز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن طريق رأس المال أو إدارة المخاطر أو عمليات التقليل من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال. قام البنك بتطبيق متطلبات مصرف البحرين المركزي لفحص الضغوطات، تماشيا مع الإطار الزمني المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث المبادئ التوجيهية لانضباط السوق لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملاءة رأس المال. ينشر البنك الإفصاحات التنظيمية بشكل دوري وفي التقرير السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات مفصلة نوعياً وكمياً. إن الغرض من متطلبات إفصاحات العنصر الثالث هو استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. إن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مخاطر المؤسسة وتعرضات المخاطر، ولتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق، للتحرك في اتجاه الأساليب الأكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

بموجب الأنظمة الحالية، تتطلب التقارير نصف السنوية إفصاح جزئي يتكون أساساً من تحليلي كمي، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع تقارير نهاية السنة المالية.

3 هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لأغراض ملاءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات المالية التابعة ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلا من شكلي التوحيد الاعتيادي وموزونة بالمخاطر.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الرئيسية وأساس توحيدها لأغراض ملاءة رأس المال:

الشركات التابعة	المقر	الملكية	أساس التوحيد
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	%100.00	التوحيد بالكامل
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	%100.00	موزونة بالمخاطر
إنفيتا لخدمات إدارة المطالبات*	مملكة البحرين	%70.00	موزونة بالمخاطر
إنفيتا – الكويت ش.م.ك.م.*	دولة الكويت	%60.00	موزونة بالمخاطر
الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. (جي بي أس) **	مملكة البحرين	%70.00	التوحيد بالكامل
الشركات الزميلة			
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	%24.27	موزونة بالمخاطر
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.	مملكة البحرين	%23.03	موزونة بالمخاطر
شركة بنفت ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	%22.00	موزونة بالمخاطر
المشاريع المشتركة			
أجيلا كابيتال منجمنت المحدودة	المملكة المتحدة	%50.00	موزونة بالمخاطر
ماغنوم بارتنرز هولدينغ ليميتد	جيرسي	%49.96	موزونة بالمخاطر
آل أس إي جيرسي هولدنيغز المحدودة بارتنرشب	جيرسي	%45.00	موزونة بالمخاطر
شركة بي بي كي جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ك.	دولة الكويت	%40.00	موزونة بالمخاطر
إفوك هولدينغز جيرسي المحدودة	جيرسي	%24.99	موزونة بالمخاطر

* المساهمة من خلال الشركة التابعة إنفيتا
** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس

لا توجد أي قيود على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي داخل المجموعة.

4 قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة مليون دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية مليون دينار بحريني	المرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**256.5**	**256.5**	
أذونات خزانة	**487.8**	**487.8**	
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**318.9**	**318.6**	
قروض وسلف العملاء	**1,555.8**	**1,555.8**	
من ضمنها الخسارة الإئتمانية المتوقعة (1.25 بالمائة للموجودات الموازنة للمخاطر)	27.6	27.6	أ
من ضمنها صافي قروض وسلف العملاء (إجمالي الخسارة الإئتمانية المتوقعة)	1,528.2	1,528.2	
أوراق مالية استثمارية	**957.3**	**957.3**	
من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال الأسهم العادية فئة 1		26.0	ب
من ضمنها استثمارات في مؤسسات مالية بموجب رأسمال فئة 2		2.4	ج
من ضمنها الإستثمارات الأخرى		928.9	
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	**65.5**	**68.4**	
من ضمنها الإستثمارات في الأسهم الذاتية	0.9	0.9	د
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية	39.4	39.4	هـ
من ضمنها الإستثمارات الأخرى	25.2	28.1	
فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	**83.1**	**81.0**	
من ضمنها الموجودات الضريبة المؤجلة المستحقة الناتجة من الفروق المؤقتة	1.6	1.6	و
من ضمنها الموجودات غير الملموسة	4.8	4.8	ز
من ضمنها فوائد مستحقة القبض ومشتقات مالية وموجودات أخرى	76.7	74.6	
ممتلكات ومعدات	**35.5**	**34.7**	
مجموع الموجودات	**3,760.4**	**3,760.1**	
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	**330.3**	**330.3**	
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	**399.2**	**399.2**	
إقتراضات لأجل	**188.5**	**188.5**	
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	**2,167.4**	**2,170.9**	
فوائد مستحقة الدفع ومشتقات مالية ومطلوبات أخرى	**160.5**	**158.1**	
مجموع المطلوبات	**3,245.9**	**3,247.0**	
حقوق الملكية			
رأس المال	**136.2**	**136.2**	ح
أسهم خزانة	**(5.2)**	**(5.2)**	ط
علاوة إصدار أسهم	**105.6**	**105.6**	ي
إحتياطي قانوني	**66.8**	**66.8**	ك
إحتياطي عام	**61.6**	**61.6**	ل
تغيرات متراكمة في القيم العادلة	**(11.4)**	**(11.4)**	
من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية	(10.2)	(10.2)	م
من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحوطات التدفقات النقدية	(1.2)	(1.2)	ن
تعديلات تحويل عملات أجنبية	**(12.8)**	**(12.8)**	
من ضمنها يتعلق بالشركة التابعة غير الموحدة		(0.1)	س
من ضمنها يتعلق بالشركة الأم		(12.7)	ع
أرباح مبقاة	**125.6**	**124.8**	
من ضمنها خيارات أسهم الموظفين	3.4	3.4	ف
من ضمنها ما يتعلق بخسارة التعديل محسوماً منها المساعدة الحكومية	(20.9)	(20.9)	ص
من ضمنها الأرباح المبقاة	143.1	142.3	ض
توزيعات مقترحة	**45.4**	**45.4**	غ
العائد إلى ملاك البنك	**511.8**	**511.0**	
حقوق غير مسيطرة	**2.7**	**2.1**	
مجموع حقوق الملكية	**514.5**	**513.1**	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**3,760.4**	**3,760.1**	

4 قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد تتمة

المؤسسة القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي الموحد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي الموحد:

الإسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات مليون دينار بحريني	مجموع أسهم حقوق الملكية مليون دينار بحريني
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	تنفيذ العمليات التجارية بالإستعانة بمصادر خارجية	6.6	4.2

5 مكونات رأس المال – الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة 1 ورأس المال فئة 2. كما ينقسم رأس المال فئة 1 إلى رأسمال الأسهم العادية فئة 1 ورأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة 1 من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير التصنيف على أنها أسهم عادية لأغراض تنظيمية، (ب) الإحتياطيات المفصح عنها بما في ذلك: 1) الإحتياطيات العامة؛ 2) الإحتياطيات القانونية / التشريعية؛ 3) علاوة إصدار أسهم؛ 4) إحتياطيات القيمة العادلة الناتجة من التقييم العادل للأدوات المالية؛ 5) الأرباح المبقاة أو الخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقارير المالية، سواءً تمت مراجعتها أو تدقيقها)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأسمال الأسهم العادية فئة 1. يتكون رأس المال الإضافي فئة 1 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة 1، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة 1 ولا يتم تضمينها في الأسهم العادية لرأس المال فئة 1، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي فئة 1. يتكون رأس المال فئة 2 من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة 2، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 ولا يتم تضمينها في رأس المال فئة 1، (د) (إحتياطي الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2)، (هـ) إحتياطي إعادة تقييم الموجود الذي ينتج من إعادة تقييم الموجودات الثابتة والإستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تماشياً مع التغيرات في القيم السوقية، و(و) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال فئة 2. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة 2 لبنك البحرين والكويت فقط (من الخسائر الإئتمانية المتوقعة لتعرضات المرحلتين 1 و2).

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ إحتياطي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي يمكن تضمينها في رأس المال فئة 2 والتي يجب أن تكون كحد أقصى 1.25 بالمائة من الموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية.

	اختياري	نسبة الحد الأدنى
مكونات نسبة ملاءة رأس المال الموحدة		
رأسمال الأساسي فئة 1		%6.50
رأس المال الإضافي فئة 1	%1.50	
رأس المال فئة 1		%8.00
رأس المال فئة 2	%2.00	
مجموع رأس المال		%10.00
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%2.50
المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية		%1.50
ملاءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%10.50
رأس المال فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%12.00
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%12.50
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية		%14.00

	اختياري	نسبة الحد الأدنى
رأسمال الأسهم العادية الأساسية فئة 1		
رأسمال الأسهم العادية الأساسية فئة 1		%4.50
رأس المال الإضافي فئة 1	%1.50	
رأس المال فئة 1		%6.00
رأس المال فئة 2	%2.00	
مجموع رأس المال		%8.00
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		%0

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلاً من تضمينها في الموجودات الموزونة للمخاطر. يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل 3 تطبيق معظم الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة 1.

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة فيما عدا قيود على التحويلات لتأكيد تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

	مكونات رأس المال التنظيمي مليون دينار بحريني	المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد
رأس المال الأسهم العادية فئة 1: الأدوات والاحتياطيات		
رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	236.6	ح + ط + ي
الأرباح المبقاة*	187.3	س + ف + ص
الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)	104.3	ك + ل + م + ن + ع
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	**528.2**	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية		
موجودات غير ملموسة أخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	4.8	ز
إحتياطي تحوط التدفقات النقدية	(1.2)	ن
الإستثمارات في الأسهم الخاصة	0.9	د
مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**4.5**	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1	**523.6**	
رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)	**523.6**	
رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات		
المخصصات	27.6	
رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية	**27.6**	
رأس المال فئة 2: التعديلات التنظيمية		
مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة 2	–	
رأس المال فئة 2	**27.6**	
مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)	**551.2**	
مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر	**2,528.1**	
نسب رأس المال والمخزون الإحتياطي		
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%20.71	
رأس المال فئة 1 (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%20.71	
مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	**%21.80**	
متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة 1 بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية وإلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%10.50	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	%2.50	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية	N/A	
من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية	%1.50	
رأسمال الأسهم العادية فئة 1 المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	%20.71	
الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)		
نسبة الحد الأدنى لرأسمال الأسهم العادية فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	%10.50	
نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة 1 لمصرف البحرين المركزي	%12.00	
مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي	%14.00	
المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
الإستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى	28.4	ب + ج
الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	39.4	هـ
الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروق المؤقتة (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)	1.6	و
الحد الأقصى القابلة للتطبيق بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2		
المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة 2 فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	30.7	
الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2 بموجب الأسلوب الموحد	27.6	أ

* الفرق نتيجة التقريب

6. ملاءة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التنمية المستقبلية لأعمال البنك. كما يتم الاعتراف بتأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين، فضلاً عن ضرورة المحافظة على التوازن بين العوائد العالية التي من الممكن أن تكون بمزيد من التكييف والمزايا والضمانات التي يوفرها مركز رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على الهيكل على ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وخطط العمل الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمدفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي (مع الأخذ في الاعتبار المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية). وكجزء من إعفاءات متطلبات إعداد التقارير المالية الحساسة للبيانات الممنوحة من قبل مصرف البحرين المركزي للبنوك في المنطقة بعد ظهور جائحة كوفيد، تم الإعفاء من تقديم عملية تقييم الداخلي لملاءة رأس المال لسنة 2020. لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملاءة رأس المال وهو 14 بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال والمخزون الإحتياطي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية). إن نسبة ملاءة رأس المال للمجموعة هي 21.80 بالمائة كما في 31 ديسمبر 2020.

الاستراتيجيات والأساليب المتبعة للمحافظة على نسبة ملاءة رأسمال قوية

يعد بنك البحرين والكويت تقديرات استراتيجية لسنوات متعددة على دفعات سنوية والتي تتضمن على إجراء تقييم لمتطلبات رأس المال القصيرة الأجل والتنبؤ بمصادر رأس المال الطويلة الأجل.

نسب رأس المال – الموحدة والشركات التابعة أعلى من 5 بالمائة من رأسمال المجموعة

	نسبة إجمالي رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1
مجموعة بنك البحرين والكويت – الموحدة	%21.80	%20.71
كريدي مكس	%59.22	%59.22

7. مخاطر الإئتمان – إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الإئتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الإئتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

قام بنك البحرين والكويت بتنويع محفظة إئتمان البنود المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي، تعرضات هذه المحفظة مقسمة إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. فيما يلي وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشار إليها كمحافظ موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجة العامة، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة للمخاطر:

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة للتعرضات بالعملة المحلية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملات الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن تضمينها في محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة للمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

المطالبات على القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على القطاع العام بالعملة المحلية – والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل منظم البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة للمخاطر وفقا لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات القصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات القصيرة الأجل كتعرضات بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك مطالبات من شركات إستثمارية موزونة للمخاطر على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات القصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الإئتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة 75 بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد استحقاقها. وكجزء من الإجراءات التيسيرية التنظيمية التي يتطلبها مصرف البحرين المركزي، تم خفض وزن المخاطر للشركات الصغيرة والمتوسطة البحرينية من 75 بالمائة إلى 25 بالمائة حتى 31 ديسمبر 2021.

محفظة الرهون

يجب أن تدرج المطالبات المضمونة بالكامل على الرهون العقارية أولاً وعلى العقارات السكنية التي من المفترض استخدامها من قبل المقترض أو المستأجرة بوزن مخاطر بنسبة 75 بالمائة. تخضع مطالبات الرهون المضمونة على العقارات التجارية بوزن مخاطر بحد أدنى 100 بالمائة. إذا تم تصنيف المقترض بأدنى من -BB، يجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المقترض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة 100 بالمائة للأسهم والصناديق المدرجة. يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة 150 بالمائة، ما لم تخضع للمعالجات التالية. يتم تحديد مقدار أية إستثمارات جوهرية في الشركات التجارية (تعرف "إستثمارات جوهرية" في شركة تجارية على أنها أي إستثمار في أدوات رأس المال للشركة التجارية من قبل البنك بما يعادل أو يزيد عن 10 بالمائة من رأسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية) أكثر من 15 في المائة (فردي) و60 في المائة (جماعي) من رأسمال البنك ("مستويات الأهمية لإجمالي رأس المال") يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للشركات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة 250 بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في محفظة الصناديق

سيتم استخدام وزن مخاطر المطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة 100 بالمائة إذا كانت مدرجة وبنسبة 150 بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

تعرضات فات موعد إستحقاقها

تتضمن هذه على المطالبات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة 100 بالمائة أو 150 بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو عن طرق الإستثمار في الشركات العقارية أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري.) يجب أن تكون موزونة للمخاطر بنسبة 200 بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك موزونة للمخاطر بنسبة 100 بالمائة.

الموجودات الأخرى وشرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة 100 بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة 20 بالمائة إلى 1,250 بالمائة، على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت إن وجدت، يتم تقديمها كجزء من محفظة إستثمارات البنك.

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض أعلى من 15 بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة 800 بالمائة، إلا إذا كان تعرض معفى وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش لاستنتاج وزن المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تتفاوت التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، تستخدم أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الإئتمان بموجب اتفاقية بازل 3

تعرضات مخاطر الإئتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الإئتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل 3 الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تحول إلى تعرضات ائتمان معادل عن طريق تطبيق عامل تحويل الإئتمان. تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تضاعف عن طريق عامل تحول الإئتمان ذو الصلة القابل للتطبيق لفئة تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي. وبالتالي، يتم معاملة التعرض وفقاً للمحافظ الموحدة كما هو مذكور أعلاه في هذا التقرير بنفس طريقة تعرضات البنود المدرجة في قائمة المركز المالي.
- في حالة عقود المشتقات غير المدرجة، بالإضافة إلى متطلبات مخاطر رأس المال الافتراضية لمخاطر إئتمان الطرف الآخر، يجب على البنك إضافة رسوم رأس المال لتغطية مخاطر خسائر القيد للقيمة السوقية على المخاطر المتوقعة للطرف الآخر (هذه الخسائر التي تعرف بأنها تعديلات قيمة الإئتمان).
- يتم تقديم تقرير بشأن تعرضات مخاطر الإئتمان وفقاً للعنصر الثالث يتم عادةً تقديم تقرير بشأنها من خلال المحافظ الموحدة حسب نوع الطرف الآخر. تم عرض القوائم المالية على أساس نوعية الموجود بدلاً من الطرف الآخر ذو الصلة. على سبيل المثال، سيتم تصنيف قرض البنك في المحفظة الموحدة للبنوك ضمن إطار عمل ملاءة رأس المال بالرغم من تصنيفها كقروض وسلف في القوائم المالية الموحدة.
- يتم تطبيق بعض الضمانات المؤهلة لتقليل التعرضات وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل 3 لملاءة رأس المال، في حين لا توجد اتفاقية مقاصة للضمانات قابلة للتطبيق في القوائم المالية الموحدة.
- استناداً إلى توجيهات اتفاقية بازل 3 الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إما أن يتم تضمين أو خصم بعض التعرضات من قاعدة رأس المال التنظيمي بدلاً من معاملتها كموجودات في القوائم المالية الموحدة.

8. متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر

	إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر) مليون دينار بحريني	الضمانات المالية المؤهلة مليون دينار بحريني	مخاطر الإئتمان بعد تقليل المخاطر مليون دينار بحريني	الموجودات الموزونة للمخاطر مليون دينار بحريني	رأس المال التنظيمي المطلوب 14.0 بالمائة مليون دينار بحريني
حكومات	1,187.5	–	1,187.5	53.4	7.5
مؤسسات القطاع العام	0.1	–	0.1	–	–
بنوك	532.2	–	532.2	294.4	41.2
شركات	1,316.4	36.4	1,280.0	996.5	138.5
التجزئة الرقابية وشركات صغيرة ومتوسطة	508.0	4.0	504.0	369.2	51.7
الرهن العقاري	105.0	0.3	104.8	78.6	11.0
أوراق مالية استثمارية	104.1	–	104.1	168.4	23.6
تعرضات فات موعد إستحقاقها	40.1	0.3	39.8	43.8	6.1
عقارات	65.8	–	65.8	116.9	16.4
موجودات أخرى والبنود النقدية	98.3	–	98.3	86.8	12.1
مجموع مخاطر الإئتمان	**3,957.5**	**41.0**	**3,916.6**	**2,208.0**	**308.1**
مخاطر السوق	–	–	–	37.5	5.3
مخاطر التشغيل *	–	–	–	282.6	39.6
مجموع التعرضات الموزونة للمخاطر	**3,957.5**	**41.0**	**3,916.6**	**2,528.1**	**353.0**

* يستخدم البنك حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة 15 بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة المعدلة للدخل الاستثنائي. بلغ متوسط إجمالي الدخل المعدل 150.7 مليون دينار بحريني لسنة 2020.

تقليل مخاطر الإئتمان وسياسة تقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محفظته الائتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الائتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيل والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام.

لدى البنك سياسات وإجراءات مفصلة لتحديد قيمة الضمان / الأوراق المالية المقدمة لمختلف التسهيلات الائتمانية. يتم تقييم الضمانات، كحد أدنى على أساس ربع سنوي أو سنوياً حسب نوعية الضمان. وكما يتم عمل تقييمات أكثر من المعتاد حسب تقلبات السوق ومستوى تذبذب القيم العادلة. تتضمن الضمانات والدعم على الرهون العقارية والضمانات النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق والضمانات الشخصية وضمانات الشركات وضمانات الحكومات والمؤسسات المالية. كما تم تحديد أسس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

9. مجموع متوسط تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع إجمالي التعرضات الإئتمانية	مجموع التعرضات الإئتمانية الممولة مليون دينار بحريني	مجموع التعرضات الإئتمانية غير الممولة مليون دينار بحريني	متوسط التعرضات الإئتمانية الربع السنوي مليون دينار بحريني
حكومات	1,187.5	–	1,254.9
مؤسسات القطاع العام	0.1	–	5.2
بنوك	514.8	17.4	609.5
شركات	1,159.7	156.7	1,326.3
التجزئة الرقابية وشركات صغيرة ومتوسطة	508.0	–	489.9
الرهن العقاري	105.0	–	97.2
أوراق مالية استثمارية	104.1	–	98.0
فات موعد إستحقاقها	40.1	–	30.8
عقارات	65.8	–	65.4
موجودات أخرى والبنود النقدية	98.3	–	99.9
مجموع مخاطر الإئتمان	**3,783.4**	**174.1**	**4,077.1**

10. تركز مخاطر الإئتمان حسب الإقليم (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أمريكا الشمالية مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	244.8	–	–	11.7	–	**256.5**
أذونات خزانة	487.8	–	–	–	–	**487.8**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	126.9	137.1	48.0	6.6	0.1	**318.7**
قروض وسلف العملاء	1,402.0	–	32.5	97.8	52.6	**1,584.9**
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	42.8	–	21.7	–	–	**64.5**
أوراق مالية استثمارية	713.8	15.3	91.1	106.6	30.8	**957.6**
موجودات أخرى	102.8	–	1.3	9.3	–	**113.4**
مجموع التعرضات الممولة	**3,120.9**	**152.4**	**194.6**	**232.0**	**83.5**	**3,783.4**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	144.0	0.1	10.7	18.0	1.3	**174.1**
مجموع مخاطر الإئتمان	**3,264.9**	**152.5**	**205.3**	**250.0**	**84.8**	**3,957.5**

11 تركز مخاطر الإئتمان حسب القطاع الصناعي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	تجاري وصناعي مليون دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	20.3	–	236.2	–	–	**256.5**
أذونات خزانة	–	–	–	487.8	–	–	**487.8**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	–	318.7	–	–	–	–	**318.7**
قروض وسلف العملاء	496.9	141.0	270.3	14.9	535.2	126.7	**1,584.9**
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	–	43.1	21.4	–	–	–	**64.5**
أوراق مالية استثمارية	148.7	176.4	16.8	536.1	–	79.6	**957.6**
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	113.4	**113.4**
مجموع التعرضات الممولة	**645.6**	**699.5**	**308.5**	**1,275.0**	**535.2**	**319.7**	**3,783.4**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	100.3	20.0	33.0	1.3	0.2	19.3	**174.1**
مجموع مخاطر الإئتمان	**745.9**	**719.5**	**341.5**	**1,276.3**	**535.4**	**339.0**	**3,957.5**

12 تركز مخاطر الإئتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

	خلال شهر واحد مليون دينار بحريني	من 1 إلى 3 أشهر مليون دينار بحريني	من 3 إلى 6 أشهر مليون دينار بحريني	من 6 أشهر إلى 12 شهراً مليون دينار بحريني	من 1 الى 5 سنوات مليون دينار بحريني	من 5 إلى 10 سنوات مليون دينار بحريني	من 10 إلى 20 سنة مليون دينار بحريني	أكثر من 20 سنة مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	205.0	–	–	–	–	–	–	51.5	**256.5**
أذونات خزانة	74.6	164.5	135.7	113.0	–	–	–	–	**487.8**
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	306.5	5.7	6.0	0.5	–	–	–	–	**318.7**
قروض وسلف العملاء	212.6	108.2	126.9	104.1	622.0	329.4	30.9	50.8	**1,584.9**
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشاركة	–	–	–	–	–	–	–	64.5	**64.5**
أوراق مالية استثمارية	32.5	23.7	37.6	15.8	304.9	331.8	165.7	45.6	**957.6**
موجودات أخرى	70.5	–	0.1	0.2	36.6	0.9	3.7	1.5	**113.4**
مجموع التعرضات الممولة	**901.7**	**302.1**	**306.3**	**233.6**	**963.5**	**662.1**	**200.3**	**213.9**	**3,783.4**
ارتباطات والتزامات محتملة غير ممولة	18.3	14.2	13.1	82.9	42.5	2.4	–	0.7	**174.1**
مجموع مخاطر الإئتمان	**920.0**	**316.3**	**319.4**	**316.5**	**1,006.0**	**664.5**	**200.3**	**214.6**	**3,957.5**

13 قروض مضمحلة ومخصصات

	رصيد القروض المضمحلة مليون دينار بحريني	مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة			
		المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً والمرحلة 2: الخسائر الائتمانية على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً مليون دينار بحريني	المرحلة الثالثة: صافي إعادة قياس مخصص الخسارة مليون دينار بحريني	مبالغ مشطوبة/ المعاد تخصيصها خلال السنة مليون دينار بحريني
تجاري وصناعي	49.8	31.6	19.4	4.7	13.8
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	2.8	1.8	0.1	(0.7)	0.6
إنشائي وعقاري	21.6	10.2	3.6	1.1	–
حكومي وهيئات عامة	16.2	8.9	–	–	–
أفراد	7.3	6.8	4.7	0.5	5.1
أخرى	5.8	4.0	1.4	1.3	0.1
المجموع	**103.4**	**63.3**	**29.1**	**6.9**	**19.5**

14 التحليل الزمني للقروض المضمحلة حسب الإقليم

	دول مجلس التعاون الخليجي مليون دينار بحريني	أوروبا مليون دينار بحريني	آسيا مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
من 3 أشهر إلى سنة واحدة	23.8	–	0.2	–	**24.0**
من سنة إلى 3 سنوات	32.1	2.8	0.6	–	**35.5**
أكثر من 3 سنوات	43.9	–	–	–	**43.9**
مجموع القروض المضمحلة	**99.8**	**2.8**	**0.8**	**–**	**103.4**
المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً	60.0	2.2	1.1	–	**63.3**
المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً والمرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانياً	28.2	0.1	0.5	0.3	**29.1**

15 التحليل الزمني للقروض المضمحلة حسب القطاع الصناعي

	تجاري وصناعي مليون دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى مليون دينار بحريني	إنشائي وعقاري مليون دينار بحريني	حكومي وقطاع عام مليون دينار بحريني	أفراد مليون دينار بحريني	أخرى مليون دينار بحريني	المجموع مليون دينار بحريني
من 3 أشهر إلى سنة واحدة	11.9	–	5.0	–	5.1	2.0	**24.0**
من سنة إلى 3 سنوات	12.7	2.8	15.5	–	0.7	3.8	**35.5**
أكثر من 3 سنوات	25.2	–	1.1	16.2	1.5	–	**43.9**
مجموع قروض مضمحلة	**49.8**	**2.8**	**21.6**	**16.2**	**7.3**	**5.8**	**103.4**

16 قروض معاد هيكلتها

	مليون دينار بحريني
قروض معاد هيكلتها خلال السنة	48.0
تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات	3.4

لم يكن لعمليات إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض وتعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

17. إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمحافظ المتداولة

يتم استخدام "النموذج الداخلي لمخاطر السوق" لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لحساب مخصص رأس المال الناتج عن التعرض لمخاطر السوق (بشكل رئيسي مراكز صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة) في محفظة المتاجرة. يقيس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها في مراكز مخاطر محفظة المتاجرة في ظل ظروف السوق الاعتيادية بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام.

يحتفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة للتعامل مع تعرضات مخاطر السوق بتوجيه من سياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة المراكز، غير المتوقفة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (وهو جزء من إدارة المخاطر والائتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم إرسال تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة العليا.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بصورة مستقلة حسب السياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

وفيما يلي ملخص للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظة المتاجرة للفترة من يناير 2020 إلى ديسمبر 2020:

نتائج القيمة المعرضة للمخاطر لسنة 2020 (بواقع درجة ثقة تعادل 99% مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام)
عالمياً (البحرين والكويت)

1 يناير 2020 إلى 31 ديسمبر 2020

فئة الموجودات	الحد مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر 31 ديسمبر 2020 مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر العليا مليون دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر الدنيا مليون دينار بحريني	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر مليون دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	0.6	0.2	0.3	0.2	0.2
سعر الفائدة	0.2	–	–	–	–
	0.8	**0.2**	**0.3**	**0.2**	**0.2**

يجري البنك اختبار مرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر بصورة يومية وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي لتحديث نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، ولفحص إذا كان بإمكان النموذج توقع الخسائر المحتملة بدرجة معقولة من الدقة. وبموجب الاختبار المرجعي، يتم مقارنة الأرقام للقيمة المعرضة للمخاطر مع أرباح أو خسائر السوق (بناءً على الربح والخسارة الفعلية وكأساس افتراضي للربح والخسارة). وإذا كانت هذه المقارنة مقاربة لدرجة كافية، لا يظهر الاختبار المرجعي أية قضايا تتعلق بنوعية نموذج قياس المخاطر.

وأكدت نتائج الاختبار المرجعي للفترة من يناير 2020 إلى ديسمبر 2020 بأنه لا توجد حادثة تتجاوز فيها الخسارة اليومية للمتاجرة رقم القيمة المعرضة للمخاطر.

17. إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمحافظ المتداولة تتمة

فحص الضغوطات

يقوم البنك بإجراء فحص للضغوطات على القيمة المعرضة للمخاطر، بموجب سيناريوهات مختلفة "ماذا لو" مثل زيادة التقلبات ومختلف العلاقات المترابطة. تستخدم منهجية فحص الضغوطات فترات حصر البيانات التاريخية للاضطراب الجوهرية وتغطي جميع أنواع المخاطر المرتبطة بفئات الموجودات المتضمنة في دفتر التداول الخاص بالبنك. ومن ثم يتم جدولة ضغوطات القيمة المعرضة للمخاطر تحت كل سيناريو من سيناريوهات "ماذا لو" ومقارنتها مع نسبة ملاءة رأس المال المماثلة. ولوحظ أن نسبة ملاءة رأس المال كانت ضمن المعايير الموضوعة من قبل مصرف البحرين المركزي، بموجب كل سيناريو من سيناريوهات الضغوطات.

القيمة المعرضة للمخاطر كما في نهاية الشهر (بواقع درجة ثقة تعادل 99 بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة 10 أيام)

الشهر	القيمة المعرضة للمخاطر مليون دينار بحريني
يناير 2020	0.23
فبراير 2020	0.24
مارس 2020	0.24
أبريل 2020	0.21
مايو 2020	0.18
يونيو 2020	0.22
يوليو 2020	0.19
أغسطس 2020	0.22
سبتمبر 2020	0.22
أكتوبر 2020	0.22
نوفمبر 2020	0.20
ديسمبر 2020	0.21

يوضح الرسم التالي المتوسط اليومي للربح والخسارة (بناءً على الربح والخسارة الفعلية) مقابل القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم واحد، لفترة المراجعة.

الاختبار المرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر يناير 2020 إلى ديسمبر 2020

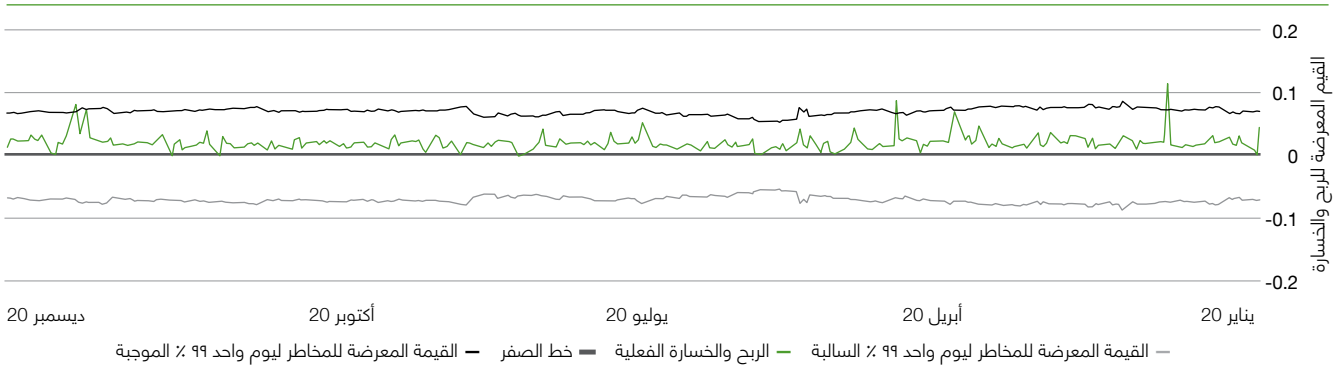

18. تركز المخاطر بالنسبة للأفراد عندما يزيد مجموع التعرضات عن الحد الإلزامي للفرد وهو 15 بالمائة

	مليون دينار بحريني
تعرضات حكومات	1,070.4
المجموع	**1,070.4**

19. تعرضات المشتقات المالية الإئتمانية

لم يكن لدى بنك البحرين والكويت أية تعرضات للمشتقات المالية الإئتمانية كما في 31 ديسمبر 2020.

20. مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

	مليون دينار بحريني
التداول العام للأسهم	48.0
الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة	22.3
المجموع	**70.3**
رأس المال المطلوب 14.0%	**9.8**

21. مكاسب من أدوات الأسهم

	مليون دينار بحريني
مكاسب / خسائر محققة في الأرباح المبقاة	0.2
مكاسب / خسائر غير محققة في رأسمال الأسهم العادية فئة 1	(3.4)

22. نسبة المديونية

في شهر نوفمبر 2018، أصدر مصرف البحرين المركزي لائحة نسبة المديونية النهائية، والتي كانت نافذة اعتباراً من 30 يونيو 2019. نسبة المديونية هي نسبة بسيطة تستخدم كمقياس تكميلي لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر. وهى تهدف إلى تقييد تعزيز نسبة المديونية في القطاع المصرفي، وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال اتخاذ إجراءات دعم بسيطة غير قائمة على المخاطر، وتكون بمثابة مقياس واسع النطاق للمصادر المدرجة وغير المدرجة في الميزانية لنسبة المديونية في القطاع المصرفي.

يتم قياس نسبة المديونية باعتبارها رأس المال فئة 1 مقسومة على مجموع التعرضات. ويتكون مجموع التعرضات من التعرضات المدرجة وغير المدرجة في الميزانية والمشتقات المالية وتعرضات معاملات الأوراق المالية. وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي، يتعين على البنوك البحرينية تلبية متطلبات الحد الأدنى لنسبة المديونية بنسبة 3 بالمائة في جميع الأوقات، باستثناء البنوك ذات الأهمية النظامية حيث تكون نسبة الحد الأدنى أعلى عند 3.75 بالمائة. وبناءً على ذلك، باعتبار البنك أحد البنوك ذات الأهمية النظامية، فإن الحد الأدنى لنسبة المديونية لبنك البحرين والكويت هو 3.75 بالمائة. بلغت نسبة المديونية لبنك البحرين والكويت 12.79 بالمائة كما في 31 ديسمبر 2020.

القسم الرابع

محاضر الاجتماعات

102 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
109 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
111 ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة السنوي

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لبنك البحرين والكويت

رقم الجلسة: 2020/1
الوقت: 10:00 صباحاً
التاريخ: الثلاثاء 24 مارس 2020

المكان: فندق فور سيزونز
قاعة المنامة
مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في 3 مارس 2020، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون). هذا وقد عقد البنك الاجتماع وكذلك اجتماع الجمعية العامة غير العادية التي تلت هذا الإجتماع وسط إجراءات صحية ووقائية مشددة تواكب توجهات الحكومة الموقرة ووزارة الصحة بشأن مكافحة فايروس كورونا المستجد وكسر سلسة انتشاره في مملكة البحرين، حيث جرى عقد الاجتماع في قاعتين منفصلتين عبر تقنية الاتصال المرئي، وتوزعت المقاعد داخل القاعتين على مسافات بعيدة بين المقعد والآخر، كما اتخذ البنك كامل إجراءات التعقيم والحماية ذات الصلة.

وحضر الاجتماع كل من:

- **مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,143,526,822 سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم 1,296,891,746 أي بنسبة 89.06% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثل مسجل الأسهم المساند.**
- **أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:**
  - السيد مراد علي مراد - رئيس مجلس الإدارة
  - ورئيس لجان التدقيق والالتزام والتعيين والمزايا والحوكمة والأعضاء المستقلون
  - السيد محمد عبدالرحمن حسين - رئيس اللجنة التنفيذية
  - السيد هاني علي المسقطي - رئيس لجنة المخاطر
- **الرئيس التنفيذي للمجموعة**
- **نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة - مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة**
- **رئيس تنفيذي لمجموعة الرقابة المالية والتخطيط**
- **أمين سر المجموعة بالبنك**
- **المستشار القانوني لدى البنك**
- **مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة**
- **مندوبي مصرف البحرين المركزي (عن طريق المكالمة الهاتفية)**
- **ممثل المدقق الخارجي ارنست ويونغ (محاسبون قانونيون)**
- **ممثل شركة بورصة البحرين (عن طريق المكالمة الهاتفية)**
- **ممثلو شركة كارفي فينتك - مسجل الأسهم المساند**

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة ورفع نيابة عن السادة المساهمين ومجلس الإدارة والادارة التنفيذية وجميع العاملين في مجموعة بنك البحرين والكويت كل الشكر والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه على توجيهات جلالته السامية لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تمر بها المملكة نتيجة لفايروس كورونا المستجد، مثمنا في هذا الإطار الجهود الطيبة المبذولة للشق الصحي والشق الاقتصادي من قبل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر، كما هنَّأ الجميع بعودة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر سالما إلى أرض الوطن.

ثم عرض السيد الرئيس على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

1. اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الذي انعقد بتاريخ 2019/6/20م.

بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته. كما أوضح بأن أمانة سر المجلس استلمت رسالتين من مساهمين لرفع بعض الأسئلة للإجابة عليها خلال الإجتماع، تتضمن بعض الملاحظات على المحضر وأسئلة عن القوائم المالية وأمور أخرى. وطرح السيد الرئيس على السادة المساهمين بعض الخيارات للإجابة على الأسئلة المذكورة منها إضافة الخطابين إلى محضر هذا الإجتماع لعدم اتساع الوقت لقراءتهما بشكل مفصل أو الإجابة على بعض الأسئلة خلال الإجتماع والإجابة على الأسئلة الأخرى كتابيا من قبل البنك لو تطلب الأمر. وبعد سؤالهما أفاد كل من ممثل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة والمستشار القانوني لدى البنك بأن ذلك ممكن من الناحية القانونية. وأضاف المساهم علي الطريف بأن الهدف من إرسال الخطابين كان تسهيل العملية وطلب قراءتهما، وأجاب السيد الرئيس بأن الخطابين سوف تضافان كملاحق إلى المحضر كما هما وسيتم الإجابة على التساؤلات التي وردت بها كتابيا من قبل البنك. وسأل أحد المساهمين بأن المساهمين لن يتمكنوا من الاطلاع على المحضر قبل عام تقريبا من تاريخ هذا الإجتماع وذكر السيد الرئيس بأن المحضر سيتم إعداده خلال عشرة أيام من تاريخ انعقاد هذا الإجتماع ونشره عن طريق شركة بورصة البحرين وأكد أمين سر المجموعة على هذا الأمر أيضا.

قرار رقم 1-1-2020:

"اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 2019/6/20. كما وافقت الجمعية العامة العادية على إضافة الخطابين المذكورين أعلاه إلى محضر الجلسة كملحق بهذا المحضر".

2. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 2019/12/31م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي لأهم الأعمال والإنجازات للبنك خلال العام.

قام الرئيس التنفيذي بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم انجازات البنك خلال عام 2019، وأهم مؤشرات الأعمال بالنسبة للبنك والشركات التابعة له بالكامل، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسئولية الاجتماعية. وكان لبعض السادة المساهمين أسئلة تتعلق بالعرض تم تناولها تحت فقرة مناقشات المساهمين.

3. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في 31/12/2019م.

استمعت الجمعية العامة العادية لتقرير مدقق الحسابات مع ابداء أحد المساهمين بعض الملاحظات تم تناولها تحت فقرة مناقشات المساهمين.

4. اعتماد القوائم المالية الختامية كما هي في 31/12/2019م والتصديق عليها.

قرار رقم 1-2-2020:

"اعتمدت الجمعية العامة العادية القوائم المالية لعام 2019م وصادقت عليها بعد الرد على استفسارات بعض السادة المساهمين كما هو مذكور في الجزئية الخاصة بذلك في هذا المحضر".

5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:

- توزيع مبلغ 51,374,480 دينار بحريني أرباحا نقدية عن عام 2019م بواقع 40 فلساً بحرينياً للسهم الواحد أي ما يعادل 40% من رأس المال المدفوع (تتضمن الأرباح النقدية المرحلية 10% المدفوعة للمساهمين بما مجموعه 12,839,144 دينار بحريني)، وسيتم توزيع الأرباح النقدية بتاريخ 2020/04/12م.
- توزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة 5% من رأس المال المدفوع أي ما يعادل 5 أسهم لكل 100 من الأسهم المملوكة بما مجموعه 6,484,459 دينار بحريني، ليصبح رأس مال البنك بعد الزيادة 136,173,633 دينار بحريني مقسم إلى 1,361,736,332 سهم. بالتفصيل الآتي:
  - مبلغ 6,422,556 دينار بحريني أسهم منحة على رأس المال المدفوع (غير متضمنة أسهم الخزينة)
  - مبلغ 61,903 دينار بحريني أسهم منحة على أسهم الخزينة
- تحويل مبلغ 7,536,144 دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني
- تحويل مبلغ 7,536,144 دينار بحريني إلى الاحتياطي العام
- اعتماد مبلغ 2,000,000 دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركاته التابعة
- تدوير مبلغ 430,213 دينار بحريني كأرباح مستبقاة ترحل إلى العام القادم

وفي هذا الصدد شرح السيد الرئيس بأنه تلقى اتصالا من مصرف البحرين المركزي قبل فترة من تاريخ انعقاد الجمعية تنصح بمراجعة توصية التوزيعات المقترحة لو تطلب الأمر في ظل الظروف العصيبة التي تمر بها المملكة وجميع دول العالم والتراجع الاقتصادي المرتقب جراء ذلك. وبعد الإجابة على تساؤلات المساهمين المذكورة في الجزئية الخاصة بذلك والأخذ علما بأن توصية مجلس الإدارة ما زال قائما كما هو مذكور أعلاه، اتخذت الجمعية العامة العادية القرار الآتي:

قرار رقم 1-2020/3:
"وافقت الجمعية العامة العادية على التوصيات المذكورة أعلاه".

6. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2019 مع أيٍ من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.
أخذت الجمعية العامة العادية علماً بالموضوع.

7. اعتماد تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2019 حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.
أوضح السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل. وبعد الرد على استفسارات السادة المساهمين اتخذت الجمعية العامة القرار التالي:

قرار رقم 1-2020/4:
"اعتمدت الجمعية العامة العادية تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2019 بعد الرد على استفسارات السادة المساهمين في هذا الشأن كما هو مذكور في الجزئية الخاصة بذلك في المحضر".

8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار 650,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2019م.

قرار رقم 1-2020/5:
"وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافأة عضوية مجلس الإدارة لعام 2019م بمبلغ إجمالي هو 650 الف دينار بحريني مع تحفظ من المساهم السيد علي الطريف على المبلغ والذي ارتآه مرتفعاً".

9. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2019م بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
ذكر السيد الرئيس بأن مجلس الإدارة قد رفع توصيته بتعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، وذلك بتوصية من لجنة التدقيق والالتزام التابعة للمجلس شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.

قرار رقم 1-2020/6:
"وافقت الجمعية العامة العادية على إعادة تعيين شركة ارنست ويونغ للقيام بالمهمة بعد الرد على استفسارات السادة المساهمين كما ذكر في هذا المحضر مع تحفظ من السيد المساهم علي الطريف على عدم تغيير مدققي الحسابات بشكل منتظم".

ملاحظة: خرج ممثل شركة ارنست ويونغ من قاعة الاجتماع عند مناقشة الموضوع.

10. لموافقة على توصية مجلس الإدارة بتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بغرض مراقبة المعاملات الإسلامية لدى البنك، على أن يكون التعيين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

قرار رقم 1-2020/7:
وافقت الجمعية العامة العادية على الموضوع أعلاه وعلى السادة الأعضاء التالية أسمائهم للعضوية في هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك:

1) الشيخ/ د. أسامة بحر
2) الشيخ/ عبدالناصر آل محمود
3) الشيخ / د. عادل المرزوقي

11. الموافقة على توصية لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالنسبة لتعيين خمسة أعضاء في مجلس الإدارة من قبل كبار المساهمين للدورة القادمة للمجلس (2020 – 2022) بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
في بداية الأمر أحاط أمين سر المجموعة السادة المساهمين بأن البنك قد حصل على موافقة مصرف البحرين المركزي على جميع الأسماء التالية ذكرها في بندي التعيين والانتخاب وتصنيفهم كأعضاء مستقلين أو غير تنفيذيين. كما أحاط السادة المساهمين علما بأن جميع أعضاء المجلس في الدورة السابقة قد شاركوا بفعالية في اجتماعات المجلس في العام السابق وشكرهم على الجهود التي بذلوها وأفاد بأنه قد تم إجراء تقييم أداء المجلس ولجانه التابعة مع شركة مختصة خلال العام الجاري لغرض تطوير أداء المجلس ولجانه .

وبالنسبة للبند أعلاه ذكر بأنه قد تم إعادة تعيين الأعضاء التالية أسمائهم لعضوية مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة للمجلس من قبل المساهمين الرئيسيين للبنك استنادا إلى المادة رقم (175) من قانون الشركات التجارية21 لعام 2001- وان المؤهلات العلمية والخبرات العملية لهم مذكورة في التقرير السنوي للبنك:

1. السيد مشعل علي الحلو- معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي السيد ناصر خالد الراعي - معين من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي
2. السيد هاني علي المسقطي- معين من قبل الإثمار القابضة ش.م.ب
3. السيد أشرف عدنان بسيسو- معين من قبل الإثمار القابضة ش.م.ب

كما أضاف بأن الهيئة العامة للاستثمار، بدولة الكويت عينت السيدة نور نائل الجاسم لعضوية مجلس الإدارة وهي حاصلة على شهادة عليا في المحاسبة من جامعة الكويت بالإضافة إلى حضورها العديد من الدورات التدريبية المتخصصة ولديها خبرة في مجالات إدارة المخاطر وإدارة الأصول.

ويعتبر جميع الأسماء المذكورين أعلاه أعضاء غير تنفيذين لدى البنك.

قرار رقم 1-2020/8:

وافقت الجمعية العامة العادية على السادة الأعضاء المعينين التالية أسمائهم:

1) السيد مشعل علي الحلو
2) السيد ناصر خالد الراعي
3) السيد أشرف عدنان بسيسو
4) السيد هاني علي المسقطي
5) السيدة نور نائل الجاسم

12. انتخاب سبعة أعضاء يكملون المعينين في مجلس الإدارة للدورة القادمة للمجلس (2020 – 2022) بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

شرح أمين سر المجلس بأن السادة التالية أسمائهم ترشحوا لعضوية مجلس إدارة البنك للدورة الجديدة للمجلس:

- السيد مراد علي مراد (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- السيد جاسم حسن زينل (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- السيد محمد عبدالرحمن حسين (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- الشيخ خليفه بن دعيج آل خليفة (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- الشيخ عبدالله بن خليفه آل خليفة (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- السيد إدريس مساعد (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- السيد يوسف صالح خلف (المؤهلات العلمية والخبرات العملية له وتصنيف العضوية مذكورة في التقرير السنوي للبنك)
- الدكتورة ليلي الحلواجي حاصلة على شهادة الدكتوراه من جامعة برونيل في المملكة المتحدة بالإضافة إلى حضورها العديد من الدورات التدريبية ولديها خبرة في مجالات التعليم العالي وتمكين المرأة (قدمت كعضو مستقل).
- الدكتورة غنية الدرازي حاصلة على شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة دورهام في المملكة المتحدة ولديها خبرة عملية في المجال المصرفي والاستشاري (قدمت كعضو مستقل).
- السيد عبد الرحمن الكوهجي حاصل على شهادة عليا في الإدارة من جامعة البحرين ولديه خبرة عملية في المجال المصرفي والاستشاري (قدم كعضو مستقل).
- السيد بشار سمير ناس حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الإنشاءات ولديه خبره في مجال الإنشاءات وعضوية مجلس الإدارة (قدم كعضو مستقل).
- السيد إسماعيل الصراف حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال المملكة المتحدة ولديه خبره في المجال الهندسي (قدم كعضو مستقل).

وبعد ذلك طلب أمين السر من السادة مسجلي الأسهم حصر اصوات السادة المساهمين لمعرفة نتائج الانتخابات بالنسبة للأعضاء المترشحين لعضوية المجلس. وبعد حصر الأصوات أعلن مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بفوز الأعضاء التالية أسماءهم في المرحلة الأولى من فرز الأصوات:

1. الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
2. الدكتورة غنية محسن الدرازي
3. السيد مراد علي مراد
4. السيد جاسم حسن زينل
5. السيد إدريس مساعد

وتم إعادة الانتخاب للمترشحين التالية أسماءهم بسبب حصولهم على نفس عدد الاصوات:

1. السيد يوسف صالح خلف
2. الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
3. السيد محمد عبدالرحمن حسين

وبعد فرز الأصوات مرة أخرى صرح مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأن السادة محمد عبد الرحمن حسين والشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة حصلوا على عدد أعلى من الأصوات وعليه تم فوزهم في الانتخابات.

قرار رقم 1-2020/8:
وافقت الجمعية العامة العادية على السادة الأعضاء المترشحين التالية أسمائهم لعضوية مجلس إدارة البنك:

1. السيد مراد علي مراد
2. السيد جاسم حسن زينل
3. الدكتورة غنية محسن الدرازي
4. الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
5. السيد ادريس مساعد أحمد
6. الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
7. السيد محمد عبدالرحمن حسين

وتمنت الجمعية العامة التوفيق للفائزين وحظا أوفر في المرات القادمة للذين لم يفوزوا هذه المرة في الانتخابات.

13. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31/12/2019م.

قرار رقم 1-2020/9:
" اقرت الجمعية العامة العادية الموضوع".

14. ما يستجد من أعمال طبقا للمادة (207) من قانون الشركات التجارية

- لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند

مناقشات السادة المساهمين:
كان لدى السادة المساهمون عدة أسئلة تخص مواضيع على جدول الأعمال كالتالي:

تقرير الرئيس التنفيذي:

السيد أحمد فخرو:

هل هناك نية للاستحواذ على بنك إسلامي محلي وما هو الموعد الزمني؟
رد السيد الرئيس: من ضمن إستراتيجية البنك دراسة مثل هذا المشروع لأسباب منها أن السوق المحلي محدود وأحد سبل التوسع تقديم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وهناك شريحة جيدة من المجتمع تتطلع إلى هذه المنتجات. والامر يحتاج إلى الكثير من الدراسة وكذلك موافقة الجهات الرقابية ولا يوجد ما يمكن للبنك الإفصاح عنه حاليا وسيحيط البنك المساهمين علما عند تبلور الفكرة بأية مستجدات في هذا الشأن.

السيد علي الطريف:
بالنسبة لذات السؤال المطروح أعلاه فقد كان للبنك تجربة سابقة لم يتسنى لها النجاح في المؤسسات الإسلامية فهل من الأفضل الاستمرار في النمو العضوي بتقديم المنتجات الحالية المتوافقة مع الشريعة بدلا من النمو غير العضوي والاستحواذ على مؤسسة أخرى قد تكون غير ناجحة وأرى مواصلة النمو العضوي.

رد السيد الرئيس: سوف نأخذ الاقتراح في الاعتبار. وشرح ان التجارب السابقة كانت في المجال المصرفي الإسلامي في قطاع الاستثمار والذي لم يلقى نجاحا. وهذه المرة ستركز الدراسة على القطاعات الأخرى من الصيرفة الإسلامية.

تقرير المدقق الخارجي:

السيد علي الطريف:

طلب المساهم إذنا بسؤال المدقق الخارجي وسمحت له الجمعية العامة بذلك. وكان السؤال لماذا تمت إضافة المصروفات التشغيلية ضمن صافي الدخل التشغيلي وكذلك دخل الشركات الزميلة؟

رد المدقق الخارجي: إن طريقة عرض الحسابات من بنك لأخر ومؤسسة لمؤسسة أخرى قد تختلف. وأضاف السيد الرئيس بأن السؤال الذي يجب أن يطرح هل طريقة عرض القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الدولية، فأفاد المدقق الخارجي بنعم. ثم أردف السيد الرئيس بأنه في هذه الحالة لا يسع للجمعية التوسع في هذه المناقشة ويجب وضع الثقة في شركة التدقيق الخارجي.

القوائم المالية:

السيد علي الطريف:

بالنسبة لملاحظة الجهة الرقابية التي ذكرها السيد الرئيس عند عرض هذا البند هل يوصي المجلس بإعادة النظر في التوزيعات.

رد السيد الرئيس: إن التوزيعات تخص عام 2019 والموضوع مرفوع للجمعية العامة للمداولة.

مساهم آخر لم يذكر اسمه سأل عن توصية المجلس في هذا الشأن:

رد السيد الرئيس: إن توصية المجلس كما هي وأداء البنك قوي وحقوق المساهمين لعام 2019 في وضعية جيدة وقد عرضت النصيحة على البنك ومؤسسات أخرى نظرا للظروف الحالية التي يمر بها العالم أجمع وليس مملكة البحرين فقط وقد تكون الظروف قابلة للتغير للأفضل والأسوأ.

السيد أحمد فخرو:

لماذا لم يطرح هذا الموضوع في جمعيات عامة لشركات أخرى؟

رد السيد الرئيس: لا نستطيع التعليق بالنيابة عن مؤسسات أخرى، ولكن قد يكون السبب بأن بنك البحرين والكويت قد حقق أرباحا قياسية وأيضا مقترح التوزيعات عال أيضا. كما أضاف أحد المساهمين بأن بعض المؤسسات الأخرى قد خفضوا مبلغ التوزيعات نظرا للأوضاع الحالية.

السيد علي الطريف:

ما هو تبرير توزيع أرباح مرحلية العام الماضي وما هي آلية التوزيع. كذلك البنك ليس أول بنك أو مؤسسة مالية في الخليج توزيع أرباحا مرحلية وهو الانطباع الذي يعطيه التقرير السنوي للبنك؟

رد السيد الرئيس: هناك عدد من الشركات توزع أرباح مرحلية على المساهمين وذلك في مصلحة المساهمين ويعزز ذلك السيولة في السوق وكذلك يعزز السعر السوقي لأسهم البنك ويعطي انطباعا عن القدرة المالية الجيدة للبنك وكل ذلك يصب في مصلحة المساهمين. أما بالنسبة للأسبقية على مستوى مجلس التعاون الخليجي، فإن ذلك لا يغير من واقع الأمر شيئا وإن لم يكن البنك أول مصرف يدفع أرباحا مرحلية فإنه من أوائل البنوك التي قامت بذلك.

الإعانات والمسئولية الاجتماعية:

السيد أحمد فخرو: نشكر البنك على زيادة مبلغ الإعانات وهذه عادة حسنة تعودناها من البنك.

رد السيد الرئيس: أن البنك يأخذ موضوع المسئولية الاجتماعية على محمل الجد وسوف يستحدث البنك قريبا سياسة المسئولية الاجتماعية ليس فقط من ناحية الدعم المالي ولكن أيضا الأنشطة غير المادية . إن اهتمام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمسئولية الاجتماعية لهي ثقافة على مستوى المؤسسة لخدمة المجتمع الذي نحن جزء منه.

حوكمة الشركات:

السيد علي الطريف: هل هناك أي مخالفات لأنظمة الحوكمة وخاصة المتطلبات الرقابية لدى البنك؟

رد السيد الرئيس: حسب علمنا لم توجد مخالفات في هذا الشأن وبعد سؤاله من قبل الرئيس أكد أمين سر المجموعة بأنه بشكل سنوي يتم تقييم الامتثال للمتطلبات الرقابية وعلاوة على ذلك فإن فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك لا تقتصر على الالتزام بالمتطلبات الرقابية فقط، بل يسعى البنك لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في هذ الشأن . وأفاد السيد الرئيس بأن البنك يعمل جاهدا بشكل مستمر لتطوير تقرير حوكمة الشركات والبنك دائما سباق في هذا المجال وحصل على جوائز عديدة إقليمية في هذا الصدد.

مدققي الحسابات:

السيد علي الطريف:
في العام الماضي سألت عن آلية تعيين مدققي الحسابات والسؤال الأن هل من الأفضل للبنك الاستمرار مع نفس شركة التدقيق التي خدمت البنك لفترة طويلة مع إبداء تحفظه على عدم التغيير؟

رد السيد الرئيس: يأخذ البنك بعين الاعتبار كفاءة الشركة وأن تعيينهم لا يتعارض مع اللوائح والقوانين، بالإضافة إلى أن لجنة التدقيق التابعة للمجلس ارتأت ان الشركة المقترحة هي الأفضل لتقديم هذه الخدمات حاليا مع ضرورة تغيير الشركاء بشكل دوري . كما يدرس المجلس عند بحث توصية اللجنة للتأكد على الحصول على أفضل الخدمات في مجال التدقيق الخارجي.

التعاقب الإداري:

السيد علي الطريف:

من الشخص الذي سيعقب الرئيس التنفيذ الحالي بعد تقاعده؟ أيضا لماذا لا نرى المرأة متمثلة في الإدارة التنفيذية؟
رد السيد الرئيس: إن مناقشة موضوع التعاقب الإداري من أولويات مجلس الإدارة ويولي البنك اهتماما كبيرا بالنسبة للموضوع بشكل دوري. وقد وافق مجلس الإدارة مؤخرا على هيكل تنظيمي جديد لخدمة البنك بشكل أفضل في المرحلة القادمة. أما بالنسبة لمهام الرئيس التنفيذي الجديد فسوف توكل إلى الدكتور عبدالرحمن سيف النائب الحالي للرئيس التنفيذي. وبالنسبة للعنصر النسائي في الهيكل الإداري أوضح السيد الرئيس بأن البنك يعمل فعلا لإعداد عناصر نسائية لهذا الدور والنسبة المئوية للعنصر النسائي 40% وهي نسبة عالية. وأضاف السيد رياض ساتر الرئيس التنفيذي بأنه هناك خطة ومبادرات عدة لتمكين المرأة على مستوى البنك مما أهله للحصول على جائزة سمو الأميرة سبيكة لتمكين المرأة، بالإضافة إلى إعداد عدد من القياديات في البنك لتعيينهن في مجالس إدارات الشركات التابعة والزميلة للبنك وكذلك طرح برامج تدريبية وتطويرية في هذا الخصوص ونتطلع للأكثر ونطمئن السادة المساهمين أن ذلك في صدارة أولويات البنك.

ملاحظات أخرى:

- انتهز السيد الرئيس الفرصة لشكر الرئيس التنفيذي الحالي على جميع إسهاماته خلال فترة عمله لدى البنك وخاصة عند ترأسه للبنك والنجاحات المتتالية للبنك في الفترة الأخيرة. كما شكر السادة المساهمون السيد رياض على تفانيه في العمل وقيادته الفعالة للبنك خاصة في مجال المسئولية الاجتماعية وتمنو لخلفه كل التوفيق والنجاح. كما شكر السيد رياض السادة المساهمين ومجلس الإدارة على دعمهم وتوجيهاتهم وخص بالشكر موظفي البنك الذين لولاهم ما تحقق النجاح والمكانة الرفيعة التي وصل إليها البنك اليوم.
- ذكر المساهم علي الطريف بأنه بلا شك أن تقرير حوكمة الشركات والتقرير السنوي شاملا التقارير المالية من أشمل وأعمق التقارير التي تصدرها المؤسسات في المملكة.
- شكر رئيس الجلسة السادة المساهمين على الطريف وأحمد فخرو على أسئلتهما ومساهماتهما الفعالة أثناء الجلسة كما شكر الحضور في القاعة الأخرى على مشاركتهم في الاجتماع .

ويعتبر الخطابين المشار إليهما في صدر هذا المحضر والرد الكتابي عليهما جزء لا يتجزأ من هذا المحضر.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة 1:30 من ظهر نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر لبدء مناقشة بنود الجمعية العامة غير العادية.

والله ولى التوفيق،،،

أحمد عبدالقدوس أحمد	**مراد علي مراد**
أمين سر المجموعة	رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية
لبنك البحرين والكويت

رقم الجلسة: 2020/1
الوقت: 10:00 صباحاً
التاريخ: الثلاثاء 24 مارس 2020

المكان: فندق فور سيزونز
قاعة المنامة
مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد 198، 199، 200، 201 من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001 والمواد من 46 إلى 50 من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في 3 مارس 2020، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شئون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة 1,143,526,822 سهما من جملة أسهم البنك البالغ عددها سهم 1,296,891,746 أي بنسبة 89.06% (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وممثل مسجل الأسهم المساند.
- أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:
  - السيد مـــراد علـــي مـــراد-رئيس مجلس الإدارة
  - و رئيس لجان التدقيق و الالتزام والتعيين و المزايا و الحوكمة و الأعضاء المستقلون
  - السيد محمـد عبدالرحمـن حسيـن- رئيس اللجنة التنفيذية
  - السيد هانـي علـي المسقطـي- رئيس لجنة المخاطر
- الرئيس التنفيذي للمجموعة
- نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة -مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة
- رئيس تنفيذي لمجموعة الرقابة المالية و التخطيط
- أمين سر المجموعة بالبنك
- المستشار القانوني لدى البنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- مندوبي مصرف البحرين المركزي (عن طريق المكالمة المرئية)
- ممثل المدقق الخارجي ارنست ويونغ (محاسبون قانونيون)
- ممثل شركة بورصة البحرين (عن طريق المكالمة المرئية)
- ممثلو شركة كارفي فينتك- مسجل الأسهم المساند

وعرض السيد الرئيس المواد المدرجة على جدول الأعمال كما يلي:

1. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ 20 مارس 2019م.

بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.

قرار رقم 1-1-2020/1:

" اعتمدت الجمعية العامة العادية محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ 20/3/2019 كما هو".

2. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 129,689,175 دينار بحريني مقسم إلى1,296,891,746 5 سهم إلى مبلغ 136,173,633 دينار بحريني مقسم إلى 1,361,736,332 سهم وذلك لتوزيع أسهم المنحة.

قرار رقم 1-2-2020/2:

"وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه".

3. تعديل المادة (7) من عقد التأسيس "رأس المال الصادر والمدفوع" والمادة (7) من النظام الأساسي "رأس المال الصادر والمدفوع" وفقا لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع إلى مبلغ 136,173,633 دينار بحريني.

قرار رقم 1-3-2020/3:

"وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه".

4. تفويض مجلس الإدارة أو من يعينه المجلس بالقيام بكافة الخطوات اللازمة مع الجهات المختصة في مملكة البحرين من أجل الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة.

قرار رقم 1-4-2020/4:

"وافقت الجمعية العامة غير العادية على الموضوع أعلاه".

5. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (207) من قانون الشركات التجارية.

لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.

وفى الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعا للسير بالبنك نحو آفاق التقدم متمنيا لمملكة البحرين تجاوز الأزمة الحالية لتفشي جائحة فايروس كورونا المستجد و تجاوز التأثيرات الصحية و الاقتصادية لذلك.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة 1:45 من ظهر نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولى التوفيق،،،

أحمد عبدالقدوس أحمد
أمين سر المجموعة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجلسة

ملحق محضر اجتماع الجمعية العامة السنوي

1. محضر الجلسة

صفحة رقم 105، مناقشات السادة المساهمين، لم يذكر المحضر مداخلتي بخصوص أن الوقت غير مؤاتي لطرح سندات متوسطة الأجل بمبلغ لا يتعدى 700 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج اصدار السندات التي اقرته الجمعية العامة العادية بتاريخ 7 مارس 2010 بمبلغ 2 مليار دولار أمريكي، حيث أني أفصحت عن خمسة مؤشرات ثم بعثت بريد إلكتروني بتاريخ 24 يونيو 2019 للسيد أمين السر لكي يسجل جميع المؤشرات في المحضر و هي كالتالي:

- أشرت الى صفحة رقم 67 وإيضاح 12 من التقرير السنوي لسنة 2018 وتطرقت للجدول الذي يوضح فيه سندات تقدر ب 400 مليون دولار بسعر فائدة ثابت 3.5% وأي سعر فائدة لا يكون أقل منه يدل أن الوقت غير مؤاتي.
- تسطح وانعكاس منحنى العائد للسندات السيادية الأمريكية لأجل 3 شهور و 10 سنوات مما قد ينذر بدخول الاقتصاد الأمريكي خلال 12 شهر لغاية 18 شهر في تباطؤ ويلحقه ركود ولذلك الوقت غير مؤاتي. لم أتطرق لكلمة كساد كما هو مذكور في المحضر .
- اجتمع الفدرالي الأمريكي أمس بتاريخ 19 يونيو 2019 ولم يغير أسعار الفوائد مع توقعات أن يخفضها خلال اجتماعه في شهر يوليو وسبتمبر. في ظل أن التوقعات بالانخفاض في الفوائد يكون الوقت غير مؤاتي.
- بعض الاقتصاديات العالمية الكبرى وكذلك الأسواق الناشئة تمر بتباطؤ وركود، هذا يدل أن الوقت غير مؤاتي.
- التوترات التجارية بين أمريكا والصين تؤثر سلبا على جميع الأسواق وهذا يدل أن الوقت غير مؤاتي لم أجد في المحضر مداخلة السيد الرئيس التنفيذي والذي أوضح لي أن البنك قد يلجأ لأن يسدد الاستحقاق السابق (400 مليون دولار أمريكي) مبكرا لكي يتسنى لحملة السندات الدخول من جديد في الطرح المقترح 700 مليون دولار أمريكي.
- النقطة الأخيرة في المحضر ليست كما ذكرها المحضر ولكن قد تقدمت بطلب مداخلة من سؤالين للسيد الرئيس خارج جدول الأعمال وأخبرته أنه إذا أراد الالتزام حسب المادة رقم 207 من قانون الشركات سوف أرجي السؤالين للجمعية القادمة ولكن السيد الرئيس لجأ للسادة مندوبي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة مما دعاني لسحب طلبي والاحتفاظ به للجمعية القادمة.

الإجابة: لقد أخذنا علما بالملاحظات المذكورة أعلاه وكما تعلمون فإن محضر اجتماع الجمعية العامة يجب أن يكون مختصرا ولا يسعنا ذكر الملاحظات والمداخلات بالتفاصيل الدقيقة لهذه المناقشات وقد يأخذ ذلك طابع المضبطة وليس محضر اجتماع الجمعية العامة وبذلنا ما في وسعنا لتضمين المناقشات بشكل واضح ومقتضب.

2. مناقشة تقرير رئيس مجلس الإدارة لسنة 2019

ما السبب وراء قرار توزيع أرباح مرحليه بواقع 10 فلس للسهم الواحد وخصوصاً أن البنك لم يحقق زيادة كبيرة في ربحية السهم بواقع 59 فلس لعام 2019 مقارنة ب 56 فلس لعام 2018:

الإجابة: يرجع توزيع أرباح مرحليه بشهر يوليو 2019 بموجب قرار وتوصية من مجلس الإدارة إلى الأداء المالي الجيد ونتائج البنك النصف سنوية من العام مقارنة بنفس الفترة من العام 2018. فقد ارتفعت ارباح البنك الصافية بنسبة 15% لتصل لمبلغ 40 مليون دينار بحريني للنصف الأول من عام 2019 وقد بلغ العائد المخفض على السهم 32 فلس مقارنةً مع 27 فلس من نفس الفترة لعام 2018.

ونوضح للسادة المساهمين، إن قرار توزيع أرباح مرحلية جاء بعد دراسة مستفيضه والتي وضعت بالحسبان عدة عوامل من أهمها: تحقيق عائد نصف سنوي للساده المساهمين ومشاركتهم جزء من عوائد النتائج الطيبة النصف سنوية للبنك، والتأثير الإيجابي المحتمل على سعر السهم في بورصة البحرين وبذلك تحقيق عوائد رأسمالية إضافية للسادة المساهمين، والتأثير البسيط المتوقع على ملاءة رأسمال البنك بعد دفع التوزيعات.

- **هل لنا نعرف آلية اتخاذ القرار وما هي سياسة التوزيعات النقدية لدى البنك؟**

الإجابة: لدى البنك سياسة توزيع أرباح واضحة تأخذ في الاعتبار عددًا من العوامل (مثل الربحية، والتأثير على كفاية رأس المال، ونسبة الاحتفاظ المطلوبة للاحتياجات المستقبلية وغيرها قبل التوصية والدفع. وقد تم الإفصاح عن التوزيعات المرحلية وفقاً للمتطلبات الرقابية ومتطلبات بورصة البحرين ووزارة التجارة والصناعة والسياحة.

- **السؤال أو التعليق بخصوص معارضة ما تم ذكره بأنه "فأن البنك هو أول بنك بالبحرين وعلى حسب علمنا بالمنطقة يقوم بتوزيع أرباح مرحلية على المساهمين بالبنك في كلمة مجلس الإدارة بصفحة رقم 8 من التقرير السنوي للبنك"**

الإجابة: لقد تم ذكر والإفصاح بكل وضوح بالتقرير السنوي أنه على حسب علمنا أن بنك البحرين والكويت، أول بنك بالبحرين وبالمنطقة يقوم بتوزيع أرباح مرحليه على الساده المساهمين وقد تم الجواب على هذه المداخلة باجتماع الجمعية العامة.

- **قروض وسلف (محفظة التمويل) في تذبذب خلال الخمس سنوات من 2015 لغاية 2019، هل توجد للبنك سياسة ونمو مستهدف أم الأمر متروك لتقلبات السوق؟ ما هي أن وجدت؟**

الإجابة: أولاً، فأن محفظة التمويل كانت مستقرة عند 1.7 بليون دينار خلال السنوات الخمس الماضية، وقد انخفضت إلى 1.67 بليون دينار في العام 2019، اي بنسبة 5.7% ويرجع هذا التراجع إلى ظروف البيئة التشغيلية في أسواق البنك الرئيسية وهي دول مجلس التعاون حيث تراجع النمو الاقتصادي إلى معدلات متدنية. وتتضمن استراتيجية البنك التركيز على أنشطة الإقراض للأفراد والتي شهدت نموًا تراكميا بنسبة 5.3% على مدى السنوات الخمس الماضية.

- **ودائع العملاء في تذبذب كذلك ولكن الانخفاض في سنة 2019 غير مسبوق منذ العام 2015 هل هذه الأرقام مرضية لكم؟ الى أين سوف يصل هذا المؤشر؟ ما هو دور مجلس الإدارة لجذب واستقطاب المزيد من ودائع العملاء؟**

الإجابة: إذا نظرنا إلى رصيد نهاية العام 2019، فقد انخفضت ودائع العملاء بحوالي 204 مليون دينار بحريني، لكن البنك حافظ على متوسط رصيد ثابت على مدار العام حيث حافظ البنك على نسبة الودائع الى اجمالي المطلوبات عند 65% وتعتبر هذه النسبة جيدة ومريحة. إلى جانب ذلك، شهدت ودائع عملاء التجزئة، وهي الجزء المحوري للبنك، نمواً بأكثر من 80 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2019 تماشياً مع خطط واستراتيجية البنك في التركيز على الأعمال المصرفية للأفراد حيث قدم البنك الكثير من الحلول والمبادرات من أجل استقطاب المزيد من ودائع العملاء.

- **ما سبب تضاعف نسبة اقتراضات الأجل الى حقوق الملكية بعام 2019 بالمقارنة مع سنة 2018؟**

الإجابة: يراعي البنك الموازنة بين الآجال المختلفة للمطلوبات وحيث ان معظم ودائع العملاء هي قصيرة الأجل فقد سعى البنك ومنذ أمد بعيد الى تأمين تمويل متوسط المدى من خلال اصدار سندات الدين وإقتراضات بموجب اتفاقيات اعادة الشراء. تعود الزيادة في عام 2019 الى إصدار سندات دين متوسطة الآجل بقيمة 500 مليون دولار امريكي خلال الربع الثالث من عام 2019 لإدارة احتياجات البنك من السيولة لمقابلة التزاماته بالدولار الأمريكي وضمان التنويع والمطابقة الفعالة لأصول ولمطلوبات البنك بالدولار الأمريكي.

- **اقتراض لأجل قفز لرقم فلكي لم نسجله من قبل منذ 2015؟ لماذا؟ أنظر صفحة 8 إصدار سندات متوسطة الأجل 500 مليون دولار أمريكي بنسبة 5.5% سنويا، أنظر صفحة 14، ما هو الربط بين تحويل الشريحة الأولى من السندات الدائمة لرأس المال الى أسهم عادية وجمع 500 مليون دولار أمريكي وتوزيع الأرباح المرحلية؟**

الإجابة: تم تحويل الشريحة الأولى من السندات الدائمة لرأس المال الى أسهم عادية حسب بنود اتفاقية الاصدار لهذه السندات والتي كان الهدف منها تحسين ملائمة رأس المال للبنك وقتها. وقد حققت هذه السندات نجاحاً كبيراً من حيث زيادة رأس المال والعائد للمستثمرين.

أما الهدف من جمع 500 مليون دولار أمريكي من خلال إصدار سندات متوسطة الأجل كان لإدارة احتياجات البنك من السيولة لمقابلة التزاماته بالدولار الأمريكي وضمان التنويع والمطابقة الفعالة لأصول ولمطلوبات البنك بالدولار الأمريكي حسب ما ذكر سابقا.

- **بالنظر للمطلوبات (الهيكل التمويلي)، نلاحظ ارتفاع الاقتراض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والاقتراض لأجل، كما هو مبين بالتقرير السنوي إيضاح 12؟ لماذا لم تسدد السندات مستحقة الدفع بسنة 2020؟ هل سوف تنعكس السندات الجديدة بسعر فائدة 5.5% إيجابا على البنك والمساهمين؟ ألا يعد سعر فائدة 5.5% سنويا على مبلغ 500 مليون دولار لمدة خمس سنوات عاليا جدا حسب أسعار الفوائد السائدة الآن بتاريخ مارس 2020 وبعد أن شهدت الأسواق تراجعات كبيرة وسريعة لتصل مستويات صفرية؟**

الإجابة: أولاً السندات القائمة بقيمة 400 مليون دولار امريكي تستحق الدفع بتاريخ 24 مارس 2020 وقد تم تسديدها بموعدها المحدد. بالنسبة للسندات الجديدة بقيمة 500 مليون فقد تم تنفيذ الإصدار بنجاح في يوليو 2019 قبل تدهور أوضاع السوق نتيجة التوترات التجارية وتفشى فيروس كورونا. وقد أوضحنا للسادة المساهمين باجتماع خاص قبل الإصدار الأهداف المنشودة من إصدار هذه السندات المتوسطة الآجل.

- **نسبة التكاليف خارجه عن السيطرة لتصل 40% في 2019 من مستوى 35% في 2018، أود أن أشاطركم العلم عن أفضل نسبة لبنك مدرج في مملكة البحرين وتقدر ب 28% وهم ملتزمون بنسبة كفاءة تشغيلية لا تتجاوز 30%، ما هو رأيكم؟**

الإجابة: ترجع الزيادة بنسبة التكاليف بشكل أساسي إلى التزام البنك في تطوير التكنولوجيا واستثماره في برامج الرقمنة والعديد من المشاريع التجارية والاستراتيجية. وقد تم خلال العام 2019 تدشين خدمات رقمية متعددة بشكل يدعم كفاءة وتنافسية البنك.

- **لا يوجد في التقرير السنوي نسبة القروض المتعثرة الى محفظة التمويل أسوه بباقي البنوك؟ على الرغم من حديثي معكم العام الماضي لم يذكر المحضر النسبة؟**

الإجابة: وفقًا للمعايير المحاسبية المالية الدولية، ومعايير الجهات الرقابية لا يوجد شروط للإفصاح عن نسبة القروض المتعثرة. ومع ذلك، يمكن احتساب النسبة من المعلومات المتوفرة في الإيضاحات المذكورة بالتقرير السنوي للبنك.

- **نسبة الملاءة جيدة عند 21% وهذا يحسب لكم ولكن في رايي أن يتجه البنك لتحسين هذه النسبة بحيث لا تقل عن 25% لأن الاقتصاد العالمي يمر بأوضاع تنذر بتطورات مستقبلية سلبية (نهاية الدورة الاقتصادية وانخفاض هوامش الفوائد لمستويات صفرية، أنهيار أسعار النفط لتصل الى قيعان جديدة، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وجائحة الفيروس التاجي (كوفيد19-).**

الإجابة: نسبة كفاية رأس المال لدى البنك أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية والبالغ 14٪. انه من المهم التأكيد على أن البنك يسعى لتحقيق التوازن بين تحقيق قيمة مضافة وعوائد للساده المساهمين ومستوى المخاطرة مع كفاية رأس المال.

مناقشة القوائم المالية لسنة 2019

- **استطعتم أن تحافظوا و تعظموا حقوق المساهمين بنسبة 9.3%، كيف نستطيع أن نقفز بهذه النسبة خارج خانة الآحاد؟**

الإجابة: يعمل البنك جاهدا لتحقيق عوائد مجزية للساده المساهمين عن طريق تقديم حلول مصرفيه رائدة للعملاء ونتمنى أن نواصل مسيرة النجاح من خلال التنفيذ الناجح لخطط واستراتيجيات البنك المستقبلية. لكن كما تعلمون أننا وكمؤسسة مصرفية معرضون لتقلبات الأسواق المالية والبيئة التشغيلية المحلية والدولية مما يجعل تحقيق النمو المستمر مهمه صعبة ومحفوفه بالمخاطر. كذلك يراعي البنك ضمن سياسة التوزيعات تعزيز رأس المال بصورة مستمرة من خلال الأرباح المستبقاة.

- **ما السبب في تراجع الرسوم والعمولات لتصل لمبلغ 26 مليون دينار بحريني بنهاية عام 2019 مقارنةً بمبلغ 28 مليون دينار بحريني في عام 2018؟**

الإجابة: سبب التراجع البسيط في دخل الرسوم والعمولات يرجع بشكل رئيسي إلى زيادة معدلات الرسوم والعمولات المدفوعة نظير خدمات بطاقات الائتمان والتحويلات المالية وأيضا بسبب تباطؤ النمو في محفظة القروض والسلف نتيجة لظروف السوق العامة. وكما كان لتحديد سقف الرسوم لبعض الخدمات ورسوم التغطية وحماية البطاقة الائتمانية من قبل مصرف البحرين المركزي بعض التأثير على هذه الشريحة من الايرادات.

- **ارتفاع كبير جدا في مصروفات الفوائد حسب صفحة 46 النتائج التشغيلية، صافي دخل الفوائد، هل حقا يعزى ذلك الى الزيادة في مصروفات الفوائد على أذونات متوسطة الأجل الاوروبية الجديدة؟**

الإجابة: بشكل أساسي تأثر صافي الدخل من الفوائد بانخفاض أسعار الفائدة العالمية وعدم انخفاض تكاليف الإيداع في السوق البحريني بالنسبة المماثلة نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة في السوق.

- **معلومات قطاع الأعمال الرئيسية، نود أن نطلب منكم النظر لصفحة رقم 70 إيضاح رقم 24 القطاعات التشغيلية. على الرغم من زيادة الموجودات في قطاع الخدمات المصرفية الدولية الى مليار دينار بحريني في سنة 2019 ولكن هذا القطاع كبد البنك خسائر تصل الى 9 مليون دينار بحريني مقارنة بصافي ربح بلغ 1.8 مليون دينار بحريني في عام 2018 هذا القسم يحتاج لمتابعة من مجلس الإدارة لأن العائد منه لا توجد فيه جدوى اقتصادية وهو سلبي في سنة 2019؟**

الإجابة: تخضع جميع قطاعات الأعمال لمراقبه واشراف دوري من قبل الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. صحيح أن قطاع الخدمات المصرفية الدولية تكبد خسائر مالية خلال عام 2019 بسبب تعثر بعض القروض الائتمانية والتي تجنبها البنك بوضع مخصصات ماليه مناسبة لتغطية هذه القروض المتعثرة. ولكن وبشكل عام فأن استراتيجية البنك تراعى التوسع في الأسواق المالية الإقليمية والعالمية المناسبة وذلك لصغر ومحدودية نمو السوق المحلي.

- **أما قطاع الاستثمارات والخزانة والأنشطة الاخرى فنتائجه في تراجع بمقدار 10 مليون دينار بحريني في سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018 على الرغم من زيادة كبيرة في الأصول لتصل الى 1.4 مليار دينار بحريني في عام 2019. مقارنة بمبلغ 1.1 مليار دينار بحريني في عام 2018. فلماذا وكيف يمكن إرجاعه لسابق عهده؟**

الإجابة: لو نظرنا لصفحة 70 من التقرير السنوي والتفاصيل المذكورة لأداء جميع القطاعات التشغيلية فيمكننا نسب التراجع في نتائج هذا القطاع الى انخفاض في ثلاث أعمال رئيسية والتي تتضمن انخفاض في صافي دخل الفوائد بمقدار 3.5 مليون دينار بحريني بسبب الإصدار الجديد لسندات متوسطة الآجل وأيضاً بسبب انخفاض في الدخل التشغيلي الآخر بمقدار 2 مليون دينار بسبب أوضاع الأسواق المالية وأخيرا بسبب انخفاض في الدخل التشغيلي المتعلق بحصص البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة بمقدار 5 مليون دينار بحريني. علماً بأن هذا القطاع يتأثر تأثيراً مباشراً بتقلبات الأسواق المالية والبيئة التشغيلية.

- **هل معقول أن قطاع الخدمات المصرفية للشركات بمحفظة تمويلية تصل لغاية 620 مليون دينار بحريني في سنة 2019 بمخصصات تصل 600 ألف دينار بحريني فقط، هذا على عكس سنة 2018 حيث تم أخذ أكبر مخصصات من بين جميع القطاعات الاستراتيجية الأربعة بواقع 26 مليون دينار بحريني؟ أوصى بالانتباه لهذا القطاع وأخذ المخصصات المناسبة؟**

الإجابة: صحيح، فقد تم تجنيب مخصصات مالية كبيرة في عام 2018 لتغطية بعض القروض المتعثرة في محفظة قطاع الخدمات المصرفية للشركات, أما في عام 2019 فقد انخفض صافي المخصصات على هذا القطاع نتيجة لجودة الأصول و استرداد مبالغ من بعض القروض المتعثرة سابقاً. علماً بأن جميع المخصصات تتم وفقا للمعايير الدولية المحاسبية ولتعليمات مصرف البحرين المركزي.

حوكمة الشركات

- لماذا لا يرأس لجنة المخاطر أحد الأعضاء المستقلين؟

الإجابة: ليست هناك متطلبات رقابية لهذا الأمر وارتأى المجلس رئاسة اللجنة من قبل عضو لديه باع طويل في القطاع المصرفي لديه خبرة في المجال من الناحية الفنية وعلى دراية بإدارة المخاطر وأيضا الجانب التكنولوجي لاهتمام البنك برقمنة العمليات ومنها إدارة المخاطر.

- ملاحظة بخصوص جدول أعمال الجمعية العامة الاعتيادية:

رقم ١ غير صحيح وهو "اعتماد محضر اجتماع الجمعية العامة الذي انعقد بتاريخ.." كما هو مدون في دعوة البنك اولا: جدول الاعمال، والصحيح السيد الرئيس هو "قراءة محضر الجمعية السابقة المنعقد بتاريخ 20 يونيو 2019 والمصادقة عليه".

الإجابة: لا نرى أي خطأ في كتابة هذا البند بهذه الطريقة وجدول الأعمال قد أقره المجلس والجهة الرقابية ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

مناقشة تقرير رئيس مجلس الادارة لسنة 2019

أ - صفحة رقم 34 لجنة الأعضاء المستقلين وصفحة رقم 99 سؤال رقم 10، هل مصطلح "صغار المساهمين" لائق؟ أليست الكلمة تعطي الطابع ان هناك مساهمين ذي حقوق أغلبية (مسيطرين) ومساهمين ذي حقوق أقلية (غير مسيطرين..) بمعني آخر السيد الرئيس اقترح تغييره بما يراه مجلسكم او لجنتكم مناسبا لأني اري فيها نوعا من التفرقة واقترح تغيير هذا المصطلح الي مصطلح اكثر مهنية وهو مساهمين ذوى حقوق أقلية.

الإجابة: اقتراح جيد وستأخذ الإدارة ذلك في الاعتبار في المستقبل.

- صفحة 5 "نسبة إقتراضات لأجل إلى حقوق الملكية" وليس كما هو مكتوب "الحقوق الملكية.." هذه الملاحظة بخصوص الخطأ المطبعي وردت في الاجتماع السابق وللأسف تم تكرارها في التقرير الحالي؟؟

الإجابة: ستأخذ الإدارة ذلك في الاعتبار في المستقبل.

- صفحة رقم 24: توجد هنا مفردات جميلة عن "الاستثمار في المساواة بين الجنسين" ولكن عندما نرى صفحة رقم 12 و 13 لأعضاء مجلس الادارة، وكذلك صفحة رقم 20 و 21 لاعضاء إلادارة التنفيذية، وصفحة رقم 103 لما اقترحه المساهم علي الطريف قرار رقم 2019/2-1، نرى العكس. باختصار أين تمثيل المرأة في الإدارة العليا والتنفيذية؟ كم من الوقت يحتاج البنك لكي تحتل المرأة أ ي من هذه المناصب القيادية؟

الإجابة: يعتبر البنك من المؤسسات السباقة في دعم وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، حيث أولى مجلس إدارة البنك جل اهتمامه بهذا الأمر واعتمد سياسة خاصة لتمكين المرأة تتجلى مظاهرها في المساواة في الحقوق والواجبات وإتاحة الفرصة للجميع بناءاً على الكفاءة والأداء. حيث قام البنك بتعديل الكثير من السياسات وقام بالعديد من المبادرات وفاز على أثرها بجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتمكين المرأة في سنة 2017.

وقد قام البنك مؤخراً بتعيين ثلاث سيدات في مجالس إدارات الشركات التابعة وكذلك ضم مجلس إدارة البنك عضوين من العنصر النسائي وذلك في انتخابات المجلس الأخيرة مما يعد نقلة في تاريخ البنك.

ويضم البنك مجموعة بارزة من العنصر النسائي في مستويات الإدارة الوسطى وقد تم إتاحة فرص التدريب والتطوير والترقي لإعدادهم لتولي مهام تنفيذية في المستقبل. ومن الجدير بالذكر أن نسبة النساء في مجمل القوى العاملة بالبنك وصلت إلى 40% وهي نسبة ممتازة جداً مقارنة بالسوق المحلي (34.8%). هذا وقد استحدث البنك لجنة تمكين المرأة لدراسة المجالات التي يمكن القيام بها لتحقيق الأهداف المرجوة وترفع توصياتها لمجلس إدارة البنك لمناقشتها وإقرارها. وهناك العديد من الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال.

- صفحة رقم 8 بشرنا السيد الرئيس أن نكون على أهبة الاستعداد بخصوص الاستحواذ في قطاع التمويل الاسلامي؟ و كذلك السيد الرئيس التنفيذي في صفحة 18 تحدث عن إمكانية جذ ابة للاستحواذ على مؤسسة متوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية؟ هناك السيد الرئيس تلميح مقتضب وليس تصريح جل ي في هذا المجال؟ هل لنا ان نعرف عما اذا كانت هناك فكرة او سيناريو يعد من خلف الكواليس او طبخة علي نار هادئة تنتظر الفرصة المناسبة قبل الاعلان عنها فيما أنتما مقبلين عليه؟ هل الاستحواذ محلي أم إقليمي أم دولي؟ ومن باب الشئ بالشئ يذكر اننا كمساهمين في بنك البحرين الوطني عندما سئل السيد رئيس مجلس الادارة أثناء انعقاد الجمعية العامة في مارس 2019 عن سياسة البنك المستقبلية نحو تملك البنك الاسلامي اجاب بالحرف الواحد "بان البنك قد أصدر بيانا بهذا الشأن والذي بينا فيه ان المجلس والادارة التنفيذية للبنك يرون ان التوقيت الحالي غير مناسب لكي تحقق عملية الاستحواذ.." ولقد فوجئنا ان بنك البحرين الوطني دعا الي اجتماع جمعية عامة غير عادية في شهر نوفمبر 2019 اي بعد مضي ثمانية اشهر فقط ليعلن عن استحواذ حصة اضافية من رأس بنك البحرين الاسلامي لزيادة ملكية البنك إلى 100%، اي تغيير سياسة البنك 180 درجة في خلال بضعة اشهر لا غير. السؤال: هل لديكم خطة استحواذ في نهاية المطاف؟

الإجابة: تمت الإجابة على هذا السؤال خلال اجتماع الجمعية العامة العادية والرد مكتوب تحت بند مناقشات السادة المساهمين.

حوكمة الشركات

- صفحة 35 اجتماعات "لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات"، يبين الجدول ان احد الاعضاء المعينين فشل في حضور أي من الاجتماعات الخمسة؟ ألا تعتبر السيد الرئيس أن هذه مخالفة؟ مع الاخذ في عين الاعتبار ان الاجتماعات مقررة سابقا؟

الإجابة: لم يتمكن العضو المعني السابق من حضور الاجتماع لظروف خاصة وقد أحطناه علما بضرورة الحضور.

- صفحة رقم 35 اجتماعات اللجنة التنفيذية، أليست الاجتماعات كثيرة مقارنة ببقية اللجان؟ في رأي السيد الرئيس أن عدد الجلسات يفضل أن يكون كباقي اللجان بين 3 جلسات الى حد أقصى 6 جلسات في السنة؟ أي شئ أكثر من ذلك الا يعتبر تدخلا في أعمال الإدارة التنفيذية؟

الإجابة: إن نموذج عمل اللجنة التنفيذية مختلف عن اللجان الأخرى حيث أنها تتخذ القرار في عدد من أمور الأعمال حسب تفويض مجلس الإدارة لها كالطلبات الائتمانية والاستثمارية وطلبات التبرعات التي تفوق مبالغها صلاحيات الإدارة بالموافقة عليها. لذا يتطلب الأمر عددا أكبر من الاجتماعات. أما اللجان الأخرى التابعة للمجلس فإنها في معظم الأحيان وحسب شروط مرجعياتها ترفع توصياتها للمجلس.

- صفحة رقم 35 اجتماعات "لجنة التدقيق والالتزام"، قرأنا خبرا قبل بضعة ايام أن بورصة البحرين وجهت تنبيه كتابي وغرامة مالية للبنك (قرار رقم 1/2020) بسبب مخالفات متكررة؟ هل هذا صحيح؟ ما هي سبب المخالفتين؟ و كم قيمة الغرامتين؟

الإجابة: الموضوع الأول يتعلق بعدم توفر التسجيلات القديمة المتعلقة بالصفقات المتممة الخاصة بالتعاملات في أسهم خزينة بنك آخر بشكل متكامل (مبلغ المخالفة 3000 د.ب) والموضوع الآخر يتعلق بعدم بذل العناية اللازمة عند استلام طلبات إدخال الأوامر وتوجيه العملاء فيما يخص الأوامر التي تخالف قواعد وأنظمة البورصة بإدخال الأوامر في نهاية جلسات التداول (مبلغ المخالفة 2000 د.ب). كما أوصت بورصة البحرين بتكثيف البرامج التدريبية للموظفين لدى الوسيط لتجنب تكرار ذلك.

- ماهي سياسة التعاقب الوظيفي؟

الإجابة: لقد تبنى البنك سياسة للتعاقب الإداري وبصورة رسمية منذ فترة طويلة ويتم مراجعة خطة تنفيذها بصورة سنوية من قبل مجلس إدارة البنك كما تتيح الخطة لمفتشي مصرف البحرين المركزي متى ارتأوا الاطلاع عليها. وترتكز معايير خطة التعاقب الإداري على الكفاءة ومستويات الأداء والتحصيل الأكاديمي والمهني لكل موظف. وتعطى الأولوية دائماً للعناصر البحرينية التي أثبتت كفاءتها في أداء عملها.